البُعـد الجَندري للأزمة اليـمنيـة:

فهم التجارب المُعاشة خلال الحرب

د. فوزية العمار وهانا باتشيت وشمس شمسان

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

16 ديسمبر 2019

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

هذا التقرير هو جزء من برنامج: تحليل النوع الاجتماعي والسياسة التقدمية في اليمن، الذي تموله حكومة السويد

لا تعكس الآراء والمعلومات الواردة في هذا التقرير مواقف وآراء حكومة السويد، ولا يمكن اعتبار حكومة السويد مسؤولة عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

لا تعكس الآراء التي قدمها المشاركون في هذا التقرير آراء مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

جميع الحقوق محفوظة © مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2019

البُعــد الجَندري للأزمـة اليـمنيــة:

فهم التجارب المُعاشة خلال الحرب

د. فوزية العمار وهانا باتشيت وشمس شمسان

16 ديسمبر/ كانون الأول 2019

صورة الغلاف بعدسة ياسر عبد الباقي، عدن، 2016

شكر وتقدير

يعرب مركز صنعاء عن امتنانه لنجوى عدرا، وأمة العليم السوسوة، ومارتا كولبورن، وبريتاني غليكسنر-حياة، ونديم حوري، ونبيل خوري، وأفراح الزوبا ولورينزا روسي على ملاحظاتهم النقدية وتعليقاتهم القيمة على مسودات هذا التقرير.

يتوجه مركز صنعاء بشكر خاص لسوسن الرفاعي لدعمها المتواصل خلال العمل على هذا التقرير.

كما يعرب عن امتنانه لـ 16 فردًا من منسقي الأبحاث وجامعي البيانات لمساهمتهم في هذه الدراسة. لم يتم الإفصاح عن هوياتهم بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة.

يتقدم مركز صنعاء بجزيل الشكر لجميع المشاركين في مجموعات النقاش البؤرية ولجميع مقدمي المعلومات الرئيسيين الذين خصصوا من وقتهم وشاركوا وجهات نظرهم، غالبًا خلال ظروف صعبة.

ملخص تنفيذي

قلة من اليمنيين نجت من تأثير الحرب الكارثي، إلا أن المعايير الجنسانية (الجندرية) السائدة كانت تعني تأثر النساء والفتيات بشكل مختلف خلال الحرب مقارنة بالرجال والفتيان. يستكشف هذا التقرير الكيفية التي صاغت بها المعايير الجنسانية تجربة اليمنيين للصراع، وكيف يعيد الصراع تشكيل المعايير الجنسانية (الجندرية) في اليمن.

يستند هذا التقرير إلى البحث النوعي ويشمل 88 مجموعة نقاش بؤرية أُجريت في جميع أنحاء اليمن من نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 إلى فبراير/ شباط 2019 و49 مقابلة معمقة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين وست دراسات حالة ومراجعة أدبية. شملت مجموعات النقاش البؤرية 674 مشاركًا في ثمانِ مديريات يمثلون سياقات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة -مناطق قريبة وأخرى بعيدة عن القتال على جانبي خطوط المواجهة. هذه المديريات هي: السبعين وبني الحارث في محافظة صنعاء، والمكلا وسيئون في محافظة حضرموت، والشيخ عثمان وصيرة في محافظة عدنو والشمايتين والقاهرة بمحافظة تعز.

رأى مقدمو المعلومات الرئيسيون والمشاركون في مجموعات النقاش البؤرية في جميع هذه المناطق أن الأعباء المالية دفعت بالنساء للانخراط في القوى العاملة، وأثرت بشكل كبير على الفتيان والفتيات على مستوى الحصول على التعليم وعرضتهم للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وساهمت بتنوع وتعدد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

قبل النزاع الدائر، كان حوالي نصف اليمنيين يعيشون في فقر وكان أكثر من 40 في المائة يعانون من انعدام الأمن الغذائي.[1] خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب،[2] تراجع الاقتصاد بنسبة تفوق 40 في المائة، وترافق ذلك مع انهيار العديد من الشركات أو تخفيض العمالة. وأثر انقطاع الرواتب الحكومية في سبتمبر/ أيلول 2016 على أكثر من 1.2 مليون عامل في القطاع العام وأسرهم.[3] ودفعت البطالة والعمالة الناقصة، وكذلك انقطاع الرواتب وانخفاض قيمة الريال اليمني، بالطبقة الوسطى نحو الفقر، وأما الذين كانوا يعيشون في فقر مسبقًا، أصبحوا يعيشون في فقر مدقع. ورغم استئناف دفع رواتب بعض موظفي القطاع العام، ما زال نحو 20 مليون من سكان اليمن البالغ عددهم 28 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الوخيم أو الحاد.[4]

رأى مقدمو المعلومات الرئيسيون والمشاركون في المجموعات البؤرية أن النساء والرجال تعاملوا مع واقع البلاد الاقتصادي الجديد بشكل مختلف. وتحدث الكثيرون عن إبداع النساء ومبادرتهن للبحث عن عمل مقابل أجر، بينما تردد بعض الرجال في العمل في وظائف على اعتبار أنها غير مناسبة أو دفعت بهم الأعباء الاقتصادية والأحكام التقليدية لمفهوم الذكورة للانضمام إلى صفوف القوات المقاتلة لإعالة أسرهم.

[1] ميزانية الأسرة اليمنية 2014، البنك الدولي، كما ورد في "مذكرة الفقر عن اليمن"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2017، المستندات، worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf

[2] "اليمن: الآفاق الاقتصادية" - أكتوبر/ تشرين الأول 2019، البنك الدولي، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-update-october-2019

[3] منصور راجح، أمل ناصر، فارع المسلمي، "اليمن بلا بنك مركزي: فقدان أساسيات الاستقرار الاقتصادي وتسريع المجاعة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2 نوفمبر 2016، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/59

[4] "اليمن: الآفاق الاقتصادية" - أكتوبر/ تشرين الأول 2019، البنك الدولي، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-update-october-2019

أشار بعض مقدمي المعلومات الرئيسيين والمشاركين في المجموعات البؤرية من جميع المناطق إلى بروز المزيد من المواقف الإيجابية خلال الحرب تجاه النساء العاملات، مضيفين، على سبيل المثال، أن الرجال أصبحوا يسعون بشكل متزايد للزواج من نساء عاملات على عكس ميولهم ما قبل الحرب إذ كانوا يبحثون عن ربات بيوت. بيد أن المؤشرات كانت أكثر تفاوتًا فيما يخص التمكين الاقتصادي للمرأة وتحديدًا بالنسبة لتعزيز نفوذها في صنع القرار داخل الأسرة أو بالنسبة لاستدامة التمكين والنفوذ في مرحلة ما بعد الصراع؛ ما يعني أنه قد يكون من الضروري تقديم الدعم في هذا المجال في مرحلة ما بعد الحرب.

من خلال استكشاف التبعات الجنسانية للصراع على فئة الشباب في اليمن، يجد هذا التقرير أن آفاق المستقبل لجيل من الفتيان والفتيات والشباب تعرضت للخطر بسبب الدمار الذي لحق بالتعليم نتيجة الحرب. فاقمت العوامل الاقتصادية والأمنية المرتبطة بالحرب المشكلة الاجتماعية المتعلقة بالزواج المبكر، ولا سيما زواج الفتيات القاصرات، إضافة إلى تسرب الفتيان من المدارس للانضمام إلى صفوف القوات المقاتلة.

قبل النزاع، حد الفقر وعدم القدرة للوصول إلى المدارس في المناطق الريفية من قدرة الأسر على تعليم أولادها، وفاقمت الحرب هذه المشكلة. يفيد اليمنيون أنهم باتوا مجبرين على الاختيار بين إطعام أطفالهم أو تعليمهم، إذ لم يعد بمقدورهم تحمل تكاليف المواصلات أو الاحتياجات المدرسية مثل الزي المدرسي والكتب. أضف إلى ذلك أن المعلمين لا يتقاضون أجورهم أو قيمة رواتبهم التي انخفضت بسبب التضخم المتفشي، ما أدى إلى فقدانهم الرغبة في تأدية عملهم أو انشغالهم بتأمين دخل إضافي أو انضمامهم إلى صفوف المقاتلين في الخطوط الأمامية. كما أثر الضغط الناتج عن الحرب والانهيار الاقتصادي على سلوك المدرسين تجاه الطلاب الذين يذهبون إلى المدرسة ببطون خاوية وتظهر أعراض الصدمة النفسية بادية على وجوههم.

فاقمت الحرب كذلك عدم المساواة بين الجنسين والفوارق في السلطة -التي يعاني منها المجتمع أصلًا -التي تعد الجذور المسببة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. إن قلة وعدم دقة الإحصاءات الأساسية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن تعيق الجهود المبذولة لتحديد النزعات، إلا أن المشاركين ومقدمي المعلومات الرئيسيين لاحظوا أن نسبة العنف الجسدي والجنسي بأشكاله المختلفة ارتفعت خلال سنوات النزاع سواء في المنزل أو الأماكن العامة. روى المشاركون في المجموعات البؤرية حوادث اغتصاب فتيان وفتيات داخل الأسر وفي المدارس وعلى أيدي رجال مسلحين من قوات الأمن والميليشيات. وأشار المشاركون ومقدمو المعلومات إلى ازدياد عمليات الخطف والتلمّس والتحرش اللفظي. بدا الإحباط واضحًا على المشاركين حيال ما وصفه بعضهم إفلات الجناة من العقاب. قال المشاركون في جميع المحافظات إن غياب دولة قوية تقوم بواجباتها تجاه المواطنين قلّل من إمكانية حصول ضحايا العنف الجسدي والجنسي على العدالة، وأضافوا أن الحماية الاجتماعية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي انخفضت بسبب خوف المارة من التدخل نتيجة ارتفاع نسبة العنف بشكل عام وانتشار الأسلحة.

يركز هذا التقرير على التجربة المتعلقة بالنوع الاجتماعي للحرب على مستوى الأزمة الاقتصادية، التي لوحظ -بشكلٍ كبيرٍ -أنها فاقمت القضايا المحلية والاجتماعية القائمة التي تواجه النساء والفتيات والرجال والفتيان. كما يلقي التقرير نظرة متعمقة على تأثير هذه التجربة المتعلقة بالنوع الاجتماعي

للحرب على الفتيان والفتيات وفئة الشباب، ويركز -ذلك قدر الإمكان ضمن حدود الدراسة -على طبيعة ومدى العنف الجسدي والجنسي في المنزل والمجتمع.

تلخص هذه النقاط المفاهيم الأساسية التي توصل إليها مقدمو المعلومات الرئيسيون والمشاركون في المجموعات البؤرية:

- **أظهرت النساء قدرة على التكيف في مواجهة التحديات الاقتصادية، حيث أظهرن مرونةً وابتكارًا حين دُفعن إلى البحث عن عمل مقابل أجر.** بدأت النساء بفتح مشاريع عمل من المنزل وعبر الإنترنت وفي المجتمع. وفي بعض الأحيان انخرطن في قطاعات عمل غير تقليدية، وغالبًا ما كانت الفرص المتاحة للنساء الأميات وغير المتعلمات غير ثابتة ومنخفضة الأجر.

- **يبدو أن المواقف والنظرة تجاه النساء العاملات بدأت بالتغير،** ولكن، استدامة هذا التمكين الاقتصادي المتزايد غير مؤكدة؛ إذ أن التحولات في الأدوار الجنسانية داخل الأسر ما تزال محدودة. جرى في الغالب الربط بين التمكين الاقتصادي للمرأة وتدهور مكانة الرجل.

- **أدى غياب الدخل إلى تقويض الدور التقليدي للرجل كمعيل للأسرة مما أثر على الحياة الأسرية.** حيث عمل العديد من الرجال بوظائف يُعتبر وضعها الاجتماعي أقل من وظائفهم السابقة بينما دُفع العديد منهم للانضمام إلى الخطوط الأمامية سعيًا للحصول على دخل. أثرت ضغوطات الامتثال للمعايير الذكورية على القرار بالمشاركة في القتال.

- **تسرّب الأطفال من المدارس. إذ جعل الفقر المتزايد الأهل غير قادرين على تحمل نفقات تعليم أطفالهم،** وغالبًا ما تُخرج الفتيات من المدارس ويُبقى على الفتيان لأسباب ثقافية واقتصادية وأمنية. يترك الفتيان المدرسة لكسب المال -مدفوعين بحاجة الأسرة للمال -وغالبًا ما ينضمون إلى الجماعات المسلحة. أدى العنف المسلح في المدارس وبالقرب منها إلى عدم إرسال الأهل أبنائهم وبناتهم للمدارس.

- **زاد العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال النزاع.** تأثرت النساء والفتيات بأعمال الاغتصاب والخطف والتحرش الجنسي والعنف المنزلي على أيدي الميليشيات وأفراد المجتمع وكذلك الأزواج والآباء والإخوة، وأصبح العنف الجنسي ضد الصبيان واسع الانتشار أيضًا.

- **يُعد انعدام الأمن المالي محركًا رئيسيًا وراء تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي.** وتُلام النساء من قِبل الرجال والنساء على حد سواء حين يقعون ضحية أعمال العنف.

- **ارتفعت نسبة الزواج المبكر. تُزوج الفتيات في عمر مبكر؛** نتيجة ضغوط اقتصادية ومخاوف على سلامتهن في بيئة أمنية غير مستقرة.

- **الإفلات من العقاب على العنف القائم على النوع الاجتماعي آخذ في الازدياد.** تقلصت الحماية الاجتماعية في الوقت الذي تغيب فيه أنظمة الدولة والأنظمة القضائية.

نهاية هذا التقرير، قُدمت توصيات كاملة لإرشاد أصحاب المصالح المحليين والدوليين للمساعدة في تخفيف تأثيرات الحرب المتعددة على النساء والفتيات والرجال والفتيان. كما أن التوصيات تهدف إلى تحسين الأوضاع الطارئة، على مستوى الاقتصاد، والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعامل مع الصدمات النفسية داخل الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية. تهدف العديد من التوصيات إلى تحقيق الاستقرار داخل الأسرة والاستفادة من مكاسب المرأة الاقتصادية التي استطاعت المرأة تحقيقها خلال الحرب. تسعى كذلك للتطرق إلى التغييرات الضرورية على العناصر القانونية والسياسية والاجتماعية الأساسية التي من شأنها أن تساعد في التصدي للتمييز الحاد والعنف القائم على النوع الاجتماعي الحاد، وكذلك تحسين احتمالات استدامة التمكين، الذي جرى تحقيقه خلال سنوات الحرب القاسية، لكي يستمر في أوقات السلم وإعادة البناء.

التوصيات الرئيسية

- ينبغي إشراك النساء بطريقة مجدية في محادثات السلام وفي العمليات السياسية بعد انتهاء النزاع.
- ينبغي على الأطراف المتحاربة تسريح جميع الجنود الأطفال فورًا.
- ينبغي على الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا استئناف دفع الرواتب بشكل كامل ومنتظم لموظفي القطاع العام في جميع أنحاء اليمن.
- ينبغي على جميع أصحاب المصلحة إعطاء الأولوية لزيادة الالتحاق بالمدارس وتحسين بيئة التعلم. لتحقيق هذه الغاية؛ يمكن الاعتماد على آليات تشمل تدريب المعلمات وتأمين المواصلات وتوفير وجبات الإفطار المدرسية، إضافة إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الابتعاث الدراسي الحكومي.
- ينبغي على الجهات المانحة أن تستثمر أكثر في مجال الأبحاث لتسترشد بها التدخلات عند معالجة الصدمات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في اليمن.
- ينبغي على المجتمع المدني اليمني، بدعم محلي ودولي، أن يجذب الزعماء القبليين لثنيهم عن السماح بزواج الأطفال.
- ينبغي دعم مشاركة المرأة المتزايدة في الاقتصاد، ومن الضروري أيضًا إجراء مزيد من الأبحاث حول دور المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وفي المناطق الريفية.
- تماشيًا مع توصيات مؤتمر الحوار الوطني، يجب على أي حكومة ما بعد الصراع:
  - ضمان تمثيل المرأة على جميع المستويات السياسية، بما في ذلك منحها حقائب وزارية.
  - مواءمة التشريعات اليمنية مع التزاماتها الدولية المتعلقة بالنوع الجنسي.
  - تحديد سن الزواج القانوني بـ 18 عامًا للرجال والنساء.

جدول المحتويات

المقدمة 13

منهجية 15

- المراجعة الأدبية 15
- مجموعات النقاش البؤرية 15
- المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين 16
- دراسات الحالة 16
- ورش العمل التشاورية 16

وصف مناطق الدراسة 18

السبعين، أمانة العاصمة، مدينة صنعاء 18
بني الحارث، أمانة العاصمة، مدينة صنعاء 18
صيرة، محافظة عدن 19
الشيخ عثمان، محافظة عدن 19
القاهرة، محافظة تعز 20
الشمايتين، محافظة تعز 20
المكلا، محافظة حضرموت 21
سيئون، محافظة حضرموت 21

الآثار الجنسانية للأزمة الاقتصادية 22

النساء والفتيات 24
- النساء في القوى العاملة: كسر الحواجز وبناء المشاريع التجارية 24
- تغير المواقف تجاه عمل النساء حتى الآن 29
- الأدوار الجنسانية في الأسرة: تأمين الراتب لا يشتري دائمًا النفوذ داخل الأسرة 30
- أدوار جديدة ومسؤوليات قديمة 32
- آفاق ديمومة التغيير: النساء يتحدثن عن تنامي ثقتهن بأنفسهن 33

الرجال والفتيان 34
- البطالة والنسيج الاجتماعي المتغير 34
- الاقتصاد المكسور ينتج أنواع جديدة من العمل 35
- الرجال يصبحون مقاتلين بغية الحصول على راتب أو تحقيق غاية معينة 37

دراسة حالة: فيروز، سيدة أعمال في صنعاء 39

الحرب على شباب اليمن 41

- اضطرار الأهل إلى الاختيار بين إطعام أولادهم أو تعليمهم 42
- انقطاع الرواتب: تقصير الدوام المدرسي، وتقليص عدد المعلمين 43
- قصف المدارس وتحويلها إلى ثكنات عسكرية وملاجئ 45

الأثر الجنساني للصراع على الشباب 46

• حين لا يستطيع الأهل تحمل نفقات المدرسة فالأولوية لتعليم الفتيان 46
• الفتيات والزواج المبكر: أفواه كثيرة يجب إطعامها وديون يجب تسديدها 49
• عندما يصبح الأطفال مقاتلين وتصبح جبهات القتال المستقبل الوحيد الذي يلوح في الأفق 53

القليل من المساحات الآمنة: العنف القائم على النوع الاجتماعي في المنزل والمجتمع 57

العنف ضد النساء والفتيات 59
• العنف الجسدي والاستغلال الجنسي في المنزل والمجتمع 59
• الإلقاء باللائمة على الضغوط المالية والاستياء في حوادث العنف داخل الأسرة 60
• الارتفاع الملحوظ في العنف القائم على النوع الاجتماعي بالأماكن العامة 61
• الدوافع المتصورة للعنف ضد النساء والفتيات 63

العنف الجنسي ضد الفتيان 65
• الاستغلال الجنسي يشمل الاغتصاب والعمل في الدعارة 65

الإفلات من العقوبة 67
• لا دولة ولا أمن: من النادر تحقيق العدالة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي 67

الخاتمة 69

التوصيات 72

الملحق 1 - دراسات حالة إضافية 77

دراسة حالة: حنان*، امرأة نازحة من تعز 77
دراسة حالة: علي*، سجين في سيئون وأب لأربعة 78

المقدمة

تفرض الهياكل الأبوية والمعايير الجنسانية الصارمة في اليمن عدم المساواة بين الجنسين، ما أدى إلى التمييز على المستوى الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي ضد المرأة وتقييد فرصها، كالحصول على حق التعليم والعمل والوصول إلى العدالة. وفي أعقاب الوحدة اليمنية عام 1990، تراجعت حقوق المرأة في بعض المجالات، إذ هيمنت القوانين المحافظة للجمهورية العربية اليمنية (كانت قائمة في الشمال) على القوانين التقدمية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (كانت قائمة في الجنوب). مثال على ذلك هو ما حصل عام 1994 إذ جرى حذف البند المتعلق بمساواة المرأة في نظر القانون من الدستور، واستُبدلت المادة القانونية بأخرى تصف النساء أنهن "شقائق الرجال". وحُذف بند يمنع التمييز على أساس النوع الاجتماعي من الدستور.[5] إن وضع اليمن كأكثر بلد يفتقد إلى المساواة بين المرأة والرجل -حيث جاء اليمن في المركز الأخير في مؤشر الفجوة بين الجنسين كل عام على مدى العقد الماضي[6] - قد يخفي حقيقة أكثر تعقيدًا. تقاليد اليمن الغنية والمتنوعة -سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا -تعني أن تجارب المرأة اليمنية قد تباينت بحسب مسقط رأس المرأة ووضعيها الاجتماعي والاقتصادي.[7]

كانت المرأة اليمنية أول امرأة في شبه الجزيرة العربية تحصل على حق الاقتراع، إذ جرى منح النساء في الجنوب الحق في التصويت عام 1967 وفي الشمال[8] عام 1970. كانت المرأة بين الصفوف القيادية خلال ثورة فبراير/ شباط 2011 التي أنهت حكم الرئيس علي عبدالله صالح الذي دام 33 عامًا، ولكن قبل النزاع الحالي، كانت هناك امرأة واحدة فقط[9] في البرلمان البالغ عدد أعضائه 301؛ وانخفض هذا العدد إلى الصفر منذ ذلك الحين.[10] لم تحضر سوى امرأة واحدة فقط مراسم التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي المتفق عليها في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 لتسهيل العملية الانتقالية في اليمن بعد الثورة، ولم تعيّن أي امرأة في اللجان العسكرية والأمنية والاقتصادية المكلفة بمتابعة تنفيذ المبادرة.[11]

شكلت نسبة النساء 28 في المائة من إجمالي 565 مشاركًا في مؤتمر الحوار الوطني الذي انعقد خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2013 ويناير/ كانون الثاني 2014 بهدف توجيه العملية الانتقالية بعد الثورة وحل مظالم البلاد وصياغة دستور جديد. شملت توصيات المؤتمر إجراء إصلاحات قانونية لتجريم العنف ضد المرأة، واقترح المؤتمر تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة في الهيئات السياسية ودعا إلى تحديد

[5] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014، http://documents.worldbank.org/curated/en/774601468181745374/The-status-of-Yemeni-women-from-aspiration-to-opportunity

[6] "تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2018"، المنتدى الاقتصادي العالمي، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2018، http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf

[7] للاطلاع على بحث مفصل حول تنوع المعايير الجنسانية في اليمن، انظر: مارتا كولبورن، "تحليل حالة النوع الاجتماعي والتنمية في اليمن"، 2002، أوكسفام ومؤسسة فريدريش إيبرت

[8] "الجدول الزمني للاقتراع في الشرق الأوسط"، "حق المرأة في الاقتراع وما بعده"، 26 نوفمبر 2019، http://womensuffrage.org/?page_id=103

[9] ماجي غرابوندزيجا وروميض شاكر، "تحليل النوع الاجتماعي في اليمن المتضررة بالنزاع أغسطس/ آب 2018 - يناير/ كانون الثاني 2019" Particip GmbH and EuroPlus, January 2019، يناير/ كانون الثاني 2019.

[10] "تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2018"، المنتدى الاقتصادي العالمي، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2018، http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf

[11] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014، http://documents.worldbank.org/curated/en/640151468334820965/pdf/878200REVISED00Box0385200B00PUBLIC0.pdf

عمر 18 عامًا[12] كحد أدنى للزواج. ورغم هذه الجهود، خرجت العملية الانتقالية الهشة في نهاية المطاف عن مسارها بعد استيلاء جماعة الحوثيين المسلحة على العاصمة صنعاء، في سبتمبر/ أيلول 2014 والتدخل العسكري الذي تلاه بقيادة السعودية والإمارات في مارس/ آذار 2015.

أدى الصراع الدائر بين جماعة الحوثيين المسلحة والحكومة المعترف بها دوليًا والمدعومة من قِبل التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات إلى خلق أزمة إنسانية كارثية[13] إذ، وبحسب تقديرات متحفظة، قُتل أكثر من 100 ألف شخص بشكل مباشر خلال الصراع، وشرد 3.65 مليون شخص.[14] وفاقمت هذه الحرب الفقر والجوع وأدت إلى انهيار الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. قدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عدد الوفيات غير المباشرة نتيجة هذه الأمور (أي تزايد الفقر والجوع وانهيار الخدمات الأساسية) سيصل إلى 131 ألف حالة وفاة بحلول نهاية عام 2019، وبذلك يصل إجمالي الخسائر في الأرواح إلى 231 ألف شخص على الأقل.[15]

يستكشف هذا التقرير تجارب النساء والرجال والفتيات والفتيان خلال الحرب بناءً على نقاشات المجموعات البؤرية وورش العمل التشاورية والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ودراسات الحالة. وتخلص الدراسة إلى أن الحرب أدت إلى تفاقم عدم المساواة الموجودة أصلًا في المجتمع اليمني، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى انتشار نسبة البطالة وارتفاع معدلات الفقر. كما تخلص الدراسة إلى أن الحرب غيرت المعايير الجنسانية في اليمن. ويبدأ هذا التقرير باستكشاف تأثير الأزمة الاقتصادية على النساء والرجال ثم ينظر في الآثار الجنسانية للصراع على شباب اليمن. وأخيرًا، يدرس التقرير التزايد الملحوظ للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

[12] المرجع نفسه.

[13] "بيان صحفي: مقتل أكثر من 100 ألف في حرب اليمن"، منظمة مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، https://www.acleddata.com/2019/10/31/press-release-over-100000-reported-killed-in-yemen-war/

[14] "التحديث التشغيلي للمفوضية"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Yemen%20Operational%20Update%20-%2015NOV19.pdf

[15] جونائان د. موير، ديفيد بول، تايلور حنا، بريندان ر. ماب، ميكي رافا، "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز فريدريك إس باردي للآفاق المستقبلية الدولية، 2019، ص. 9، https://www.undp.org/ye/content/dam/yemen/General/Docs/ImpactOfWarOnDevelopmentInYemen.pdf

منهجية

الهدف من هذا البحث هو توثيق وتقييم تأثير الحرب في اليمن من خلال عدسة النوع الاجتماعي. ويهدف أيضًا لاستكشاف كيف شكلت المعايير الجنسانية تجربة الحرب لكل من النساء والفتيات والرجال والفتيان اليمنيين بطرق مختلفة، وكيف شكلت هذه الحرب المعايير الجنسانية.

جرى استخدام العديد من أدوات البحث النوعي لتنويع مصادر المعلومات، وشملت 88 من نقاشات المجموعات البؤرية و49 مقابلة معمقة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين وست دراسات حالة ومراجعة أدبية. كما عُقدت ست ورش عمل تشاورية في صنعاء وعدن وعمّان لصقل منهجيات البحث والتحقق من صحة نتائج البحث وتقييمها.

المراجعة الأدبية

قام الباحثون بمراجعة أدبية شاملة لأبحاث ترتبط بالنوع الاجتماعي والنزاع في اليمن وسياقات أخرى. شملت هذه المراجعة دراسات تقنية ومقالات أكاديمية وتقارير منظمات ووكالات دولية وتشريعات ومعلومات إحصائية.

مجموعات النقاش البؤرية

تم الحصول على مجموعة من البيانات النوعية عن طريق 88 من نقاشات المجموعات البؤرية التي انعقدت في أربع محافظات باليمن (تعز وحضرموت وعدن وأمانة العاصمة، مدينة صنعاء) من نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 حتى فبراير/ شباط 2019. عُقدت هذه النقاشات في ثمانِ مديريات -كل مديريتين في محافظة -وضمت 674 مشاركًا. اُختير المشاركون عبر العينة القصدية وعينات كرة الثلج. بلغت نسبة النساء المشاركات 54 في المائة (363 امرأة) ونسبة الرجال المشاركين 46 في المائة (311 رجلًا). تراوح عمر 363 من المجموع الكلي للمشاركين بين 18 و25 عامًا بينما كان عمر الآخرين -أي 335 مشاركًا 26- عامًا وما فوق. فُصلت المجموعات البؤرية حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية، حيث أدار الرجال المجموعات البؤرية التي شارك فيها الرجال وأدارت نساء المجموعات البؤرية التي شاركت فيها النساء. يسر 16 موظفًا ميدانيًا مدربين في مجال جمع المعلومات النوعية والبحث المراعي للاعتبارات الجنسانية، النقاشات خلال ورش عمل على مدى ثلاثة أيام في عدن وصنعاء.

جاء اختيار المديريات بغية تسليط الضوء على وجهات النظر المختلفة والخبرات المرتبطة بالصراع، وشملت مناطق شهدت قتالًا وأخرى بعيدة عن جبهات القتال. جرى تمثيل المديريات التي تقع تحت سيطرة الحوثيين والتي تقع تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا. كما أن المناطق المستهدفة اتصفت بسمات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية متنوعة، إلا أن المديريات الممثلة في الدراسة تقع في أماكن حضرية أو في ضواحي المدن الرئيسية، وهذا يُعد أحد القيود التي حدت الدراسة، ويجب التطرق لهذه النقطة في الأبحاث المستقبلية نظرًا للعدد الكبير لسكان الريف في اليمن. تألف المشاركون في الدراسة من أعضاء المجتمع المحلي بما في ذلك النازحون، وسكان من المجتمعات المستضيفة، وأفراد

من العائلات التي تعيلها نساء ومن العائلات التي يعيلها الشباب وأشخاص من فئة المهمشين، وهي طبقة دنيا تعاني من التهميش لردح طويل من الزمن.

تناولت النقاشات تأثير الصراع على المعيشة واستهلاك الأسرة المعيشية وآليات التكيف والعنف الاجتماعي والأسري والأدوار الجنسانية ومواضيع أخرى. ونظرًا لأن بعض النقاشات تضمنت مواضيع حساسة، جرى تطمين جميع المشاركين بضمان سرية هوياتهم.

المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

أجرى الباحثون 49 مقابلة شخصية شبه منظمة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين خلال الفترة الممتدة من ديسمبر/ كانون الأول 2018 حتى مارس/ آذار 2019. شملت 44 مقابلة معمقة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين (28 ذكرًا و16 أنثى) في المديريات الثمانِ المستهدفة، من بينهم مسؤولون محليون وحكوميون وزعماء محليون ونشطاء سياسيون ونشطاء في مجال حقوق المرأة وممثلون عن المجتمع المدني، مثل موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات حقوق المرأة وأكاديمي واحد، بعض مقدمي المعلومات الرئيسيين لهم صفات عدة. أُجريت خمس مقابلات أخرى مع خبراء على المستوى المحلي (أربع نساء ورجل واحد) يعملون مع منظمات غير حكومية محلية ودولية ومع منظمات حقوق المرأة. جميع المقابلات أُجريت باللغة العربية.

ركزت الأسئلة على الآثار الاقتصادية للصراع وآليات التكيف والتعليم والصحة والمعايير الجنسانية والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواضيع أخرى.

دراسات الحالة

وثق الباحثون ست دراسات حالة لتوفير سياق متعمق وللتأكد من صحة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة. وجرى تحرير دراسات الحالة الواردة في سياق البحث لجعلها أكثر وضوحًا وإيجازًا.

ورش العمل التشاورية

أجرى الباحثون مشاورات مع خبراء يعملون في مجال الجندر أو في مجالات ترتبط به، وضمت مجموعة الخبراء باحثين ومستشارين ونشطاء وأكاديميين وأعضاء من القضاء ومسؤولين من السلطة المحلية والحكومة وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات حقوق المرأة.

عُقدت ثلاث ورش عمل تشاورية في صنعاء وعدن وعمّان في أكتوبر/ تشرين الأول 2018 حيث اجتمع 27 خبيرًا لمراجعة منهجية البحث، بما في ذلك نطاق ومواضيع البحث واختيار المناطق المستهدفة. أجرى الباحثون أيضًا عشر مقابلات وجهًا لوجه وسبع مقابلات عبر الهاتف مع خبراء آخرين. وجرى إدراج المعلومات التي جُمعت من ورش العمل والحصول عليها من المقابلات في تصميم هذه الدراسة.

بعد جمع وتحليل المعلومات، عُقدت ثلاث ورش عمل تشاورية أخرى في صنعاء وعدن وعمّان في يوليو/ تموز وأغسطس/ آب 2019 شارك فيها 43 خبيرًا. وجرى مشاركة نتائج البحث بهدف المراجعة والنقد والتحقق من صحة النتائج. ساهمت الأفكار التي جرى تناولها في ورش العمل هذه في توجيه التحليل الذي يرد في ثنايا هذا التقرير.

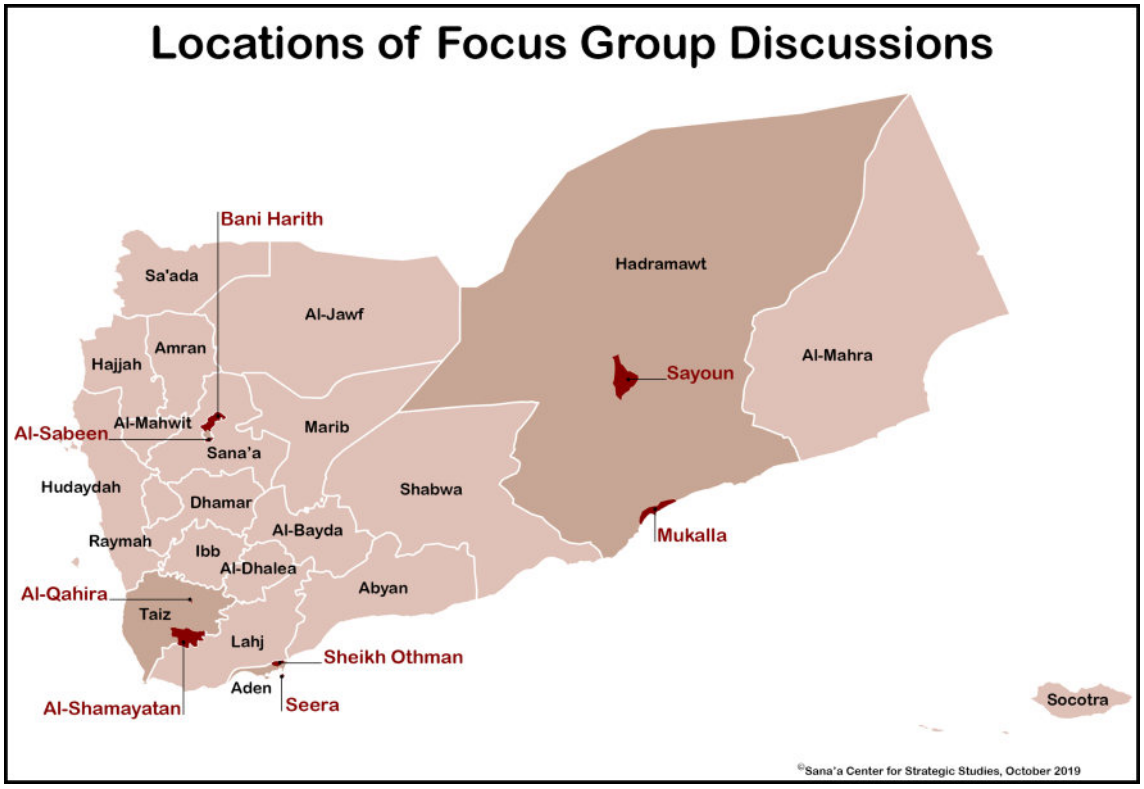
Locations of Focus Group Discussions
Bani Harith
Sa'ada
Al-Jawf
Hadramawt
Amran
Hajjah
Sayoun
Al-Mahra
Al-Mahwit
Al-Sabeen
Marib
Sana'a
Hudaydah
Dhamar
Shabwa
Al-Bayda
Mukalla
Raymah
Ibb
Al-Dhalea
Al-Qahira
Abyan
Taiz
Lahj
Sheikh Othman
Aden
Seera
Al-Shamayatan
Socotra
©Sana'a Center for Strategic Studies, October 2019

وصف مناطق الدراسة

السبعين، أمانة العاصمة، مدينة صنعاء

عدد السكان: 612 ألفًا[16]

تقع مديرية السبعين في أمانة العاصمة، المنطقة الإدارية التي تضم مدينة صنعاء، وهي خاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين المسلحة. وهي عبارة عن مزيج من الأحياء الفقيرة والغنية. يعمل سكانها في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومتاجر البيع بالتجزئة في مراكز التسوق وكذلك في الهواء الطلق بالأسواق التي فُتحت خلال الحرب. يعتمد السكان في مديرية السبعين على الألواح الشمسية ومولدات الكهرباء الخاصة إذ أن الجهات الرسمية في المديرية لا توفر الكهرباء. استخدم كل من الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح وجماعة الحوثيين المسلحة ميدان السبعين لإحياء الفعاليات السياسية والعسكرية، وأحيت جماعة الحوثيين الفعاليات الدينية هناك أيضًا.

خلال الحرب، استهدف التحالف العسكري بقيادة السعودية والإمارات المديرية موجهًا ضربات جوية عنيفة خاصة على الأحياء القريبة من المعسكرات والقصر الرئاسي. قصف التحالف المنازل والمتاجر بالقرب من مستشفى السبعين للأمومة والطفولة، وشهدت مديرية السبعين أكثر الغارات الجوية دموية في أكتوبر/ تشرين الأول 2016، عندما قصف التحالف عزاء والد وزير الداخلية الأسبق، جلال الرويشان، مما أسفر عن مقتل وجرح المئات من المعزين بما في ذلك قيادات أمنية وعسكرية.

بني الحارث، أمانة العاصمة، مدينة صنعاء

عدد السكان: 461 ألفًا

تقع بني الحارث على مشارف أمانة العاصمة، المنطقة الإدارية التي تضم مدينة صنعاء، وهي خاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين المسلحة. هي منطقة عشائرية إلى حد كبير، ويسكنها عدد كبير من المهمشين. الكثير من السكان لا يملكون بطاقات هوية وطنية ويعانون للحصول على مساعدات إنسانية. وتعتبر إمكانية حصول المهمشين تحديدًا على الخدمات العامة، مثل التعليم، محدودة. البنية التحتية المحلية ضعيفة، وهذا يؤدي إلى مشاكل متعلقة بالمياه والصرف الصحي، كما أن استخدام مياه الصرف الصحي لري الأراضي الزراعية يشكل أحد المخاطر الصحية التي تهدد السكان في المديرية، وشهدت المنطقة تفشي وباء الكوليرا. الطريق الرئيسي المؤدي للمديرية معبّد أما الطرق الثانوية ليست كذلك. وتُعد الزراعة مصدرًا رئيسيًا للدخل.

ازداد عدد سكان المديرية خلال الحرب إذ استقطبت أسعار الإيجارات والعقارات المنخفضة السكان من مدينة صنعاء وأعدادًا كبيرة من النازحين، ولكن عدد السكان المتزايد شكل ضغطًا على البنية التحتية المحلية غير المؤهلة أصلًا. وشن التحالف العسكري بقيادة السعودية والإمارات هجمات على المديرية الواقعة بالقرب من مطار صنعاء الدولي الذي استُهدف بالغارات الجوية أيضًا.

[16] البيانات السكانية مأخوذة من مجموعة التغذية في اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، يونيو/ حزيران 2019

صيرة، محافظة عدن

عدد السكان: 130 ألف

تقع مديرية صيرة، المكتظة بالسكان والمعروفة أيضًا باسم كريتر، في مدينة عدن. هي مقر الحكومة اليمنية في العاصمة المؤقتة، ويوجد فيها القصر الرئاسي والبنك المركزي اليمني والمباني الوزارية. كانت المديرية ساحة مواجهات عسكرية كبرى خلال الحرب وألحق قتال الشوارع والقصف أضرارًا بالمنازل والفنادق والمستشفيات والمحاكم ومرافق الكهرباء والمياه. في مارس/ آذار 2015، دخلت قوات الحوثيين إلى عدن باحثةً عن الرئيس السابق عبدربه منصور هادي الذي كان قد فر إلى القصر الرئاسي في صيرة قادمًا من صنعاء. دفع التحالف العسكري بقيادة السعودية والإمارات، مدعومًا من الجيش اليمني وحلفائه، قوات الحوثيين للخروج من المدينة في يوليو/ تموز 2015. شهدت المديرية اشتباكات خلال المواجهات التي دارت بين القوات المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الحكومية اليمنية في يناير/ كانون الثاني 2018 وأغسطس/ آب 2019. تخضع صيرة للقوات المدعومة من الإمارات والموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي منذ أغسطس/ آب 2019، وتتمركز القوات السعودية في قصر معاشيق الرئاسي.

ينتمي معظم سكان مديرية صيرة إلى الطبقة الوسطى، لكن هناك بعض الأحياء الفقيرة فيها. تتميز المديرية بتنوع سكانها كسكان المدينة الأصليين وآخرين ممن ينحدرون من أصول هندية وصومالية وعائلات من المحافظات الشمالية، وتعيش أقلية من المجتمعات الفقيرة، بما في ذلك المهمشون، في أطراف المديرية. يوجد بها العديد من الأسواق، مثل أسواق الأسماك والتوابل والأشغال المعدنية، كما أن بها منطقة تجارية تتعافى ببطء. فرص العمل تشمل القطاعين العام والخاص، لا سيما وظائف البيع بالتجزئة في مراكز التسوق والمحلات التجارية. خلق قطاع الإغاثة وظائف في عدن، فالعديد من خريجي الجامعات يسعون للحصول على فرص عمل مع المنظمات الدولية.

الشيخ عثمان، محافظة عدن

عدد السكان: 177 ألفًا

تقع مديرية الشيخ عثمان في مدينة عدن، وتخضع لسيطرة كتائب المحضار الموالية للحكومة اليمنية، منذ عام 2015. تُعد المديرية منطقة للطبقة العاملة منذ إنشائها أثناء الاحتلال البريطاني لعدن، وكانت مركزًا لحركة التحرير الوطنية والكفاح المسلح الذي واكبها.

وُلد معظم سكانها في عدن، لكن المديرية تُصنف تاريخيًا موطنًا للمهاجرين من الأرياف من أبين ولحج وتعز، وتحديدًا من منطقة الحجرية في تعز. كثير من القادمين من الأرياف يعملون في المطاعم أو بيع القات، كما أن نسبة من المهمشين تسكن في المديرية، وعلى عكس مناطق أخرى في اليمن، لا يعيشون في مناطق منفصلة أو أحياء فقيرة إذ أنهم دُمجوا في النسيج الاجتماعي. تعاني المديرية من ضعف البنية التحتية التي تحتاج إلى ترميم إذ أن وضع الطرقات سيء وهناك نقص دائم في المياه. أدى توسع المديريات المحيطة بمديرية الشيخ عثمان إلى زيادة الضغط على البنية التحتية فيها سواء شبكة الصرف الصحي أو المياه أو الكهرباء.

لم تشهد المديرية مواجهات عسكرية واسعة النطاق أو حرب شوارع خلال الحرب الحالية، باستثناء اشتباكات محدودة وقعت بين قوات الأمن ومقاتلين مرتبطين بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب عام 2016، وبين كتائب المحضار وقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عام 2019. استضافت المديرية النازحين من المناطق الساحلية في عدن خلال الحرب الدائرة، بما ذلك سكان صيرة.

القاهرة، محافظة تعز

عدد السكان: 121 ألفًا

تقع القاهرة، إحدى مديريات مدينة تعز، تحت سيطرة القوات التي تدعمها الحكومة اليمنية. لا يقطنها سكان تعز وحسب إذ تستضيف المديرية سكانًا من النازحين. يسكن العديد من المهمشين في منطقة الضبوعة القبلية القريبة من وسط المدينة والتي تنتشر فيها الأحياء الفقيرة.

شهدت مديرية القاهرة قتالًا عنيفًا بين قوات الحوثيين والقوات الموالية للحكومة اليمنية، فضلًا عن الضربات الجوية التي شنها التحالف العسكري بقيادة السعودية والإمارات. أسفر الصراع عن دمار واسع النطاق في المباني كالمدارس والمحاكم والمعالم الثقافية. تسيطر الفصائل المتنافسة المتحالفة مع الحكومة اليمنية على أحياء مختلفة من المديرية؛ ما أدى إلى تمزيق المديرية وجعل السكان يواجهون عقبات تحد من التنقل بحرية، وأدى هذا أيضًا إلى تعطل عمليات توزيع المساعدات الغذائية.

الشمايتين، محافظة تعز

عدد السكان: 242 ألفًا

تقع مديرية الشمايتين في محافظة تعز وهي خاضعة لسيطرة القوات المدعومة من الحكومة اليمنية. خلال الحرب، أصبح مركز الشمايتين أكثر تحضرًا في حين بقيت الضواحي ريفية. سكان المديرية الأصليين من العشائر، ولكنها أيضًا تستضيف النازحين داخليًا من مناطق أخرى في تعز، ومن ساحل البحر الأحمر والمخا. ويسكن المديرية عدد كبير من المهمشين. عاد بعض سكان الشمايتين إليها خلال الحرب، ممن ذهبوا في الماضي إلى المدن بحثًا عن عمل هناك.

تُعد الزراعة مصدرًا رئيسيًا من مصادر الدخل المحلي، إضافة إلى تربية المواشي والنحل. تشمل المحاصيل التي تشتهر المديرية بزراعتها الذرة والمانجو والقات. يعد الجيش إحدى الجهات الأساسية التي توظف السكان في أجزاء من جنوب غرب المديرية، كما أن التضاريس الوعرة ساعدت في تحويل المنطقة إلى ملاذٍ لتجار السلاح والمهربين. البنية التحتية في المديرية ضعيفة بشكل عام، مع أن المنظمات غير الحكومية عبدت بعض الطرق على مدى السنوات الثلاث الماضية من خلال تنفيذ مشاريع النقد مقابل العمل. ويوجد في المديرية معهد فني وفرع لجامعة تعز.

شهدت المناطق الغربية من مديرية الشمايتين اشتباكات مباشرة بين قوات الحوثيين والقوات الحكومية اليمنية من عام 2015 حتى 2018، وتعرضت أيضًا لغارات جوية شنها التحالف العسكري بقيادة السعودية والإمارات. في عام 2019، اندلع القتال في أجزاء من المديرية بين الفصائل المتنافسة داخل التحالف المناهض للحوثيين. وعرقلت الحرب مشاريع التنمية في المديرية، مثل تعبيد الطرق وبناء المدارس.

المكلا، محافظة حضرموت

عدد السكان: 28200

المكلا هي عاصمة أكبر محافظة يمنية، حضرموت، وبها ثالث أكبر مرفأ في اليمن. يعمل السكان هناك في الصيد والقطاع العام والشركات الصغيرة والحرف اليدوية. أعاق الفساد مشاريع تطوير البنية التحتية، إذ قد تصل ساعات انقطاع التيار الكهربائي في فصل الصيف إلى 14 ساعة في اليوم، وتعاني المديرية من نقص في المياه. ليس هذا وحسب إذ تحتاج الكثير من الطرق في وسط المدينة إلى ترميم. أُغلق مطار الريان الدولي بالمكلا بعد اندلاع الحرب عام 2015 ولكن أُعيد فتحه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

استولى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على المكلا في أبريل/ نيسان 2015 وسيطر على المباني الحكومية، إضافة إلى المطار والميناء. بعد عام، انسحب التنظيم في أعقاب حملة شنتها الإمارات وشركاؤها المحليون، قوات النخبة الحضرمية، لطرد تنظيم القاعدة من المدينة.

سيئون، محافظة حضرموت

عدد السكان: 159 ألفًا

تقع مدينة سيئون في حضرموت، وهي تحت سيطرة الحكومة اليمنية. تتكون من مزيج من السكان، سكان المدن والبدو، ويعمل معظمهم في الزراعة، والبعض منهم في القطاع العام. لم يتوقف مطار سيئون عن العمل جراء الحرب، وحتى فتح مطار الريان في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، كان مطار سيئون هو المطار المدني الوحيد الذي يعمل دون توقف من أصل مطارين.

لم تشهد المدينة مواجهات مباشرة خلال الحرب، ولكنها عانت من الانهيار الاقتصادي العام. تستضيف المدينة عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا.

امرأة من النازحين داخليًا تحمل الخبز لتبيعه. (مقبنة، تعز، 2017) تصوير خالد السعيد

I.
الآثار الجنسانية للأزمة الاقتصادية

كان للانهيار الاقتصادي الناجم عن الصراع في اليمن -الذي كان نصف سكانه يعانون من الفقر أصلًا[17] قبل اندلاع الحرب -نتائج مدمرة انعكست على حياة اليمنيين اليومية في مختلف أرجاء البلاد حتى في الأجزاء التي لم تشهد صراعًا مباشرًا. تمثلت التأثيرات الاقتصادية الفورية الناجمة عن الحرب في عجز اليمنيين عن دفع ثمن الاحتياجات الأساسية كالطعام والرعاية الصحية والتعليم. المشاركون في نقاشات المجموعات البؤرية من جميع أنحاء اليمن رأوا أن الفقر الناجم عن الصراع والبطالة أدى إلى ظهور العديد من النزاعات المدمرة. ذكر المشاركون بشكل مستمر أن الانهيار الاقتصادي يعد سببًا للارتفاع الملحوظ في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة وداخل المنازل وبالتالي في تمزق النسيج الاجتماعي في اليمن.

عام 2014، قبل اندلاع الصراع الدائر، قُدرت قيمة الناتج السنوي من السلع والخدمات في اليمن بـ 43 مليار دولار أمريكي، مع أن البلد يعاني من تخلف اقتصادي. أفرطت اليمن التي تعاني من الضعف واستشراء الفساد فيها على مدى عقود في الاعتماد على صادرات النفط للحصول على إيرادات وأعاقت نمو القطاع الخاص والتنويع. في الوقت ذاته، خلق ذلك بونًا شاسعًا في تقسيم الثروة بين طبقة من النخبة الريعية ونسبة كبيرة من سكان الأرياف يعيشون على الحد الأساسي للكفاف.[18] قبل اندلاع الصراع الدائر، أشار البنك الدولي إلى أن نصف اليمنيين تقريبًا يعيشون في فقر وأن أكثر من 40 في المائة منهم عانوا من انعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى أن حوالي 90 في المائة من الطعام الذي يستهلكه اليمنيون مستورد.[19]

أدى تفاقم الأزمة وتعليق صادرات النفط عام 2015 إلى تدهور الإيرادات العامة وانقطاع رواتب الغالبية العظمى من موظفي القطاع العام البالغ عددهم 1.2 مليون في عام 2016.[20] أدى استنفاد احتياطي النقد الأجنبي إلى ضغط نزولي على قيمة الريال اليمني ما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد في سياق تضخم متسارع؛[21] حيث انكمش الاقتصاد اليمني بنسبة تفوق الـ 40 في المائة بين عامي 2014 و2017.[22] بحلول عام 2017، دفع هذا الانكماش الاقتصادي شركات القطاع الخاص، بشكل عام، لتخفيض ساعات العمل إلى النصف وتقليص عدد الموظفين بحوالي 55 في المائة.[23] ذكر البنك الدولي أن المؤشرات لعام 2018 أشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في اليمن شهد ارتفاعًا طفيفًا ذلك العام؛ يُعزى ذلك جزئيًا للدعم المالي المقدم من السعودية واستئناف الصادرات النفطية في البلاد.[24]

[17] "المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان) - جمهورية اليمن" البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=YE

[18] أمل ناصر، "ما وراء الأعمال كنهج معتاد: مشاركة القطاع الخاص في اليمن بعد انتهاء الصراع"، إعادة تصور اقتصاد اليمن، أغسطس/ آب 2018، https://devchampions.org/files/RethinkingYemens_EconomyNo3_En.pdf

[19] ميزانية الأسرة اليمنية 2014، البنك الدولي، كما ورد في "مذكرة الفقر عن اليمن"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2017، المستندات. worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf

[20] منصور راجح، أمل ناصر، فارع المسلمي، "اليمن بلا بنك مركزي: فقدان أساسيات الاستقرار الاقتصادي وتسريع المجاعة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2نوفمبر2016, https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/59

[21] أمل ناصر وأليكس جيه هاربر، "انخفاض سريع في قيمة العملة وانخفاض القوة الشرائية في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 31 مارس/ آذار 2017، https://sanaacenter.org/publications/analysis/89

[22] "اليمن: الآفاق الاقتصادية" -أكتوبر/ تشرين الأول 2019، البنك الدولي، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-update-october-2019

[23] البنك الدولي، نحو مخطط لاستعادة وإعادة إعمار اليمن -أكتوبر/ تشرين الأول 2017، كما ورد في نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ديسمبر/ كانون الأول 2018، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HNO_FINAL.pdf

[24] "اليمن: الآفاق الاقتصادية" - أكتوبر/ تشرين الأول 2019، البنك الدولي، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-update-october-2019

سمحت هذه الزيادة في الإيرادات العامة للحكومة اليمنية بزيادة دفع الرواتب للموظفين الحكوميين، إلا أن قرابة 20 مليون من إجمالي السكان البالغ عددهم 28 مليون لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينما "يعاني حوالي 5 مليون شخص من المجاعة أو من ظروف شبيهة بالمجاعة"[25]

إن الهياكل الأبوية والمعايير الجنسانية التقليدية التي تعرف الذكورة والأنوثة تعني أن النساء والفتيات والرجال والفتيان يعانون من آثار الأزمة الاقتصادية بطرق مختلفة. دفعت الحرب النساء إلى لعب أدوار جديدة ضمن القوى العاملة وبالرجال إلى الالتحاق بجبهات القتال للحصول على دخل. يستكشف هذا الفصل أثر الأزمة الاقتصادية على النساء والرجال، بما في ذلك أثرها على تغيير المعايير الجنسانية.

النساء والفتيات

النساء في القوى العاملة: كسر الحواجز وبناء المشاريع التجارية

من الصعب تقييم اتجاهات العمل بين النساء في اليمن بسبب قلة المعلومات الشاملة والاختلافات المنهجية بشأن ما يمكن اعتباره مشاركة في القوى العاملة. أفادت منظمة العمل الدولية، على سبيل المثال، أن معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة باليمن تعد من بين الأدنى في العالم. قبل اندلاع النزاع الدائر، شاركت 6 في المائة فقط من النساء في القوى العاملة بينما شغلت 7 في المائة فقط من النساء في الوظائف، بحسب مسح القوى العاملة 2013-2014 الذي أجرته منظمة العمل الدولية،[26] رغم أن المسح لم يحسب الأشخاص الذين يعملون في الإنتاج للاكتفاء الذاتي ضمن القوى العاملة، وتحديدًا مزارعي الكفاف الذين يكونون في الغالب من النساء؛ فاحتسابهم كان سيؤدي إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 26 في المائة[27]. قد تشكل النساء الأغلبية في القوة العاملة[28] في أي مسح شامل يأخذ بعين الاعتبار النشاطات التي لا يتم تقاضي أجر عليها، كجلب المياه وتقديم الرعاية للآخرين والقيام بالأعمال المنزلية. اليمن هي البلد العربي الوحيد الذي صادق على اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية (1981) التي تروج للمساواة في المعاملة والفرص للعمال ذوي المسؤوليات العائلية. ورغم مصادقة البلاد على هذه الاتفاقية، لم يكن هناك اهتمام كافٍ لدمج أحكامها في التشريعات المحلية.[29] كان عمل المرأة أمرًا سائدًا قبل الحرب في بعض المجتمعات المحلية، كمجتمع المهمشين.[30] تحدث أحد أفراد هذه الفئة في نقاشات إحدى المجموعات البؤرية قائلًا: "يعيش المهمشون حياة بائسة، وكانوا يعيشون في ظل أوضاع يرثى لها قبل اندلاع الحرب، وبالتالي تحملت النساء المسؤولية وبحثن عن عمل مهما كان وضيعًا".

[25] المرجع نفسه.

[26] "مسح القوى العاملة في اليمن 2013-2014"، منظمة العمل الدولية، 2015، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/—arabstates/—ro-beirut/documents/publication/wcms_419016.pdf

[27] ماجي غرابوندزيجا وموميض شاكر، "تحليل النوع الاجتماعي في اليمن المتضررة بالنزاع أغسطس/ آب 2018 - يناير/ كانون الثاني 2019" Particip GmbH and EuroPlus, January 2019، يناير/ كانون الثاني 2019،

[28] منصور عميرة، "من العمل غير الرسمي إلى العمل اللائق في اليمن"، منظمة العمل الدولية، مارس/ آذار 2013، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/—arabstates/—ro-beirut/documents/publication/wcms_218216.pdf

[29] المرجع نفسه.

[30] المهمشون هم من الطبقة الدنيا اليمنية التي واجهت تاريخيًا التمييز والاستغلال المنهج. انظر: عائشة الوراق، "التهميش التاريخي والمنهج لمجتمع المهمشين في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 يونيو/ حزيران 2019، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7532

في البداية، تأثرت النساء العاملات بالحرب أكثر من الرجال في معظم المناطق. في عام 2015، انخفض عمل المرأة بنسبة 28 في المائة، مقارنةً بانخفاض معدل عمل الرجل بنسبة 11 في المائة. ولكن كان هناك تفاوتات بارزة من منطقة إلى أخرى، فمثلًا، نصف خسائر وظائف الإناث كانت في صنعاء حيث تأثر القطاع الخاص بشدة خلال الحرب. أما في عدن، ارتفع معدل عمل المرأة بنسبة 11 في المائة.[31] انطبق الأمر نفسه على المشاريع التي تملكها النساء إذ أن هذه المشاريع كانت أكثر عرضة للإغلاق من تلك التي يملكها الرجال بداية الحرب.[32] خلال نقاشات إحدى المجموعات البؤرية في عدن، قالت امرأة نازحة إن مشروعها التجاري للعطور انهار، وأضافت أن كلفة اللوازم ارتفعت بينما تقلصت قوة الزبائن الشرائية.

تقليديًا، كان رأس الأسرة اليمنية هو الرجل، ولكن الحرب غيرت هذه المعايير. خسر العديد من الرجال مدخولهم إما بسبب خسارة أعمالهم أو بسبب انقطاع الرواتب، كما أن بعض الرجال سُجنوا والآخر التحق بساحات القتال ومنهم قُتل. أدت هذه العوامل إلى زيادة عدد الأسر التي ترأسها النساء ودفعت بالنساء للانخراط في القوى العاملة. كسرت النساء المحرمات بالنسبة للعمل في وظائف لم تمارسها النساء من قبل أو مارستها نساء تعتبر ذات وضع اجتماعي أقل أو نساء مهاجرات، وفتحن أيضًا مشاريع عمل جديدة كانت في الغالب أعمالًا من المنزل.

أفاد المشاركون في نقاشات إحدى المجموعات البؤرية أن النساء تعاملن مع الواقع الاقتصادي الجديد للبلاد بطريقة أكثر مرونة من الرجال. "لقد تغير الوضع؛ النساء يعملن والرجال يمكثون في المنزل بلا عمل" هذا ما ورد على لسان أحد المشاركين في الشمايتين في محافظة تعز. في صنعاء، قالت امرأة شابة: "تركت النساء منازلهن إذ اضطررن للعمل للحصول على مدخول، مهما كانت العوائق، وبقي الرجل في المنزل متحججًا أنه ليس هناك فرص عمل مناسبة أو مدخول مناسب مقابل العمل". في بني الحارث، في ضواحي مدينة صنعاء، قال أحد المشاركين: "إذا لم تتمكن الشابات من إيجاد عمل، فهن يحاولن تعلم حرفة يدوية ويبدأن بالعمل بها ويبدعن، أما الرجال، فهم يستسلمون بسرعة". في عدن، قال بعض المشاركين إن النساء فتحن مشاريع عمل أو قبلن بأي نوع من الوظائف، بغض النظر عن الأجر المتقاضي، بينما رفض الرجال العمل مقابل أجور زهيدة. ذكرت الشابات في تعز أنهن نجحن في التكيف مع التحديات وتخطي الصعوبات لإيجاد مصدر دخل لإعالة أسرهن، بينما يأس الرجال حين خسروا أعمالهم ولم يتمتعوا بالمرونة لمواجهة التحديات الاقتصادية للحرب.

في بعض الحالات، بدأت النساء بالعمل بوظائف كانت تقليديًا محصورة بالنساء من الطبقات الاجتماعية الدنيا أو النساء المهاجرات. في كل المناطق، أفاد المشاركون أن بعض النساء اليمنيات عملن كعاملات نظافة في المنازل، وهذه كانت إجمالًا مهنة الإثيوبيات قبل الحرب. وفي الشمايتين، محافظة تعز، قالت بعض النساء إنهن أخفين عملهن في التنظيف عن أبنائهن لأنهم سيرفضون ممارستهن هذه المهنة. أما في صنعاء، قال المشاركون إن المهن مثل تصفيف الشعر أو الحرف اليدوية كانت تعتبر غير ملائمة للنساء من عائلات النخبة، ولكن خلال الصراع، تغيرت النظرة لهذه الوظائف وباتت

[31] "تقييم الأضرار والاحتياجات في اليمن - تأثير الأزمة على العمالة وسوق العمل"، منظمة العمل الدولية، يناير/ كانون الثاني 2016، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_501929.pdf

[32] حوالي 26 في المائة من الشركات أُغلقت عام 2015؛ وارتفع هذه النسبة إلى 42 في المائة بالنسبة للشركات المملوكة للنساء. انظر: "مسح سريع للأعمال: تأثير الأزمة على نشاط القطاع الخاص"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، http://www.ye.undp.org/content/dam/yemen/PovRed/Docs/UNDP%20SMEPS%20Rapid%20Business%20Survey.pdf

مقبولة لدى جميع النساء. في صنعاء أيضًا، أشار المشاركون إلى أن النساء من العائلات التي كانت غنية يومًا ما بدأن ببيع سلع مخبوزة في المنزل. خلال نقاش هذه النقطة، قالت امرأة: "لم نتوقع هذا أبدًا، بالنظر إلى أسلوب حياتهم في الماضي، أنهم سينتهي بهم الأمر هكذا". بعض النساء في تعز، من اللواتي كن جزءًا من النخبة المحلية، كن محرجات بشأن إنشاء مشاريع عمل صغيرة، كبيع الطعام المطبوخ في المنزل، بسبب الحاجة المادية.

امرأة يمنية تبيع الشذاب والبيض والخضروات. (صنعاء، 2019) تصوير دعاء صُدام

انخرطت النساء في جميع أنحاء اليمن في قطاعات ومهن غير تقليدية خلال الحرب. في المكلا، محافظة حضرموت، بدأت النساء بالعمل في المحال والمطاعم. أما في عدن، عملت النساء كنادلات وعاملات استقبال في فنادق -وهذه مهن كانت إجمالًا حكرًا على الرجال قبل الحرب، هذا ما قاله المشاركون. في تعز، قال الرجال إن النساء بدأن بالعمل في البناء والخشب المنشور والحفر خلال الصراع وعملن أيضًا في دهن المباني التي تضررت خلال الحرب والتي كانت تخضع لأعمال ترميم. بحسب المشاركين، فتحت النساء في تعز محلات بقالة صغيرة وعملن في مجالات الإعلام والهندسة وفي المعسكرات. وصف المشاركون هذه التطورات بأنها جزء من نتائج الحرب. وفي صنعاء، أشار المشاركون، إلى أن عدد أكبر من النساء عملن كبائعات متجولات.

فتحت النساء مشاريع تجارية ومشاريع بالغة الصغر خلال الحرب. معظم هذه المشاريع كانت من المنزل، مثل الخياطة وإنتاج العطور وبيع الطعام المطبوخ في المنزل. قامت النساء في تعز بإعالة أسرهن من خلال هذه الأعمال من المنزل ومن خلال فتح محال صغيرة. وفي المكلا، فتحت النساء مطاعم ومقاهي للنساء. "في الماضي، كان من النادر أن يكون [للنساء] هذا النوع من المشاريع ولكنها الآن واسعة الانتشار"، هذا ما قالته إحدى خبراء التنمية والمدافعات عن حقوق الشباب في حضرموت.[33] في مديرية السبعين في صنعاء، انشأت النساء مراكز رياضة للنساء وصالات رقص، واكتسبت هذه الأماكن شعبية بين الناس. وقالت منسقة مشاريع الحوكمة الشاملة في صنعاء إن فتح نوادٍ رياضية للنساء جاء بشكلٍ ما كرد فعل بعد أن أصبحت الأماكن العامة أقل أمانًا مما كانت عليه من قبل. وأضافت: "أمست النساء خائفات من الذهاب إلى الحدائق العامة بسبب وجود رجال أغراب هناك، لذلك يجتمعون الآن في المنازل أو في هذه الأماكن الجديدة. النوادي الرياضية للنساء أكثر من النوادي الرياضية للرجال، وهذه المراكز فتحتها نساء وتديرها أيضًا نساء".[34]

في سيئون، محافظة حضرموت، استلمت بعض النساء العمل في مشاريع أزواجهن المتوفين. وفي عدن، قال المشاركون إن الشبان والشابات تعاونوا لفتح شركات تنظيم حفلات الأعراس، وتولى الرجال الأمور المتعلقة بالتزيين وتحضير الصالات وتولت النساء مهمة التصوير. وقال المشاركون إن النساء في عدن بدأن بالعمل في إصلاح الهواتف الخلوية وتصميم الجرافيك.

ساعد وجود شبكة إنترنت جيدة نسبيًا في صنعاء وعدن في تأمين فرص الأعمال التجارية عبر الإنترنت للنساء في هذه المناطق الحضرية، وقال المشاركون إن النساء بدأن باستيراد الثياب ومستحضرات التجميل من الصين وبيعها عبر الفيسبوك، وسهلت اليمنيات اللواتي يدرسن في الصين هذه التجارة. بحسب ناشطة في مجال حقوق المرأة في صنعاء استخدمت النساء اللواتي يعملن في تصفيف الشعر ونقش الحناء الإنترنت لبناء شبكات من الزبائن وتطوير العمل. وأضافت أن الانترنت أمن فرصًا لتخطي القيود المجتمعية المفروضة على إمكانية التنقل. وقالت: "ازداد ابتكار النساء وأصبح بمقدورهن خلق فرص أكثر لنفسهن."[35]

[33] مقابلة مع سلاف عبود الحنشي، رئيسة مؤسسة إنقاذ للتنمية، المكلا، حضرموت، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
[34] مقابلة مع هناء الشوافي، منسقة الحكم الشامل في كير، صنعاء، 13 يناير 2019.
[35] مقابلة مع نسمة السامعي، القائدة والمؤسِسة لمبادرة "دعونا نعيش" التي تناصر حقوق المرأة وتوثق معاناة المرأة ونجاحاتها من خلال سرد القصص والفن، صنعاء، 14 يناير 2019.

نساء يعملن في التنظيف كجزء من برنامج النقد مقابل العمل (تعز، 2018) تصوير أحمد الباشا

خلقت الحرب أيضًا عدة أدوار جديدة للنساء، كما خلقت الإغاثة الإنسانية المموّلة دوليًا وظائف جديدة في المنظمات غير الحكومية، واشتكى الرجال أنها في الغالب أفادت النساء. بحسب المدافعة عن حقوق الشباب في حضرموت، عملت النساء في المكلا في وظائف لم يعملن بها من قبل، كضابطات شرطة وسجون واستلمن أيضًا مهامًا إدارية في أجهزة الأمن. وأضافت: "خلق الصراع هذه الفرص التي لم تكن موجودة من قبل. لقد تخرج حوالي 100 من ضابطات شرطة."[36]

قال المشاركون إن فرص اليمنيات الأميات والنساء اللواتي يفتقرن للمؤهلات كانت أقل وتنحصر في وظائف زهيدة الأجر ووظائف غير ثابتة. كما قالوا إن بعض النساء في سيئون، محافظة حضرموت، عملن في وظائف زهيدة الأجر بالمصانع وكان نصف الراتب يُصرف على المواصلات للذهاب إلى العمل والعودة للمنزل. بحسب المشاركين، عملت النساء في الشيخ عثمان، محافظة عدن، في تنظيف المنازل والمستشفيات أو في جمع العلب الفارغة. في الشمايتين، محافظة تعز، عملن في غسل الملابس والخدمة في المنازل وجمع الحطب، وقال ناشط سياسي في المحافظة إن الحرب مكنت بعض النساء المتعلمات اقتصاديًا، مشيرًا إلى أن الفرص التي سنحت للنساء الأميات وغير المتعلمات -كالتنظيف والتسول -مكنتهن بشكل أقل،[37] وأضاف أن النساء الحائزات على شهادات جامعية "استطعن تجاوز السيطرة

[36] مقابلة مع سلاف عبود الحنشي، رئيسة مؤسسة إنقاذ للتنمية، المكلا، حضرموت، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
[37] مقابلة مع عيبان السامعي، ناشط سياسي وعضو لجنة التنمية المستدامة في مؤتمر الحوار الوطني، تعز، 12 يناير 2019.

الذكورية"، بينما لم يتسنَ ذلك للأميات. قدّر معهد اليونسكو للإحصاء عام 2015، حوالي 45 في المائة من النساء البالغات في اليمن أميات، مقارنة ب 15 في المائة من الرجال البالغين.[38]

بعض المشاركين من مختلف أنحاء اليمن أشاروا إلى تزايد وجود المرأة في المجال العام منذ بداية الحرب إذ بدأ عدد متزايد من النساء بالعمل. في صنعاء، قال المشاركون إن أزواج وإخوة النساء قيدوا حركتهن خارج المنزل قبل الحرب، ولكن هذه القيود خفت في أعقاب انضمامهن إلى القوة العاملة. اختلف هذا الوضع بين العائلات، ويقول المشاركون إن العديد من النساء بدأن بالعمل من المنزل لأن أسرهن رفضن فكرة العمل خارج المنزل. في عدن، قال المشاركون إن بعض النساء أطلقن مشاريع تجارية من منازلهن بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة إذ كانت الأوضاع غير آمنة للعمل خارج المنزل في المساء.

تغير المواقف تجاه عمل النساء حتى الآن

كشفت هذه الدراسة تنوعًا كبيرًا في المواقف حيال تزايد مشاركة المرأة في القوى العاملة، وبدا أن ديناميات الأسرة الفردية، وليس المؤشرات الديمغرافية، هي التي تحدد التصورات. وخلال نقاش مجموعة بؤرية في تعز، ناقش المشاركون الذكور استدامة مشاركة المرأة المتزايدة بعد انتهاء الصراع، وقال أحدهم: "هذا كلام مثالي. نحن في حالة إكراه ومضطرون لقبول ذلك. الكثير من الرجال الذين تعمل زوجاتهم أو يتسولن يقبلون بذلك مضطرين، ولكنهم غير مقتنعين". وقال ناشط سياسي في تعز إن المستقبل في اليمن هو للنساء وتوقع أن حركة نسوية قد تطيح بالنظام الأبوي. وقال: "تحرير النساء اقتصاديًا هو الخطوة الأولى لتحرير النساء اجتماعيًا وسياسيًا على كل المستويات، وحتى داخل الأسرة. أعتقد بأن المستقبل سيكون أحسن بالنسبة للنساء، وأنه سيكون هناك حركات نسوية ستكسر النظام الأبوي."[39] مع الاعتراف بهذا التنوع، ظهرت بعض الأنماط على المستوى الوطني؛ وقال بعض المشاركين في جميع المحافظات في هذه الدراسة إنه أصبح هناك تقبل أكثر لعمل المرأة خلال الحرب.

في المكلا، محافظة حضرموت، قال المشاركون إنه قبل اندلاع النزاع، عارض الرجال فكرة عمل المرأة وكانوا يحجمون عن الزواج من المرأة العاملة. وقال أحد المشاركين إنه قبل الحرب، كانت الفكرة السائدة هي أن مكان المرأة "المنزل أو القبر". ولكن، بحسب المشاركين، بما أن الصراع دفع عددًا أكبر من النساء للانخراط في القوى العاملة، فضّل الرجال وبشكلٍ متزايد الزواج من النساء اللواتي يعملن. وقال أخصائي اجتماعي في عدن: "في الماضي، [العرسان المحتملون] كانوا عادةً يفرحون بالزواج من ربة بيت...والآن، يريدون الزواج بامرأة تستطيع أن تساعد في إعالة الأسرة".[40]

في الشيخ عثمان، محافظة عدن، أشار المشاركون إلى أن الأسر أصبحت أكثر مرونة حيال خروج المرأة من المنزل للبحث عن فرص عمل. في بني الحارث، ضواحي مدينة صنعاء، أفاد المشاركون أن الأسر المحافظة التي لم تكن تسمح لبناتها بالعمل أو باستعمال الهواتف الخلوية قبل الحرب، أصبحت تسمح لهن بالعمل في أماكن العمل المختلطة وبعض الأحيان سمحت لهن بالعمل في الليل. في بعض الأحيان، سمحت بعض الأسر للنساء بالعمل إلا أنها أبقت الموضوع سرًا بسبب الوصمة الاجتماعية

[38] "الاتجاهات الوطنية والإقليمية والعالمية في محو أمية الكبار والشباب، 1985-2015"، اليونسكو، يونيو/ حزيران 2013، http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/adult-and-youth-literacy-national-regional-and-global-trends-1985-2015-en_0.pdf

[39] مقابلة مع عيبان السامعي، ناشط سياسي وعضو لجنة التنمية المستدامة في مؤتمر الحوار الوطني، تعز، 12 يناير/ كانون الثاني 2019.

[40] مقابلة مع لوين ناصر كليب، أخصائي اجتماعي في صندوق الرعاية الاجتماعية، الشيخ عثمان، عدن، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

التي ترافق عمل المرأة. قال المشاركون إن بعض الأسر أعربت عن فخرها أن بناتها يساعدن في إعالتها، وقالت ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة في صنعاء إن هذا الموقف خلق رأيًا إيجابيًا عن عمل المرأة وخلق مرونة جديدة تجاه النساء اللواتي يعدن إلى المنزل في وقت متأخر.[41] وأضافت أن قصص نجاح النساء اللواتي يعلن أسرهن "أثرت على التقاليد والأعراف الاجتماعية وعلى فهم المجتمع لهذه الأمور، وبدأت الأمور بالتغير".

قالت النساء في عدن إنهن اكتشفن أنه ليس بمقدورهن الاعتماد فقط على أزواجهن وعلى أقاربهن الذكور لضمان الأمن المالي. وقالت مديرة فرع اتحاد نساء اليمن في حضرموت إن فهم أفضل لأهمية التعليم ساهم في توصل النساء لهذا الاستنتاج. وأضافت: "تعمل المرأة وتشارك وتساعد معيل الأسرة في ظل الظروف [الحالية] وعدم الاستقرار وظروف الحياة الصعبة. وهذا عكس ما كان يحدث في الماضي، حين كانت الفتاة تحصل على الثانوية ثم تتزوج وتربي وتعلم الأولاد."[42] في الشمايتين، محافظة تعز، قال المشاركون إنه أصبح لدى النساء حرية للذهاب إلى مناطق أخرى للعمل وإن آباءهم كانوا فخورين بعمل بناتهن.[43] وأضافوا أن التقبل المتزايد لعمل المرأة في تعز شجع المزيد من النساء على البحث عن عمل، خاصة مع المنظمات غير الحكومية.

وقال المشاركون في المكلا إنه في الكثير من الحالات، كانت أسرة المرأة توافق على عملها، ولكن عائلة الزوج كانت ترفض الفكرة وترى أن عملها هو علامة "خضوع" ابنهم. من بين الذين رأوا أن القيود التي فُرضت على المرأة بعد الحرب كانت أقل من قبل، كان هناك من يقول أن ذلك تطور سلبي وتغيير لا مناص منه. وقال مشارك في تعز: "[في السابق] كان من المعيب أن تفصح عن اسم زوجتك لأي شخص. ولكن الآن، يأتي ناس من المنظمات ويسألون عن اسم زوجتك، [ويطلبون] صورتها وكل المعلومات عنها، انظر كيف تغيرت الأمور".

الأدوار الجنسانية في الأسرة: تأمين الراتب لا يشتري دائمًا النفوذ داخل الأسرة

أشار بعض المشاركين إلى أن مشاركة النساء في القوى العاملة أدت إلى تغيير في الأدوار الجنسانية التقليدية داخل المنزل، لكن المشاركين في جميع المناطق قالوا إن هذا الأمر اختلف واعتمد على ديناميات العائلة القائمة. في عدن، قال بعض المشاركين إن بعض النساء كن أصحاب القرار داخل المنزل قبل الحرب، بغض النظر عما إذا كن يعملن أم لا. ولكن في تعز، أفاد المشاركون أن الرجل والمرأة كانا يأخذان القرارات سويًا.

في تعز وحضرموت وصنعاء وعدن، قالت بعض المشاركات إنه أصبح للنساء سلطة في اتخاذ القرار حين بدأن بالمساهمة في ميزانية المنزل.

[41] مقابلة مع نسمة السامعي، القائدة والمؤسِسة لمبادرة "دعونا نعيش" التي تناصر حقوق المرأة وتوثق معاناة المرأة ونجاحاتها من خلال سرد القصص والفن، صنعاء، 14 يناير/ كانون الثاني 2019.

[42] مقابلة مع فاطمة النوبي، رئيسة اتحاد نساء اليمن لحضرموت (فرع الوادي)، سيئون، حضرموت، 21 يناير/ كانون الثاني 2019.

[43] مقابلة مع عيبان السامعي، ناشط سياسي وعضو لجنة التنمية المستدامة في مؤتمر الحوار الوطني، تعز، 12 يناير/ كانون الثاني 2019.

وفي بني الحارث، ضواحي صنعاء، قال المشاركون إنه أصبح للنساء اللواتي يعملن سلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأمور المنزل وحصلن على مساحة أكبر للتعبير عن رأيهن خاصةً إذا كان أزواجهن لا يعملون وهن من يوفرن لأزواجهن السجائر والقات، وهي نبتة لها تأثير منبه خفيف يمضغها اليمنيون عادةً. بعض الشابات في مديرية السبعين، في مدينة صنعاء، قلن إنهن كسبن نفوذًا على مستوى أخذ القرارات داخل المنزل لأنهن يساعدن العائلة ماديًا. وأخريات قلن إنه كان مطلوب منهن أن يعطين رواتبهن بالكامل لآبائهن.

في المكلا، محافظة حضرموت، قال منسق منظمة إنسانية إقليمية هناك: "ليس بمقدور الرجال تأمين شيء حتى أبسط الاحتياجات. النساء هن اللواتي يعلن الرجال ويوفرن القات ويدفعن لهم للخروج والاستمتاع بوقتهم مع أصدقائهم".[44] وقال مقدمو المعلومات الرئيسيون في المكلا إن الدور الاقتصادي الجديد للمرأة منحها نفوذًا أكبر على مستوى أخذ القرارات داخل المنزل،[45] إلا أن مديرة تعمل في اتحاد نساء اليمن في حضرموت أشارت إلى أن مساهمات النساء خلال الحرب في إعالة أسرهن لم تُقدر أو لم يعترف بها. وقالت إن الأعداد المتزايدة للنساء اللواتي يقمن بدور العائل الوحيد لأسرهن، "لم تغير الثقافة. فالنساء ما زلن نساء، ويُنظر إليهن بازدراء."[46]

وقالت ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة إن الرجال بدأوا بالاستماع إلى النساء أكثر، ولكن سلطة اتخاذ القرار ظلت للرجال وحدهم. وأضافت: "لم تتزحزح السلطة الأبوية،" لكنها أشارت إلى تفاوت بين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية. في العائلات الفقيرة جدًا، كان للمرأة سلطة أكبر على مستوى اتخاذ القرار لأن الأسر كانت تعتمد على دخل المرأة، أما بالنسبة للعائلات من الطبقة المتوسطة، كان للرجال سلطة أكبر لأن "الرجل الذي يستطيع بكل بساطة ألا يسمح للمرأة بالعمل سيتحمل هو الإنفاق على الأسرة."[47]

ربط المشاركون رجالًا ونساءً من جميع المناطق بين تزايد نفوذ المرأة داخل المنزل وتدهور مكانة الرجل. في المكلا، مركز محافظة حضرموت، قال المشاركون إن بعض الرجال أصبحوا "على الهامش" في بيوتهم. أما في الشيخ عثمان، محافظة عدن، قال المشاركون إن كسب المرأة للقوة بهذا الشكل عنى أن الرجال أمسوا "ذليلين". في الشمايتين، محافظة تعز، قال المشاركون إن الرجال أصبحوا "مكسورين" و"أدنى منزلة" حين ازدادت سلطة المرأة، وعلقت النساء في الشمايتين بأن بعضهن أصبحن "مستبدات" و"متعاليات" تجاه أزواجهن فقد بدأن مثلًا برفع أصواتهن حين يتحدثن معهم.

رفض بعض الرجال في جميع المناطق فكرة سلطة المرأة بالمنزل. في صنعاء وتعز، قال المشاركون الذكور إن الرجل يظل رب الأسرة وأن العمل لا يخوّل المرأة سلطة اتخاذ القرار، مشيرين إلى أن هذه هي ثقافة الأسر والقبائل اليمنية. قال شاب في تعز إن الرجل لن يسمح للمرأة أن ترفع صوتها حين تكلمه "حتى لو كانت ملياردية".

[44] مقابلة مع صالح بامخشاب، مدير مشروع ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية الذي ينسق وينفّذ مشاريع لصالح مركز الملك سلمان للإغاثة، المكلا، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[45] مقابلات مع أحمد برهمان، قائد وحدة ضمن لجنة مجتمع تعمل مثل المجلس المحلي في حضرموت، المكلا، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018؛ صالح بامخشاب، من ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية في المكلا، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018؛ وسلاف عبود الحنشي، رئيسة مؤسسة انقاذ للتنمية، المكلا، حضرموت، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[46] مقابلة مع عليا عمر الحميدي، رئيسة قسم الشؤون القانونية في اتحاد نساء اليمن، المكلا، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[47] مقابلة مع نسمة السامعي، القائدة والمؤسِسة لمبادرة "دعونا نعيش" التي تناصر حقوق المرأة وتوثق معاناة المرأة ونجاحاتها من خلال سرد القصص والفن، صنعاء، 14 يناير/ كانون الثاني 2019.

امرأة وصبي يحملان وجبات خفيفة اشتُريت بالجملة لبيعها في كشك. (المكلا، 2019) تصوير عبدالله جمعان

أدوار جديدة ومسؤوليات قديمة

قالت ناشطة في صنعاء تهتم بالحكم الرشيد وشؤون المرأة إنه حين ازدادت سلطة المرأة على مستوى اتخاذ القرار، كان ذلك يمثل مسؤولية أخرى تلقى على عاتقها إلى جانب مسؤولياتها في مكان العمل وعلى صعيد الأعمال المنزلية.[48] وقالت:"على المرأة التي تعمل أن تطبخ وتنظف عندما [تعود من العمل] لأن دورها داخل المنزل لم يتغير، وأصبح هذا الأمر يشكل عبئًا على النساء". في كل المناطق، قالت معظم النساء إن الانخراط في العمل أو البدء بإطلاق مشاريع جديدة لم يقلّل من المسؤوليات الأسرية التي يقمن بها كالطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال. وقالت مديرة رابطة أمهات المختطفين في تعز: "أصبحت النساء هنّ الأمهات والآباء ويتحملنّ مسؤولية داخل وخارج المنزل".[49]

غير أن بعض المشاركين في عدن وتعز وصنعاء وحضرموت قالوا إن بعض الرجال بدأوا بالمساعدة في أعمال المنزل. وضرب مشارك في مديرية السبعين، بمدينة صنعاء، مثالًا على هذا التغيير في الأدوار الجنسانية، بقوله إن أحد الضباط العسكريين بدأ بتحمل المسؤوليات المرتبطة برعاية بالأطفال حين بدأت زوجته تعمل لأن الحكومة علّقت دفع راتبه. وقال المشاركون إن هناك حالات أخرى حدث فيها أن قامت بنات النساء العاملات بتحمل مسؤولية الأعمال المنزلية ما أدى إلى تسربهن من صفوف الدراسة.

[48] مقابلة مع هناء الشوافي، منسقة الحكم الشامل في منظمة كير، صنعاء، 13 يناير/ كانون الثاني 2019.
[49] مقابلة مع أسماء الراعي، مديرة مكتب رابطة أمهات المختطفين، تعز، 15 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

آفاق ديمومة التغيير: النساء يتحدثن عن تنامي ثقتهن بأنفسهن

أفادت النساء من كافة أرجاء اليمن أن لمشاركتهن المتزايدة في القوة العاملة فوائد تتجاوز المكاسب المالية. في عدن وتعز وصنعاء، قالت النساء إنه أصبح لديهن ثقة بالنفس لأن الحرب منحتهن فرصًا جديدة ليعملن ويتركن منازلهن ويشاركن في الحياة العامة. وأضفن أن الآباء في عدن شجعوا بناتهم الشابات على الدراسة والعمل. هذا يتناقض مع تأثير الحرب على الشبان إذ ذكر المشاركون أن الشباب غالبًا ما يتركون الدراسة للانضمام إلى صفوف القوات المسلحة ليلاقوا حتفهم بعض الأحيان. في مدينة تعز، تحدثت الشابات عن أنهن يشعرن بالنجاح في التعامل مع تحديات الحرب. وفي الشمايتين، محافظة تعز، قالت النساء إن الحرب ساعدتهن على ترك منازلهن للانخراط في الوظائف التي لم تكن متاحة لهن قبل الحرب.

اختلف المشاركون حول ديمومة هذه التغيرات بعد انتهاء الصراع في اليمن. وقال الكثيرون -لا سيما الذكور -إن التغيّر الذي طرأ على الأدوار الجنسانية نتيجة الحرب كان رد فعل مؤقت للظروف الاستثنائية، وإن النساء والرجال سيعودون لأدوارهم التقليدية بعد الحرب. حذر ناشط متخصص في الحوكمة الشاملة في صنعاء أنه من دون تدخلات حكومية، كسن لوائح وأنظمة جديدة وتحديد حصة للنساء، فإن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على صعيد تمكين المرأة ستُفقد بعد الحرب.[50] لكن، بعض المشاركين في عدن وتعز وحضرموت قالوا إن النساء لن يتنازلنّ عن مكاسبهنّ في الحرب وسيكون من الصعب على الرجال العودة إلى أدوارهم التقليدية. قال المشاركون في الشمايتين، محافظة تعز، إن النساء أثبتن جدارتهن وكسبن ثقة وتقبل أسرهن ومجتمعاتهن ولن يتخلين عن هذه المكاسب. وقال شيخ قبلي في الشمايتين: "لن يتراجع دور النساء، والمجتمع متقبل هذا... لقد كسرت النساء الحواجز وبإمكانهن العمل في وظائف أكبر وأفضل."[51]

قال عامل إغاثة في حضرموت إن أدوار النساء الجديدة في أماكن العمل أصبحت مألوفة خلال الصراع وستظل موجودة بعد الحرب. "لقد تقبل المجتمع هذه الثقافة...ولن تتخلى النساء عن المكاسب التي استطعنّ تحقيقها".[52] وقال مسؤول محلي بارز في المكلا إنه يعتقد أن تزايد سلطة المرأة تطور سلبي، واصفًا ذلك "بمرض الانحراف"، معربًا في الوقت ذاته عن موافقته بأن الأدوار الجنسانية ستدوم بعد الصراع. مضيفًا: "من المستحيل أن تتخلى النساء [عن أدوارهن الجديدة]."[53] "لقد أصبح عمل النساء طبيعيًا، وتقبّل الرجال هذا الأمر، وهذا التغيير هو إحدى نتائج الحرب. لقد أحدثت الحرب هذا التغيير وتقبل المجتمع ذلك". قالت رائدة مجتمعية في تعز إن إلغاء التغييرات ليس ممكنًا. وأضافت: "بصراحة، نحن نساء عنيدات جدًا، ومن المستحيل أن نعود لما كان الوضع عليه في السابق. إذا كنت تعمل لخمس أو ست سنوات، وكنت تحب عملك، فمن المستحيل أن تعود لتجلس في المنزل".[54]

[50] مقابلة مع هناء الشوافي، منسقة الحكم الشامل في منظمة كير، صنعاء، 13 يناير/ كانون الثاني 2019.
[51] مقابلة مع الشيخ نشوان عبد السلام الأصبحي، عضو المجلس المحلي وشيخ منطقة الشمايتين، تعز، 20 يناير/ كانون الثاني 2019.
[52] مقابلة مع صالح بامخشاب، مدير مشروع ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية الذي ينسق وينفّذ مشاريع لصالح مركز الملك سلمان للإغاثة، المكلا، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
[53] مقابلة مع أحمد برهمان، قائد وحدة ضمن لجنة مجتمع تعمل مثل المجلس المحلي في حضرموت، المكلا، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
[54] مقابلة مع سمية توفيق عثمان، قائدة حي التحرير السفلي، تعز، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

الرجال والفتيان

البطالة والنسيج الاجتماعي المتغير

يعتبر الرجال ضحايا مباشرين للصراع بفعل وجودهم على الجبهات الأمامية وكونهم أهدافًا مباشرة للاعتقال والتعذيب، إلا أن المشاركين الذكور في جميع المناطق أشاروا إلى أن همهم الأكبر هو غياب الدخل. تحدث بعض الرجال عن الأثر الذي أحدثته الأزمة الاقتصادية وكيف غيّرت الحياة الأسرية. وقال رجلٌ في تعز: "أكبر مشكلة واجهتها مع عائلتي قبل الحرب كان عجزي عن تكريس وقت لهم أو أخذهم في نزهة خارج المنزل. والآن، خلال الحرب، أصبحت أكبر مشكلة أواجهها هو بقائي المعتاد في المنزل والضغوطات التي تلاحقني للخروج والبحث عن عمل". نتيجة الانهيار الاقتصادي بسبب النزاع، وجد الرجال أنفسهم يكافحون للقيام بدورهم التقليدي كأرباب أسر يؤمنون الدعم المادي لعائلاتهم. قال المشاركون من كافة أرجاء اليمن إن انخفاض قيمة العملة عنى أنه حتى الموظفين من الرجال كانوا يقاسون الأمرين لتوفير احتياجات أسرهم. وقال مشارك في الشمايتين، في محافظة تعز: "قيمة راتبك تساوي قيمة كيسين من الطحين".

انعكس تفشي البطالة وتوقف رواتب موظفي القطاع العام على المشاريع التجارية الصغيرة وازدادت الضغوطات عليها إذ تقلّص إنفاق اليمنيين العاطلين عن العمل ومئات الآلاف من موظفي الحكومة بشكل كبير. قال المشاركون إنه نتيجة لهذا، أُغلقت بعض المحال، كمحلات البقالة والسوبر ماركت الصغيرة والصيدليات، ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في كل أنحاء البلاد لا سيما في المحافظات الشمالية. قال المشاركون في بني الحارث، وهي مديرية في صنعاء، إن إغلاق مركز الرعاية الصحية أدى إلى تسريح كل الموظفين فيه. وبحسب المشاركين، أفلس صاحب سوبر ماركت صغير في بني الحارث نتيجة تقلبات الأسعار وعدم قدرة الناس على سداد ديونهم للمتجر.

قال المشاركون إن الرجال النازحين وأولئك الذين عادوا إلى قراهم بسبب النزاع عانوا في البحث عن عمل، ومن بين هؤلاء أشخاص كانوا يعملون في مصانع قُصفت خلال الحرب في مدينة الحديدة وآخرون كانوا يملكون مشاريع تجارية دمرتها الغارات الجوية والقصف أو أفلست ماديًا بسبب الأزمة الاقتصادية. في الشمايتين، محافظة تعز، عاد اليمنيون الذين كانوا قد رحلوا إلى المدن، مثل تعز وصنعاء والحديدة بهدف العمل، إلى قراهم، وكان العديد منهم عاطلين عن العمل بينما عمل البعض الآخر في وظائف غير مستقرة كعمال بالأجر اليومي في البناء أو في غسيل السيارات والبعض عمل كباعة متجولين. قال المشاركون إن تدفق النازحين إلى صنعاء أدى إلى ازدحام سوق العمل الضعيف، واستغل أرباب العمل الوضع وخفضوا الأجور.

عانى الرجال من تفشي البطالة في تعز، التي شهدت أسوأ جولات القتال خلال الحرب، وما يزال بعض أجزائها تحت الحصار منذ 2015. أدى القتال والحواجز إلى تعثر قطاع التصنيع وإغلاق الكثير من المحال والمشاريع التجارية. قال المشاركون إن قلة فقط، سواءً كانوا من صغار التجار أو كبريات الشركات، نجت من هذا المصير في تعز. كما أن الحرب حدت من فرص الاستثمار. قال المشاركون إن العمل المربح الوحيد الذي استمر هو حمل السلاح والبلطجة. وأضافوا أن غياب الأمن حد من فرص العمل للنساء والرجال على حد سواء إذ أنهم كانوا يخشون من العمل في المساء أو الليل.

في صنعاء، قال المشاركون ومقدمو المعلومات الرئيسيون إن الكثير من الأشخاص خسروا وظائفهم في وقت مبكر بعد اندلاع الحرب بسبب إغلاق السفارات ومغادرة الشركات الدولية وقصف المصانع والمواقع الصناعية. في المكلا، أُغلقت العديد من المصانع والمحال في أعقاب سيطرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على المدينة في أبريل/ نيسان 2015. بحسب المشاركين، أعادت بعض تلك المحال والمصانع فتح أبوابها بعد خروج تنظيم القاعدة من المدينة الساحلية بعد عام، لكن الكثير منها ظل مغلقًا بحلول أواخر عام 2018. قال المشاركون إن الأزمة الاقتصادية أتت كذلك على الحِرف التقليدية في المكلا وهي الزراعة والصيد؛ فبحسب المشاركين أصبح الصيادون يذهبون إلى البحر مرتين في الأسبوع بدلًا من ست مرات إذ كانوا يبيعون الأسماك التي يصطادونها بصعوبة وأدت الزيادة في أسعار الوقود إلى ازدياد تكلفة رحلة الصيد.

الاقتصاد المكسور ينتج أنواع جديدة من العمل

ركزت معظم نقاشات المجموعات البؤرية على تدهور المشاريع التجارية، لكن المشاركين أشاروا أيضًا إلى ظهور أعمال جديدة، إذ أدت الكلفة الباهظة للوقود والكهرباء إلى تزايد الطلب على الطاقة الشمسية ما خلق فرص عمل في قطاع الألواح الشمسية، رغم أن الكلفة الباهظة للألواح الشمسية حدت من هذه النزعة. أسعار الوقود المتزايدة شجعت استخدام الدراجة النارية التاكسي كوسيلة أرخص للتنقل. في صنعاء، أفاد المشاركون أن النساء استخدمن الدراجات النارية أيضًا مع أن هذا كان من المحرمات. وعبر اليمن، أفاد المشاركون عن انتشار الباعة الجائلين الذين كانوا شعبيين لأنهم يبيعون الخضار والطعام وبضائع أخرى بأسعار أرخص من المحال. وفي صنعاء وعدن، قال بعض الشبان والشابات إنهم وجدوا عمل ضمن مشاريع "النقد مقابل العمل" التي تديرها المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.[55]

تحدث المشاركون عن مشاريع تجارية صغيرة وجديدة أُنشئت خلال النزاع، معظمها أسسها شبان. وفي تعز، حوّل الشباب محال الأدوات الكهربائية إلى محالٍ للوجبات الخفيفة وفتحوا مشاريع صغيرة مثل مطاعم الوجبات السريعة. وفي صنعاء، قال المشاركون إن الشباب خسروا الثقة في وظائف القطاع العام التي كانت في السابق تُصنف من أكثر المهن استقرارًا، وفتح بعضهم مشاريع صغيرة في مجالات التكنولوجيا وتصميم الجرافيك. كما فتح النازحون في صنعاء مشاريع صغيرة في المدينة كالمقاهي ومحلات البقالة وأكشاك بيع السندوتشات. وفي الشمايتين، في محافظة تعز، جرى فتح أربع قاعات أعراس خلال الصراع. وفي المكلا، أفاد المشاركون عن فتح عشرات محال بيع الفلافل من بين المشاريع الصغيرة التي ظهرت خلال الحرب.

وبحسب المشاركين في كافة أنحاء البلاد، غيرت الأزمة الاقتصادية الطبقات الاجتماعية في اليمن. تحدث أحد المشاركين في تعز قائلًا: "لقد دمرت الحرب الطبقة الوسطى وحولتها إلى طبقة فقيرة". وردد المشاركون في عدن هذه المشاعر.

[55] وكالات دولية متعددة، بما في ذلك البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية مثل ACTED و Mercy Corps، تموّل أو تنفذ برامج "النقد مقابل العمل" في اليمن. توفر هذه البرامج فرص عمل قصيرة الأجل في مجالات مختلفة، تتراوح من رصف الطرق إلى إعادة تأهيل المدارس أو حصاد المياه. انظر: "ورقة بيانات YECRP - مارس/ آذار 2019،" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 25 يونيو/ حزيران 2019 UN Development Programme, June 25, 2019, https://www.undp.org/yemen/publications/yecrp-fact-sheet-march-2019 "برامج النقد مقابل العمل تمكن اليمنيين" -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 25 يونيو/ حزيران 2019، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 25 يناير/ كانون الثاني 2018. https://reliefweb.int/report/yemen/cash-work-programs-empower-yemenis

انخفضت قيمة رواتب المعلمين والموظفين الحكوميين وأساتذة الجامعة بسرعة بسبب انهيار قيمة الريال اليمني. وقال المشاركون في تعز إن هذا التطور جرف الطبقة الوسطى إلى خط الفقر. وقالت أكاديمية متخصصة في مجال الجندر في صنعاء إن الانهيار الاقتصادي، وتحديدًا انقطاع رواتب موظفي القطاع العام، عطّل تركيبة اليمن الاقتصادية، وأضافت: "لقد تبخرت الطبقة الوسطى".[56]

وقال المشاركون إن الكثير من الرجال قبلوا بوظائف تُصنف مكانتها أقل من وظائفهم السابقة، واصفين ذلك في الغالب أنه تطور سيئ جدًا وشكل من أشكال التفكك الاجتماعي. ورأى المشاركون أن توظيف المهنيين في وظائف لا تلائم مستوى تعليمهم يعد خسارةً للمجتمع اليمني. أما في تعز وصنعاء وعدن وحضرموت، فقد أفاد المشاركون أن أساتذة الجامعة والمعلمين والأطباء وموظفي الخدمة المدنية عملوا في كثير من الأحيان كباعة متجولين وعمال بناء ونادلين وسائقي دراجات الأجرة. وأشار المشاركون في عدن إلى رؤية مهندسين معماريين يقودون باصات الأجرة. وفي صنعاء، قال المشاركون إن انقطاع رواتب الدولة لموظفيها أثر على الأساتذة تحديدًا. وقال أحد المشاركين في مديرية السبعين في مدينة صنعاء: "الأستاذ الذي يعمل كحمال، على سبيل المثال، كان يحظى بالاحترام وله كرامة، ولكنه الآن يعمل مع نفس التلاميذ الذين كان يعلمهم. هذا وضع فظيع من الصعب وصفه". في تعز، شكا أحد المشاركين من أن الحرب أخرجت المعلمين من قاعات الدراسة "لبيع البطاطس لتلاميذهم بدلًا من تعليمهم". وذكر المشاركون من كافة أرجاء اليمن أن بعض المعلمين تركوا مهنة التعليم مفضلين تجارة القات المربحة أكثر، ولقد جذبت الأخيرة أيضًا أساتذة الجامعة والأطباء والمهندسين.

وأُفيد أن الكثير من الخريجين عملوا في مهن ليس لها علاقة بمؤهلاتهم. قال خريج في تعز: "كنت أعمل كمدير تنفيذي، ولكن انقطعت الرواتب...عملت كخباز واحترقت يداي وعشت في وضع بائس، ثم عملت كعامل بناء، وكان عملًا شاقًا". في صيرة، محافظة عدن، قال المشاركون إن الخريجين الحائزين على شهادات في الهندسة والطب والمحاسبة كانوا يقودون الباصات أو يبيعون البضائع على الطرقات أو يعملون في تجارة القات. ووصفت مناصرة لعمل المرأة وحقوق الأطفال في عدن توظيف الخريجين في أعمال لا تمت بصلة لحقل دراستهم كتطور إيجابي، وأضافت: "أود أن أحيي [الشباب] لتغلبهم على الخوف والذل واعتقاد المجتمع أنه عليهم ألا يمارسوا هذه المهن. لقد شجعوا بعضهم، كشباب، على فكرة أن العمل ليس معيبًا."[57]

[56] مقابلة مع الدكتورة حسنية القادري، عضوة هيئة التدريس في مركز البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء ومنسقة برنامج النوع الاجتماعي في المكتب الوطني لأوكسفام، صنعاء، 12 مارس/ آذار 2019.

[57] مقابلة مع فاطمة محمد يسلم، رئيسة جمعية رعاية وحماية حقوق الأطفال العاملين في عدن، عدن، 8 يناير/ كانون الثاني 2019.

امرأة قالت إن زوجها مات في الحرب تحمل طفلها وهي تتسول في الشارع. (صنعاء، 2013) تصوير أفنان يحيى

بحسب المشاركين في صنعاء وعدن، أدت الأعداد المتزايدة للرجال الذين يعملون في وظائف مقابل أجر يومي، كأعمال البناء، إلى طرد أولئك الذين مارسوا هذه المهن قبل النزاع. وفي الشيخ عثمان، أصبح بعض الأفراد من فئة المهمشين الذين كانوا يعملون في هذه المهن ذات الأجر الزهيد أو غير المستقرة في قطاعي الزراعة والبناء قبل اندلاع الصراع متسولين. قبل الحرب، كانت أعمال البناء والزراعة في عدن يقوم بها في الغالب أشخاص من المحافظات الشمالية، ولكن بعد الحرب بدأ السكان المحليون في عدن بالعمل بهذه الأعمال بشكل متزايد. وفي صنعاء، أدى انقطاع الرواتب الحكومية وإغلاق الشركات الخاصة وتدفق النازحين إلى تزايد أعداد القوى العاملة المكتظة أصلًا مما أدى إلى ضغوطات على الناس الذين عملوا في هذه المجالات، كالبناء، قبل الحرب.

الرجال يصبحون مقاتلين بغية الحصول على راتب أو تحقيق غاية معينة

قال المشاركون خلال نقاشات المجموعات البؤرية إن الانضمام إلى القوات المسلحة كان مصدر دخل أساسي للرجال خلال النزاع. توجه الرجال في كافة أرجاء اليمن إلى الخطوط الأمامية غالبًا بهدف تأمين مدخول وإعالة عائلاتهم، إلا أن المشاركين أشاروا كذلك إلى أن بعض الرجال انضموا الى القتال لأسباب عقائدية. كانت الغالبية العظمى من المجندين في صفوف الأمن والمليشيات من الرجال، ولكن

النساء أيضًا شاركن في الصراع. شاركت النساء في تعز في عمليات اقتحام المنازل والوقوف على نقاط التفتيش في تعز ضمن قوات المقاومة الشعبية،[58] إضافة إلى انضمام النساء إلى المليشيا النسائية التابعة لجماعة الحوثيين المسلحة، كتيبة الزينبيات.[59]

قالت النساء في تعز إن الرجال توجهوا إلى الخطوط الأمامية لأنهم شعروا أنه لم يعد هناك مستقبل، وفي بعض الأحيان هربًا من الأوضاع الصعبة في المنزل. وقالت امرأة في تعز: "ينضم إلى المقاومة مخلفًا عائلته وراءه. الكثير من الموظفين الحكوميين الذين عُلقت رواتبهم أو انخفضت قيمتها بسبب التضخم أصبحوا مقاتلين. وقال رجل في عدن: "كنت مديرًا، ولكن بعد انقطاع راتبي التقاعدي انضممت [إلى القتال] لإطعام أولادي". وقال المشاركون إنه كان للتجنيد الكثيف للمعلمين في الميليشيات والقوات المسلحة آثار سلبية على التعليم في اليمن، كما سيناقش في الفصل التالي.

وقالت النساء المشاركات إن الضغط الاجتماعي على الرجال للامتثال للمعايير الذكورية أثر على قرار الرجال بالانضمام إلى صفوف المقاتلين خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي قوّضت دور الرجال كمعيلٍ للأسرة على المستوى المادي. وقالت امرأة في صنعاء: "تأذى الرجال في المنزل وخارجه، ووقفوا أمام امتحان حقيقي لذكوريتهم، فإذا كانوا رجالًا فعلًا، يفترض بهم أن يذهبوا إلى جبهات القتال ويقاتلون، بمعنى أنهم ينبغي عليهم الذهاب للموت....أما الشباب الذين يبقون في منازلهم يتعرضون للتنمر ويقال لهم بأنهم ليسوا رجالًا". وفي تعز، قالت النساء إن الحرب جعلت الرجال يشعرون بأن رجولتهم باتت على المحك وزال عنهم هذا الشعور في أعقاب انضمامهم إلى صفوف القوات التي تحارب الحوثيين في المدينة. وقالت امرأة في تعز: "بدأوا عندئذ بالشعور كرجال وسمحوا لمن حولهم بالراحة قليلًا، وإلا فهم كانوا في بداية الحرب إما يجلسون أو يصرخون".

وقال المشاركون إن الفوائد المادية للانضمام إلى الميليشيات تفاوتت من طرف إلى آخر بين الأطراف المتصارعة وبحسب الجبهات المختلفة. وقال المشاركون في عدن إن الذين جُندوا في صفوف قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات تلقوا حوالي 1000 ريال سعودي في الشهر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد المجندين. وفي تعز، قال المشاركون إن رواتب بعض المقاتلين ضمن القوات المناهضة للحوثيين كانت غير منتظمة. وقالت امرأة في تعز: "انضم زوجي إلى صفوف المقاتلين، ونحصل على الراتب كل ثلاثة أو أربعة أشهر، ونعيش في حالة فقر مدقع". وقال آخرون في تعز إن بعض المقاتلين كانوا يتلقون أجرًا جيدًا بالريال السعودي. بعض الرجال من تعز كانوا يقاتلون قوات الحوثيين في المدينة، بينما انتقل آخرون إلى مواقع مربحة في معسكرات التحالف بقيادة السعودية على الحدود السعودية. تحدث أحد الشباب المشاركين في تعز عما فعلته الحرب بالمقاتلين واصفًا المشهد في أحد المواقع التي كان يجري فيه توزيع المساعدات الإنسانية على جرحى الحرب. "رأيت شبانًا بكامل صحتهم البدنية بلا أطراف. أحدهم كانت يده مبتورة، وآخر كان بلا قدم، وثالث بُترت كلتا قدميه، وشاب آخر بلا يدين". وأضاف: "لازمني الشعور بالكرب إزاء هذا المشهد لأكثر من أسبوع...إذا رأيت رجلًا واحدًا في هذه الحالة، تدعو له، ولكن كان هناك المئات منهم!". دفع الصراع والأزمة الاقتصادية شباب ورجال اليمن لترك المدارس والجامعات والذهاب إلى ساحات القتال والجبهات الأمامية. وسيتم نقاش تجنيد الشباب بالجماعات المسلحة في الفصل التالي.

[58] "المرأة اليمنية: مسلحة وخطرة"، العربي الجديد، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2015، https://www.alaraby.co.uk/english/society/2015/12/21/yemeni-women-armed-and-dangerous

[59] سامية الأغبري، "زينبيات الحوثيين -أياد ناعمة في مهمات قذرة،" المصدر، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، https://www.almasdaron-line.com/articles/161296

فيروز، سيدة أعمال في صنعاء، تعمل في متجرها للأحجار شبه الكريمة والحلي. (صنعاء، 2019) تصوير مجد فؤاد

دراسة حالة: فيروز، سيدة أعمال في صنعاء

بعد أن بدأت هذه الحرب، كلما وجدت عملًا في شركة فإنها تفلس، فاذهب وابحث عن عمل في مكان آخر ويحدث الشيء نفسه. ولديّ أولاد. فابنتي تدرس الصيدلة وأحد ابنائي يدرس في مدرسة خاصة والآخر في جامعة خاصة. وفي النهاية، استسلمت وأصبت بانهيار عصبي وإحباط، وأصبحت مدمنة على الفيسبوك إذ كنت أقضي وقتًا طويلًا في تصفحه وأقوم بأشياء سخيفة.

بعد ذلك، خطرت ببالي فكرة العمل في الأحجار الكريمة، وكانت هذه الفكرة (مستوحاة) من اسمي فيروز، وهو اسم حجر ثمين. شعرت أنه بإمكاني تحويل إدماني على الفيسبوك إلى شيء إيجابي، فبدأت استخدامه بهدف التسويق. كنت أذهب إلى صائغي الفضة والمحال التي تبيع العقيق، وأقول لهم أنني سأقوم بتسويق بضاعتهم. واستخدمت الفيسبوك لتسويق الأحجار الكريمة.

بدأت بالعمل مع الناس، وفكرت في فتح متجر. كنت أرغب في فتح شيء لي أنا، أي متجري الخاص، لأنني شعرت بالإهانة من قِبل الرجال. مثلًا، يطلب مني زبون أن أحضر خاتمًا وبعد أن يختار الذي يريده، يقول: "حسنًا، فلنلتقي بجوار مطعم الحمراء". وعندما أذهب إلى هناك، يقول لي: "حسنًا، ما رأيك بتناول الغداء الآن؟" تعرضت لأشياء من هذا القبيل، وكرهت هذا جدًا. كنت أرغب في أن يكون لدي مكاني الخاص حيث يمكنني العمل بكرامة. واستأجرت متجرًا صغيرًا بقيمة 10 آلاف ريال.

بدأت أعود إلى المنزل في وقت متأخر. وعند وصولي، يكون زوجي دائمًا هناك، جالسًا لا يفعل شيئًا. أتمنى لو أنه على الأقل ظل صامتًا في الوقت الذي قمت فيه بكل شيء، ولكن كل ما كان يفعله هو توجيه الانتقادات. وكنت حين أصل إلى المنزل، يقول: "أوه، واو! انظروا إلى هذا! يا له من شرف! لقد قررت المدام أن تشرفنا بحضورها". كان يخاطبني وكأنني عائدة من حفلة أو مناسبة اجتماعية، وليس من العمل.

كنت خائفة من فتح محل العقيق لوجود الكثير من المنافسة في هذا المجال. إلا أني كنت أول امرأة تعمل في هذا المجال مما أعطاني دفعة للاستمرار. عليك أن تعمل في شيء تحبه، وعليك أن تكون متعلمًا أيضًا، فالتحقت بدورة تقيمها هيئة المساحة الجيولوجية التابعة لوزارة النفط والمعادن، وحصلت على شهادة. بعد ذلك، نصحني بعضهم بقوله: "فيروز، عليك أن تعملي في مركز تجاري". كنت خائفة، ولكنني ذهبت إلى يمن مول (Yemen Mall) وعملت هناك. ولكنني اعتمدت على الفيسبوك في 99 في المائة من مبيعاتي.

أصبحت مشهورة إلى حد ما لأنني كنت أول امرأة تعمل في هذا المجال. أنا الآن أعيل أسرتي بأكملها، وأمي وزوجها كذلك. وفتحت أيضًا صالون لكوافير الشعر وأملك نصفه، وفتحت صالونًا للأظافر بجانبه. حيث أخذت المحل كما هو بنفس الموظفين إذ ليس لدي خبرة في هذا المجال. أخذت المشروع التجاري كله. نحن من شيوخ العدين (منطقة في إب)، وحتى يومنا هذا، يسألني أخي لماذا فتحت صالون كوافير الشعر. ودائمًا ما يحذرني أخي بقوله: "توخي الحذر، نحن شيوخ". يريدون أن يتضوروا جوعًا حتى الموت، ويظلون يقولون إنهم شيوخ.

تغيّر عملي تدريجيًا من تخصصي [باللغة الإنجليزية]. كان حلمي الحصول على درجة الماجستير وأن أصبح أستاذة جامعية أو أستاذة مساعدة؛ إذ كنت من بين الأربعة الأوائل في جامعة تعز، لكن عندما جئت إلى صنعاء، اكتشفت أن هذا المجال لم يكن مربحًا جدًا لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقي. فالجميع كان ينتظر من فيروز لتعطيهم شيئًا ما، وفي العمل التجاري بركة.

- فيروز، 39 عامًا، معلمة سابقة ومديرة مكتب. تزوجت وهي في سن الثالثة عشرة. وقد استطاعت من خلال الأعمال التجارية التي فتحتها في صنعاء خلال الحرب أن تعيل أسرتها الممتدة والحصول على الطلاق من زوجها السابق.

طلاب يجلسون على الأرض، يستمعون إلى معلمتهم. (مأرب، 2018) تصوير حارث المليمي

II.
الحرب على شباب اليمن

تراجعت آفاق المستقبل لجيل من الشباب اليمني إذ لم يعد بمقدور الأهل تحمل تكاليف تعليم أولادهم. وأصبح الشباب اليمنيون والفتيان يذهبون للقتال في الجبهات الأمامية بدلًا عن الذهاب إلى المدارس أو الجامعات، وتزايد تزويج الفتيات الصغيرات لتخفيف الضغط الاقتصادي على أسرهن. هذا ما قاله المشاركون والخبراء. أشار المشاركون إلى أن انقطاع رواتب المعلمين وانخفاض قيمة الريال اليمني يعني أن التلاميذ الذين ما يزال بمقدورهم الذهاب إلى المدارس لا يجدون سوى معلمين غائبين ودوامًا مدرسيًا قصيرًا. أدى الخوف لدى الشباب من انعدام الفرص في المستقبل إلى خسارة الكثير من الشباب اليمنيين الحافز للدارسة. تحدث أحد الشباب من المشاركين في سيئون بمحافظة حضرموت ولسان حاله يصف ما يقوله أقرانه في مختلف أرجاء البلاد: "نكره الدراسة. ماذا جنى أولئك الذين درسوا؟ معظمهم بالكاد [يستطيعون تأمين] الطعام".

اضطرار الأهل إلى الاختيار بين إطعام أولادهم أو تعليمهم

قبل الصراع الحالي، حد العجز على الوصول إلى المدارس في المناطق الريفية وارتفاع نسبة الفقر من قدرة الأهل على تعليم أولادهم.[60] المعلومات بشأن الحضور إلى المدارس محدودة، ولكن بحسب بعض التقارير، كانت نسبة التسجيل في المدارس في ازدياد قبل اندلاع الصراع.[61] ويبدو أن هذا الأمر تراجع خلال الحرب. بحسب تقديرات اليونيسيف في سبتمبر/ أيلول 2019 كان هناك مليوني طفل خارج المدارس، بما في ذلك ما يقرب من نصف مليون طفل تسربوا من الدراسة منذ تصاعد الصراع في مارس/ آذار 2015 حين دخل التحالف الذي تقوده السعودية الحرب اليمنية.[62]

خلال نقاشات المجموعات البؤرية في مختلف أنحاء اليمن، قال المشاركون إن الانهيار الاقتصادي خلال الحرب جعلهم غير قادرين على تحمل تكاليف المدارس. وقال الأهالي إنهم كانوا يبقون بلا طعام لكي يتمكنوا من تحمل تكاليف المدارس، وقال آخرون إنهم اضطروا إلى إرسال أولادهم للعمل بدلًا عن تعليمهم في المدارس. وساهم نقص الوقود في ارتفاع كلفة المواصلات، وقال المشاركون في مختلف أنحاء اليمن إنه لم يعد بمقدورهم تحمل نفقات المواصلات إلى المدارس والجامعات. وفي الشمايتين، بمحافظة تعز، اشتكى المشاركون من أن أجور الحافلات تضاعفت خلال الحرب إذ ارتفعت قيمتها من 50 ريالًا يمنيًا إلى 100 ريال يمني. وفي سيئون، بمحافظة حضرموت، كان بعض التلاميذ يغادرون منازلهم سيرًا على الأقدام قبل دوام المدرسة بثلاث ساعات، وكانوا يصلون منهكين ومتأخرين في معظم الأحيان. وقالت امرأة في سيئون: "كان الأهالي يرسلون أولادهم على متن الحافلات، ولكن بسبب الظروف، إما أن يطعموهم أو أن يعطوهم النقود لدفع كلفة المواصلات".

وأفاد المشاركون في مختلف أنحاء اليمن أنهم عانوا لشراء مستلزمات المدرسة كالدفاتر والأقلام والحقائب المدرسية والزي المدرسي وكذلك طعام الإفطار. في المكلا، تكفل عدد من رجال الأعمال المحليين بتوفير طعام الإفطار للتلاميذ الذين يعيشون في فقر مدقع.

[60] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014، http://documents.worldbank.org/curated/en/640151468334820965/pdf/878200REVISED00Box0385200B00PUBLIC0.pdf

[61] "تقرير اليونيسف السنوي 2012 لليمن، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، اليونيسف، https://www.unicef.org/about/annualreport/files/Yemen_COAR_2012.pdf

[62] "مع بدء العام الدراسي في اليمن، مليوني طفل خارج المدارس وَ 3,7 مليون طفل آخر معرضون لخطر التسرب"، اليونيسف، 25 سبتمبر/ أيلول 2019، https://www.unicef.org/press-releases/school-year-starts-yemen-2-millionchildren-are-out-school-and-another-37-million

أما في صنعاء، قال المشاركون إن التلاميذ كانوا غالبًا ما يصابون بالدوار والجوع لأنهم لم يأكلوا. وقالت أكاديمية متخصصة في مجال الجندر في صنعاء: "يذهب الأطفال إلى المدارس من دون تناول الطعام ويرسبون بسبب الجوع".[63] وفي سيئون، قال المشاركون إن عدم تناول طعام الإفطار أثر على قدرة التلاميذ على التعلم إذ كانوا يشعرون بالتعب والغثيان خلال دوام المدرسة.

وقال المشاركون في صنعاء وحضرموت وعدن إن بعض المدارس الحكومية بدأت فرض رسوم شهرية على الطلاب، مما أجبر الأهالي الذين لا يستطيعون تحمل هذه التكاليف على سحب أولادهم من المدارس. وفي صنعاء، قال المشاركون إن الرسوم جُمعت للمساعدة في تكاليف المواصلات للمعلمين الذين انقطعت رواتبهم. وقالت امرأة في صنعاء: "كانوا يجعلون التلاميذ يشعرون بالذنب إذا لم يدفع أهلهم الرسوم إذ كانوا يُخرجونهم من الصف ويجعلونهم يقفون في ساحة المدرسة". وقالت معلمة في صنعاء إنها كانت مجبرة على جمع المال من التلاميذ لتغطية تكاليف الأمور الأساسية كتصوير الامتحانات للتلاميذ. "نحاول مساعدة التلاميذ على توفير المال قدر الإمكان، ونطلب منهم استخدام الدفاتر المستعملة واعادة استخدامها. لا يستطيع التلاميذ إحضار دفتر لكل مادة لأنهم، وبكل بساطة، لا يستطيعون تحمل التكاليف". وقال المشاركون في عدن إن بعض المدارس الحكومية طلبت من الطلاب دفع مبالغ تتراوح ما بين 500 و1000 ريال يمني للسماح لهم بحضور الامتحانات الشهرية أو امتحانات نصف السنة. ولم يسمح للتلاميذ الذين لم يتمكنوا من الدفع من حضور الامتحانات. وأشارت رئيسة فرع اتحاد نساء اليمن في حضرموت إلى أن التعليم الحكومي المجاني كان من حق اليمنيين. "التعليم مجاني، ولكن بسبب الوضع الحالي، فُرضت الرسوم المدرسية وغيرها من الرسوم من وقت لآخر، وهذا غير قانوني".[64] ترك الكثير من الطلاب في مختلف أرجاء اليمن الجامعة بسبب التكاليف. وقال طالب جامعي في تعز إنه كان هناك 300 طالب في دفعته قبل الحرب، ولكن هذا العدد تقلّص إذ أن حوالي نصف الطلاب تركوا الجامعة بسبب الضغوط الاقتصادية.

انقطاع الرواتب: تقصير الدوام المدرسي، وتقليص عدد المعلمين

أرجع المشاركون في مختلف أرجاء اليمن الانحدار العام في نوعية التعليم إلى انقطاع رواتب المعلمين. وبحلول ديسمبر/ كانون الأول 2018، حين أُجريت نقاشات المجموعات البؤرية، كانت رواتب المعلمين في عدن وتعز وحضرموت قد استُؤنف دفعها، ولكنها ظلت متوقفة في صنعاء وعشر محافظات أخرى، مما أثر على أكثر من 135 ألف معلم وأكثر من عشرة آلاف مدرسة، بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا).[65] حتى في المناطق التي استُؤنف دفع الرواتب فيها، تبيّن أن قيمة هذه الرواتب الشهرية تقلّصت بسبب التضخم المتفشي. وقال المشاركون إن بعض المعلمين توقفوا عن الذهاب إلى المدارس لأنهم لم يتمكنوا من تحمل تكاليف المواصلات، وأضافوا أن الكثير منهم اضطروا للبحث عن عمل آخر، مكتفين بدوام جزئي في المدارس أو أنهم تركوا عملهم في المدارس كليًا. وفي بعض المناطق، استُبدل بعض المعلمين بمدرسين بدلاء ومتطوعين، وبعضهم لم يكن حتى يملك شهادة جامعية. وأُفيد بأن المعلمين فقدوا الحافز للقيام بعملهم.

[63] مقابلة مع الدكتورة حسنية القادري، عضوة هيئة التدريس في مركز البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء ومنسقة برنامج النوع الاجتماعي في المكتب الوطني لأوكسفام، صنعاء، 12 مارس/ آذار 2019.

[64] مقابلة مع فاطمة النوبي، رئيسة اتحاد نساء اليمن لحضرموت (فرع الوادي)، سيئون، حضرموت، 21 يناير/ كانون الثاني 2019.

[65] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2019"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ديسمبر/ كانون الأول 2018، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019Yemen_HNO_FINAL.pdf

وتحدث أحد المعلمين في مدرسة حكومية في صنعاء قائلًا: "أقوم بالتدريس في الفصل ثم أغادر. لم يعد لدي الرغبة أو الحافز لتدريس الطلاب ومساعدتهم على الفهم كما كنت أفعل في الماضي". وفي جميع المناطق، قال المشاركون إن المعلمين كانوا مشغولين بتأمين نفقات المعيشة من خلال العمل في وظائف أخرى. وجرى تقصير الدوام المدرسي، إذ تغلق بعض المدارس أبوابها في الساعة العاشرة صباحًا، بحسب المشاركين في تعز وحضرموت وعدن وصنعاء.

وفي صنعاء، حيث لا يتقاضى المعلمون رواتب من الدولة، في وقت إجراء هذا البحث، أفاد المشاركون أنه كان لانقطاع الرواتب عواقب كارثية على قطاع التعليم. وقال المشاركون إن سلطات الحوثيين أجبرت المعلمين على العمل، لكن بعضهم لم يحضر إلى العمل إلا ليوم واحد أو يومين في الأسبوع فقط لكيلا يخسروا وظائفهم.

وفي تعز، قال المشاركون إن المعلمين تركوا عملهم بحثًا عن وظائف تؤمن لهم دخلًا بسبب انقطاع رواتبهم. وأضافوا أن عددًا كبيرًا من المعلمين انضموا إلى جبهات القتال. وتحدث عميد في معهد تعليم خاص في تعز قائلًا: "هناك مشاكل كبيرة في التعليم؛ الآن، أصبح الأساتذة ضباطًا وجنودًا. حتى أن بعض مديري المدارس انضموا إلى جبهات القتال".[66] وقد تبوأ بعض المعلمين رتبًا عسكرية رفيعة وأصبح لديهم حراسًا شخصيين. هذا أعاق قدرة الإداريين في المدارس على إدارة وضبط المعلمين.

بدأ بعض المعلمين في تعز ببيع القات أو بالعمل كسائقي دراجات الأجرة، واستمر الكثير منهم بممارسة هذه الأعمال أو بقوا في جبهات القتال، حتى بعد استئناف دفع الرواتب بمحافظة تعز في 2017 إذ أن تلك الأعمال كانت مربحة أكثر. وقال مشارك في الشمايتين، في محافظة تعز: "ليس بمقدورنا الضغط على المعلمين للعمل بحسب عدد الساعات التدريسية المطلوبة منهم لأن رواتبهم لا تكفي مصاريف الشهر وبالتالي عليهم البحث عن وظائف أخرى". وأضاف المشاركون أنه جرى إحضار مدرسين بدلاء غير مؤهلين بسبب هذا النقص في عدد المعلمين.

وقال المشاركون في تعز وعدن إن التوتر النفسي نتيجة الحرب والأزمة الاقتصادية أثر على طريقة تعامل المعلمين مع التلاميذ وتحدثوا عن عدة أمثلة توضح سوء معاملة المعلمين للتلاميذ. حيث قالت امرأة شابة في تعز إن أستاذًا عاقب أخاها عن طريق شده من أذنه وتشجيع بقية التلاميذ على ضربه. وحين اشتكى والدها، أخبره المدير أن الأستاذ مصاب بمرض عقلي. وقال المشاركون في عدن إن المعلمين عنفوا التلاميذ جسديًا. ومع أن العقوبة الجسدية ممنوعة في المدارس في اليمن،[67] فهي كانت شائعة جدًا قبل النزاع.[68]

[66] مقابلة مع مفيد الهويش، عميد المعهد المثالي الحديث، وناشط مع منظمة الأرض الخضراء، تعز، 15 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[67] "نتائج 2005 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال -اليمن"، وزارة العمل بالولايات المتحدة، 29 أغسطس/ آب 2006، https://www.refworld.org/docid/48d7491422.html

[68] وجدت دراسة أُجريت في عدن عام 2010 أن 55.7 في المائة من الطلاب الذين شملهم الاستطلاع أبلغوا عن تعرضهم للاعتداء الجسدي في المدرسة؛ انظر: A S Ba-Saddik & A S Hattab، "الانتهاك الجسدي في مدارس التعليم الأساسي في محافظة عدن، اليمن: دراسة مقطعية"، المجلة الصحية لشرق المتوسط. مجلد 10، رقم 4، 2013، http://applications.emro.who.int/emhj/v19/04/EMHJ_2013_19_4_333_339.pdf?ua=1 انظر أيضًا: فارع المسلمي، "في اليمن: نظام تعليمي يمنحك الأمية وشهادة تخرج"، المونيتور، 3 أبريل/ نيسان 2014، https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2014/04/yemen-children-unicef-education-poverty.html

قصف المدارس وتحويلها إلى ثكنات عسكرية وملاجئ

أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) في ديسمبر/ كانون الأول 2018 أن ألفي مدرسة تأثرت بالنزاع.[69] دمرت الغارات الجوية والقصف 256 مدرسة وتضررت 1520 مدرسة بينما جرى استخدام 167 مدرسة كملاجئ لإيواء النازحين واحتلت الجماعات المسلحة ثلاث وعشرين مدرسة. وقال المشاركون في إحدى المجموعات البؤرية في تعز، التي شهدت بعض أعنف موجات القتال خلال النزاع إن المدارس القريبة من الجبهات الأمامية تضررت بسبب القتال والضربات الجوية وإن بعض المدارس حُولت إلى ثكنات عسكرية أو ملاجئ للنازحين، إضافة إلى أن بعض مباني المدارس في مدينة تعز استُخدمت كثكنات عسكرية في نفس الوقت الذي كانت تُعلم فيه بعض الصفوف. تحدث أحد المشاركين في مدينة تعز قائلًا: "ما زالت المدارس الحكومية تُستخدم كثكنات عسكرية، وحتى لو جرى تسليمها ظاهريًا، فهي ما تزال تأوي رجال الميلشيات، وبعض المدارس يدرس فيها التلاميذ بالنهار وفي الليل تعود إلى قبضة المليشيات."[70]

قال المشاركون إن التلاميذ تعرضوا لرصاص القناصة وهم في طريقهم لمدارسهم، وأضافوا أن اندلاع الاشتباكات المتفرقة أدت إلى إغلاق المدارس مؤقتًا. كما أدت هذه الاشتباكات إلى تخوف الأهالي من إرسال أولادهم للمدارس. تأثر التلاميذ نفسيًا بسبب صدمات الحرب، إذ أفاد المشاركون أن بعض المشاكل التي عانى منها التلاميذ في تعز نتيجة الصدمة هي قضم الأظافر وشرود الذهن. بحسب دراسة أجرتها منظمة أطفال الحرب (War Child) فإن الصدمة الناتجة عن النزاع قد تترك آثارًا دائمة على نمو دماغ الأطفال وتؤدي إلى مشاكل مرتبطة بالتعلق وتؤثر على قدرات التعلم المبكر. ووجدت أن اضطراب ما بعد الصدمة أدى إلى مواجهة الأطفال صعوبات في التعلم وضعف تحصيلهم الدراسي.

في صنعاء، دمرت ضربات التحالف العسكري بقيادة السعودية بعض المباني المدرسية بينما استخدُمت بعضها كمأوى للنازحين. قال المشاركون إن المدارس قُصفت في امتحانات آخر السنة ما أدى إلى تخوف الأهل من إرسال أولادهم للمدارس.

وفي عدن، قال المشاركون إن الأهالي أبقوا على أولادهم في البيت نتيجة التدهور الأمني العام وانتشار الأسلحة المحمولة علنًا. كما أثرت العسكرة المتنامية للمجتمع في عدن على بيئة المدرسة، بحسب مشاركين رووا حوادث متعددة للعنف المسلح في المدارس. قال المشاركون إن الميلشيات اغتالت اثنين من المعلمين على الأقل وبعض التلاميذ كانوا يذهبون مسلحين إلى المدرسة، وأضافوا أن المعلمين تلقوا تهديدات من الأهل المنتمين لقوات الأمن أو المليشيات. وروى مشاركون في صيرة بمحافظة عدن كيف هدد والد أحد التلاميذ معلمة تراقب الامتحانات إذ أنه دخل إلى قاعة الامتحانات حاملًا قنبلة يدوية، ليُرسل فريق استجابة عسكرية لتجريده من السلاح. في بعض الأحيان، اندلعت اشتباكات مسلحة وحدث تبادل لإطلاق النار في محيط المدارس. وصف مشارك تطوع في المدرسة إحدى هذه الحوادث، وقال: "اندلعت جولة من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة ووصلت إلى الصفوف، واستلقينا على الأرض في رعب ولم يكن لدينا أي فكرة كيف سنعود إلى منازلنا. حدث هذا أكثر من مرة." وأفاد مشاركون آخرون أن المسلحين اشتبكوا داخل حرم المدارس مما أرعب التلاميذ.

[69] "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2019"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ديسمبر/ كانون الأول 2018، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019Yemen_HNO_FINAL.pdf

[70] "أثر النزاع على تعليم أطفال اليمن،" منظمة أطفال الحرب، مايو/ أيار 2019، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/War_Child_UKYemen_Report_Being_Kept_Behind_FINAL.pdf

تلاميذ في أحد شوارع صنعاء. (2019) تصوير عاصم البوسي

الأثر الجنساني للصراع على الشباب

حين لا يستطيع الأهل تحمل نفقات المدرسة فالأولوية لتعليم الفتيان

قبل اندلاع الصراع الحالي، كان تسجيل الفتيات في المدارس ضئيلًا مقارنة بتسجيل الفتيان، وكانت الفتيات في المناطق الريفية أكثر فئة محرومة من التعليم.[71] تضافرت عدة عوامل لخلق هذه الفجوة بين الجنسين، كتفضيل الأهل تعليم الفتيان وتزويج الفتيات في عمر مبكر وعدم وجود مدارس للبنات

تلاميذ في أحد شوارع صنعاء. (2019) تصوير عاصم البوسي

وعدم وجود معلمات في المناطق الريفية. إضافة إلى المخاوف على سلامة الفتيات،[72] ولكن وخلال السنوات التي سبقت اندلاع النزاع، بدا أن هذه الفجوة بين الجنسين كانت تضيق.[73]

أشارت نقاشات المجموعات البؤرية إلى أن الصراع فاقم الأسباب -الموجودة أصلًا -التي دفعت التلاميذ للتسرب من المدارس كالفقر، وخلق تحديات كبيرة أمام الفتيان والفتيات. وقال المشاركون في جميع المناطق المستهدفة إن الفتيات حققن نتائج أفضل من الفتيان في المدرسة، ولكن الأهل كانوا يختارون إخراجهن من المدرسة بدلًا من الفتيان حين لا يجدون أنفسهم قادرين على تحمل نفقات تعليم جميع الأولاد. لوحظ ارتفاع معدل تزويج الفتيات الصغيرات خلال الصراع، بينما جُند الفتيان للانضمام إلى جبهات القتال. قد يكون الزواج المبكر والانضمام إلى صفوف الجماعات المسلحة أحد أسباب ترك الأولاد للمدرسة، ولكن الأطفال الذين تسربوا من المدارس كانوا كذلك عرضة لهذه الممارسات.

[71] "تقرير اليونيسف السنوي لعام 2012 لليمن، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، اليونيسف، https://www.unicef.org/about/annualreport/files/Yemen_COAR_2012.pdf

[72] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014، http://documents.worldbank.org/curated/en/640151468334820965/pdf/878200REVISED00Box0385200B00PUBLIC0.pdf

[73] المرجع نفسه؛ "المسح الصحي الوطني الديموغرافي لليمن 2013"، وزارة الصحة العامة والسكان، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، يوليو/ تموز 2015، https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR296/FR296.pdf

ذُكر أن غياب الدافع للذهاب إلى المدرسة كان أكثر شيوعًا بين الفتيان مقارنة بالفتيات. وقال المشاركون في عدن إن الشباب لم يروا أي فائدة من التعليم في وقت يعاني المتعلمون من البطالة أو لا يتلقون رواتبهم. لاحظ المشاركون في مختلف أرجاء اليمن أن الفتيات أظهرن إرادة أكثر للتعلم وكن منضبطات ومواظبات أكثر من الفتيان. وقال ناشط سياسي في تعز: "قد يعود هذا للتربية الاجتماعية لأنهن أجبرن على البقاء في منازلهن طيلة حياتهن وبالتالي يشعرن أن التعليم فرصة لتغيير وضعهن الاجتماعي."[74] ولكن، في جميع المناطق، بعض الأهالي فضلوا تعليم الفتيان بدلًا من الفتيات لأنهم يعتقدون أن الفتيان يحتاجون إلى التعلم للحصول على عمل بينما الفتيات سيتزوجن ومن المرجح أنهن لن يعملن.

في بعض الحالات، فضّل الأهالي تعليم الفتيان لأن نفقات تعليم الفتيات كانت أعلى من نفقات تعليم الفتيان. وقال المشاركون في تعز إن زي الفتيات المدرسي كان أغلى وكان يفرض عليهن ارتداؤه أكثر من الصبيان. في المكلا وصنعاء، قال المشاركون أن تكاليف المواصلات الباهظة -بسبب نقص الوقود خلال الحرب -أثر على الفتيات أكثر من الفتيان. وأضاف المشاركون أن الفتيان استطاعوا إيجاد وسائل مواصلات بديلة -كالتعلّق بالمركبات أو عن طَريق التماس توصيلة أو المشي -لكن هذه الوسائل تُعد غير مناسبة وغير آمنة للفتيات.

اعتُبرت الفتيات أكثر عرضة للتأثر بالوضع الأمني غير المستقر مقارنة بالفتيان، خاصة في المناطق الريفية حيث كان عليهن قطع مسافة طويلة للوصول إلى المدرسة. في مدينة تعز، أعرب المشاركون عن خوفهم من أن الفتيات سيتعرضن للتحرش من قِبل الرجال المسلحين. وفي بني الحارث، ضواحي صنعاء، قال المشاركون إنهم يخشون على بناتهم من الاختطاف. وهناك معلومات تدعم هذه المخاوف إذ وثق فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة ما وصفه بأنه "اتجاه ناشئ" في 2018-2019 حيث احتجز المسلحون الحوثيون وسلطاتهم نساء وفتيات بتهمة السفر من دون محرم مطالبين بفدية مقابل الإفراج عنهن.[75]

في حضرموت وصنعاء والشمايتين في تعز، قال المشاركون ومقدمو المعلومات الرئيسيون إن أولوية التعليم كانت تقليديًا من نصيب الفتيان، ولكن بعض المشاركين في مدينة تعز قالوا إن النظرة الاجتماعية التقدمية التي تتمتع بها المدينة تعني أنه من الأرجح أن الفتيات سيواصلن الدراسة. وقال مشارك في تعز: "الفتيات مهتمات أكثر بالتعلم وهن أكثر ذكاء [من الفتيان] وبالتالي يهمنا تعليم البنات أكثر بينما نرسل الفتيان إلى العمل". وقالت النساء في تعز إن العائلات الفقيرة أو التي لديها عدد كبير من الأولاد أبقت الفتيات في المنزل وأرسلت الفتيان إلى المدرسة إذ يعتقدون أن الفتيان سيكونون مسؤولين عن إعالتهم لاحقًا. وقالت مديرة تعمل في اتحاد نساء اليمن في المكلا إن بعض العائلات لم يعد بمقدورها تحمل تكاليف الأساسيات التي يحتاجها أبناؤهم في المدرسة مثل الأقلام والدفاتر. وقالت إن الفتيات يُخرجن عادة من المدرسة أولًا. وأضافت "هذا لأن التقاليد تقول إن على الفتيات البقاء في المنزل ويجب تعليم الفتيان".مشيرة إلى أن حالات أخرى فيها كان تسجيل الفتيات في المدرسة يُؤخر لتوفير المال.[76]

[74] مقابلة مع عيبان السامعي، ناشط سياسي وعضو لجنة التنمية المستدامة في مؤتمر الحوار الوطني، تعز، 12 يناير/ كانون الثاني 2019.

[75] "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر/ أيلول 2014؛ تقرير بالنتائج المفصلة لفريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن،" مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 3 سبتمبر/ أيلول 2019، أعيد إصداره في 9 سبتمبر/ أيلول 2019، ص. 156، https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP1.PDF

[76] مقابلة مع عليا عمر الحميدي، رئيسة قسم الشؤون القانونية في اتحاد نساء اليمن، المكلا، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

فتاة تحمل أباريق ماء في مخيم للنازحين. (تعز، 2019) تصوير أحمد الباشا

في عدن، قالت مناصرة لحقوق الأطفال العاملين إن العائلات أخرجت -وبشكل متزايد -الفتيات من المدرسة ومنحت الأولوية لتعليم الفتيان.[77] وأضافت: "عندما كان الأمر يتعلق بالفتيات، كان الأهل يقولون 'لماذا أقوم بتعليم الفتاة؟ الصبي سيساعدنا في المستقبل، ولكن الفتاة ستبقى في المنزل ثم تتزوج"، موضحة أن بعض الأهالي لا يؤمنون بوجهة النظر هذه.

كما أن الفتيات أكثر عرضة للقيام بالأعمال المنزلية مثل جلب المياه وجمع الحطب والطهي والتنظيف، مما يبقيهن في بعض الأحيان في المنزل بدلًا عن الذهاب إلى المدرسة. في بعض الحالات، أدى زيادة عدد النساء اللواتي يعملن خلال الحرب إلى إخراج بناتهن من المدارس للقيام بأعمال المنزل نظرًا لانشغال أمهاتهن بالعمل. وقال المشاركون في تعز وصنعاء إن الفتيان كانوا غالبًا ما يتركون المدرسة لكسب المال من خلال القيام بأعمال غير مستقرة مثل بيع الحلوى أو تنظيف السيارات أو جمع البلاستيك.

[77] مقابلة مع فاطمة محمد يسلم، رئيسة جمعية رعاية وحماية حقوق الأطفال العاملين في عدن، عدن، 8 يناير/ كانون الثاني 2019.

الفتيات والزواج المبكر: أفواه كثيرة يجب إطعامها وديون يجب تسديدها

ما يزال زواج الأطفال قانونيًا في اليمن وكان منتشرًا قبل الصراع الحالي.[78] ينهي زواج الأطفال، الذي يعتبر خرقًا لحقوق الإنسان، مرحلة الطفولة باكرًا وغالبًا ما يفرض عزلة اجتماعية ويؤدي للاستعباد والسخرة[79] ويعرض الأطفال للعنف الجنسي والمنزلي. وكما هو الحال في العديد من البلدان، الاغتصاب الزوجي لا يعتبر جريمة جنائية في اليمن مما يعني أنه بدون وجود حد أدنى لسن الزواج أو للسن القانوني لممارسة الجنس، يظل اغتصاب الفتيات قانونيًا ضمن إطار الزواج. كما أن الحمل في سن مبكرة ينطوي على مخاطر صحية كبيرة تؤدي في بعض الأحيان للموت أو لإعاقات مدى الحياة. في أبريل/ نيسان 1999، ألغت اليمن الحد الأدنى لسن الزواج، الذي كان محددًا بـ 15 عامًا. وبحسب القانون الجديد، لا يجوز إتمام الزواج قبل سن البلوغ، ولكن لم تُوضع أي عقوبات لردع أولئك الذين ينتهكون هذا القانون.[80] أوصى فريق الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني بتحديد سن الزواج القانوني بـ 18 عامًا للرجال والنساء، وسلّم وزير الشؤون القانونية مشروع قانون لرئيس الوزراء محمد باسندوة في أبريل/ نيسان 2014.[81] ولكن لم يُمرر هذا القانون وأدت الأحداث اللاحقة إلى إخراج تطبيق توصيات مؤتمر الحوار الوطني عن مسارها.

ليس هناك بيانات شاملة حول زواج الأطفال. ووجد المسح الصحي الوطني الديموغرافي عام 2013 أن 31.9 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا تزوجن قبل سن 18 بينما 9.4 في المائة تزوجن قبل سن 15.[82] ندرة المعلومات المتوفرة تجعل تحديد الاتجاهات صعبًا، لكن النتائج من الفئات العمرية المختلفة في المسح تشير إلى أن الزواج المبكر أصبح أقل انتشارًا قبل الحرب.[83] وأظهر المسح علاقة بين مستويات التعليم وزواج الأطفال، ولكن لم يكن واضحًا[84] ما إذا كان انخفاض مستوى التعليم سببًا للزواج المبكر أو ناتجًا عنه.

لاحظ مقدمو المعلومات الرئيسيون والمشاركون في نقاشات المجموعات البؤرية من مختلف أنحاء اليمن ارتفاع معدلات الزواج المبكر خلال النزاع بسبب الانهيار الاقتصادي وانعدام الأمن. واعتُبر هذا عاملًا أساسيًا في تسرّب الفتيات خارج المدرسة. وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه أبحاث أخرى؛ إذ أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) ارتفاع معدلات الزواج المبكر بثلاثة أضعاف بين

[78] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014، http://documents.worldbank.org/curated/en/640151468334820965/pdf/878200REVISED00Box0385200B00PUBLIC0.pdf تعرف اليونيسف زواج الأطفال على "أنه أي زواج رسمي أو أي ارتباط غير رسمي بين طفلٍ تحت سن 18 عامًا وشخص بالغ أو طفل آخر". راجع: "زواج الأطفال"، اليونيسف، https://www.unicef.org/protection/child-marriage

[79] "الزواج في عمر مبكر للغاية: إنهاء زواج الأطفال"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012، https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/MarryingTooYoung.pdf يعتبر زواج الأطفال انتهاكًا للمادة 16(2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على ما يلي: "لا يُعقَد الزواجُ إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاءً كاملًا لا إكراهَ فيه". انظر: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" https://www.un.org/en/universal-declarationhuman-rights/ كما أنه ينتهك حقوق الأطفال في التعليم والتحرر من العنف ومن والحقوق الإنجابية والحصول على الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية والعمل وحرية التنقل. انظر: "سؤال وجواب: زواج الأطفال وانتهاكات حقوق الفتيات"، هيومن رايتس ووتش، 14 يونيو/ حزيران 2013، https://www.hrw.org/news/2013/06/14/q-childmarriage-and-violations-girls-rights.

[80] "الزواج في عمر مبكر للغاية: إنهاء زواج الأطفال"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012، https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/MarryingTooYoung.pdf

[81] "دراسة تجريبية: الزواج السياحي في اليمن"، المنظمة الدولية للهجرة، 2014، https://publications.iom. int/system/files/pdf/tourist_marriage_yemen.pdf

[82] "المسح الصحي الوطني الديموغرافي لليمن 2013"، وزارة الصحة العامة والسكان، اليمن، الجهاز المركزي للإحصاء، يوليو/ تموز 2015، https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR296/FR296.pdf

[83] "دراسة اليونيسف الإقليمية حول زواج الأطفال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، اليونيسف، 2017، https://www.unicef.org/mena/media/1821/file/%D9%AA20MENA-CMReport-YemenBrief.pdf.pdf

[84] المرجع نفسه.

عامي 2017 و2018.[85] وقالت ناشطة في مجال حقوق المرأة إن الحرب شكلت ضربة للتقدم المحرز في سبيل القضاء على الزواج المبكر.[86] وأضافت: "[قبل الصراع] كان هناك وعي اجتماعي بالمشكلة وكان هناك تغيير على الأرض...[جاءت] الحرب كنكسة لهذا الأمر". وقالت أكاديمية في صنعاء، أجرت أبحاثًا حول زواج الأطفال في اليمن، إن حملات اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة نجحت في رفع الوعي بشأن موضوع زواج الأطفال قبل الحرب.[87] وقالت: "في قريتي، بدأ الآباء بالقول إنه ينبغي تزويج الفتيات بعد سن 18؛ ارتفع الوعي بهذه المسألة". واستدركت: "كان هذا قبل الحرب إلا أن ظاهرة [زواج الأطفال] ارتفعت بشكلٍ كبير [منذ ذلك الحين] لأنها أصبحت آلية للتكيف مع ظروف الحرب".

وبحسب تقديرات المشاركين في تعز وبني الحارث وحضرموت فإن متوسط عمر الفتيات عند الزواج انخفض من 18-20 عامًا إلى 13-15 عامًا خلال النزاع. وفي عدن، قال المشاركون إن متوسط عمر الفتيات عند الزواج انخفض إلى 12-14 عامًا. بيد أنه لا توجد إحصائيات موثوقة لكي تدعم أو تدحض هذه الآراء. وفي المكلا، قال المشاركون إنه في الحالات الاستثنائية، كانت الفتيات تُزوج في عمر ثمانِ سنوات. ووصف أستاذ في المكلا حالتين جرى فيهما تزويج فتاتين في عمرٍ مبكر وتوفيتا أثناء الولادة.

اختلفت التصورات حول حجم ونطاق ارتفاع معدل الزواج المبكر في مختلف أرجاء اليمن. ففي عدن، قال مقدمو المعلومات الرئيسيون إنه قبل النزاع، كان الزواج المبكر محصورًا في الأحياء الفقيرة ولكن خلال الحرب أصبح شائعًا بين جميع الفئات الاجتماعية.[88] وأفاد المشاركون في مدينة تعز أن الزواج المبكر أصبح شائعًا بعد أن كان محصورًا في المناطق الريفية سابقًا. وقالت امرأة عملت مع الشباب في المكلا إن الزواج المبكر كان شائعًا في حضرموت الوادي قبل الحرب ونادرًا في المناطق الساحلية للمحافظة بما فيها المكلا، ولكنها أضافت أنه خلال النزاع، انتشر الزواج المبكر في كافة أرجاء حضرموت بسبب الأعباء الاقتصادية المترتبة على العائلة وبسبب تراجع النشاط على مستوى التوعية حول هذا الموضوع نتيجة الحرب.[89]

وقال المشاركون من مختلف أرجاء اليمن إن الانهيار الاقتصادي كان دافعًا أساسيًا وراء تزايد الزواج المبكر. وفي المكلا، قال موظف في منظمة غير حكومية إن الفقر دفع بالأسر إلى القبول بتزويج بناتهم في عمر مبكر، مضيفًا أن بعض الرجال استغلوا فقر الأسر ليتمكنوا من الزواج من بناتهم الصغيرات.[90] وقال المشاركون في المكلا إن الآباء قبلوا في بعض الأحيان تزويج بناتهم لسداد ديونهم. وأُفيد عن حدوث ذلك أيضًا في عدن حيث سدد الآباء ديونهم لتجار القات عن طريق تزويجهم بناتهم. وقالت معلمة في مدرسة حكومية بعدن: "ليس لهذا [الزواج] أي علاقة ببناء أسرة.[91]

[85] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ديسمبر/ كانون الأول 2018، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019Yemen_HNO_FINAL.pdf.

[86] مقابلة مع نسمة السامعي، مؤسسة لمبادرة "دعونا نعيش" التي تناصر حقوق المرأة وتوثق معاناتها ونجاحاتها من خلال سرد القصص والفن، صنعاء، 14 يناير/ كانون الثاني 2019.

[87] مقابلة مع الدكتورة حسنية القادري، عضوة هيئة التدريس في مركز البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء ومنسقة برنامج النوع الاجتماعي في المكتب الوطني لأوكسفام، صنعاء، 12 مارس/ آذار 2019.

[88] مقابلة مع أشجان شريح، رئيسة مجموعة المجتمع المدني اليمنية ألف باء للتعايش السلمي، عدن، 5 يناير/ كانون الثاني 2019 -مقابلة مع فاطمة محمد يسلم، رئيسة جمعية رعاية وحماية حقوق الأطفال العاملين في عدن، عدن، 8 يناير/ كانون الثاني 2019.

[89] مقابلة مع سلاف عبود الحنشي، رئيسة مؤسسة إنقاذ للتنمية، المكلا، حضرموت، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[90] مقابلة مع صالح بامخشاب، مدير مشروع ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية الذي ينسق وينفّذ مشاريع لصالح مركز الملك سلمان للإغاثة، المكلا، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[91] مقابلة مع آمال محمد أحمد عسيري، معلمة في مدرسة حكومية في عدن، 6 يناير/ كانون الثاني 2019.

فتزويج الآباء لبناتهم في عمر مبكر بنفس الطريقة التي يجري بها البيع والشراء يُعد تجارة تهدف إلى الحصول على منفعة مادية...ومع الأسف، ازداد هذا [الأمر] منذ اندلاع الحرب". وروت الأكاديمية المتخصصة في مجال الجندر بصنعاء، التي أجرت أبحاثًا حول زواج الأطفال في اليمن، كيف سدد أحد الآباء في عمران دينه عن طريق منح ابنتيه اللتين تبلغان من العمر ثلاثة أعوام وثمانية أعوام لرجل أدانه المال، "واحدة ليتزوجها والأخرى ليربيها."[92]

بعد تزويج الفتاة، تتخلص الأسرة من أعباء إعالتها. وقال مشارك في الشمايتين في محافظة تعز: "يزوّج الآباء بناتهم لكي يتحمل أزواجهن مصاريفهم". وقالت رائدة مجتمعية في تعز إن الأسر لم تقبل تزويج بناتها في عمر مبكر إلا بسبب البؤس المالي. وأضافت قائلة: "كانوا [يقبلون] حين يكونون في حالة فاقة وليس بمقدورهم إعالة الفتاة. يريدونها أن تذهب لزوجها كي يكون مسؤولًا عن توفير احتياجاتها وفي نفس الوقت يحصل الأب على بعض المال لإطعام أسرته وتوفير احتياجاتهم".[93] وروت امرأة في بني الحارث، التي تقع على مشارف صنعاء، كيف لم يعد بمقدور أحد الرجال النازحين تحمل نفقات بناته الأربع. وقالت: "ذهب الرجل إلى المسجد وعرض بناته على الناس [للزواج] وأن يتحمل أحد مسؤوليتهم. ولم يطلب مهرًا [مقابل] تزويج بناته". وبحسب مسؤولة في اتحاد نساء اليمن بالمكلا، يحتفظ الأهالي أحيانًا بكامل المهر أو بجزء منه.[94] وبحسب الشريعة الإسلامية، المهر ملك للعروس [95] ولكن في بعض مناطق اليمن يحتفظ الأهل أحيانًا بجزء منه. هذا كان يحدث قبل اندلاع النزاع الدائر.

يُعد الزواج من رجال أغنياء أكبر سنًا من محافظات أخرى أو من خارج اليمن مصدر قلق متزايد خلال الحرب. ففي شرق المكلا، زُوجت الفتيات لرجال أكبر سنًا من سلطنة عُمان، ووصف المشاركون هذا الأمر بالزواج السياحي، وهو أن يدفع العريس مبلغًا من المال لأهل العروس الصغيرة مقابل زواج مؤقت. وقالت خبيرة تنمية عملت مع الشباب في المكلا إن العرسان في معظم هذه الحالات كانوا من كبار السن أو من ذوي الاعاقة، ومعظمهم اختفوا بعد وقت قصير وفي بعض الأحيان دون تطليق زوجاتهم.[96] وفي عدن، أفاد المشاركون أن الفتيات الصغيرات زوجن لرجال أغنياء من شمال اليمن والسعودية لتخفيف الضغط المادي عن أسرهن. ومع أن المشاركين ذكروا أن هذا النوع من الممارسات انتشر خلال الصراع، أفادت بعض التقارير عن حالات زواج مؤقتة لرجال من السعودية وسلطنة عمان والإمارات في حضرموت وعدن وإب وصنعاء والحديدة وتعز قبل الحرب.[97] كان الأهل يأملون أن هذه الزيجات ستحمي بناتهم وتخفف من فقرهم وتمنحهم جنسية خارج اليمن، لكن في الواقع كانت هذه الزيجات قصيرة العمر ونادرًا ما حققت هذه الآمال المرجوة إذ على العكس تترك صدمة نفسية للعرائس الصغيرات. وُصفت هذه الممارسات كشكل من أشكال الإتجار بالبشر.[98] تشير الأرقام الرسمية حول الزيجات المسجلة بين النساء اليمنيات والرجال الأجانب إلى انخفاض عدد هذه الزيجات

[92] مقابلة مع الدكتورة حسنية القادري، عضوة هيئة التدريس في مركز البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء ومنسقة برنامج النوع الاجتماعي في المكتب الوطني لأوكسفام، صنعاء، 12 مارس/ آذار 2019.

[93] مقابلة مع سمية توفيق عثمان، رائدة مجتمعية في حي التحرير السفلي، تعز، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[94] مقابلة مع عليا عمر الحميدي، رئيسة قسم الشؤون القانونية في اتحاد نساء اليمن، المكلا، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[95] سوزان دالغرين، "إعادة النظر في قضية حقوق المرأة في جنوب اليمن: القانون والشريعة والتقاليد"، العلوم الإنسانية العربية: المجلة الدولية للآثار والعلوم الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية، 2013، https://journals.openedition.org/cy/2039?lang=en

[96] مقابلة مع سلاف عبود الحنشي، رئيسة مؤسسة إنقاذ للتنمية، المكلا، حضرموت، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[97] "دراسة تجريبية: الزواج السياحي في اليمن"، المنظمة الدولية للهجرة، 2014، https://publications.iom.int/system/files/pdf/tourist_marriage_yemen.pdf

[98] المرجع نفسه.

خلال السنوات الخمس التي سبقت النزاع ولكن هذه الأرقام قد لا تشمل جميع الزيجات التي تمت.[99] أشار المشاركون ومقدمو المعلومات الرئيسيون في المكلا إلى أن الناس بدأوا باللجوء "للخطّابات" خلال الصراع لتدبير زواج للفتيات الحضرميات من رجال من خارج المحافظة. وقال ناشط أُجريت معه مقابلة في المكلا: "لم تكن هذه الظاهرة موجودة قبل الصراع ومعظم هذه الزيجات انتهت بالطلاق".[100] قبل اندلاع الصراع، كانت الخطوبة في حضرموت تجري بين العائلتين مباشرة دون أي وسيط. وأفاد مشاركون في تعز أن النساء استفدن من زواج الصغيرات من خلال العمل كوسيطات تبحث عن فتيات من بيوت فقيرة لتزويجهن. وقال أحد المشاركين في الشمايتين، بمحافظة تعز: "عندما يوافق الأب على الزواج، يأخذ كل طرف نصيبه". وفي عدن، قال المشاركون إن فتيات صغيرات زُوجن لمقاتلين يعودون من جبهات القتال وبحوزتهم عملة سعودية وبالتالي يستطيعون دفع المهر.

ليس بمقدور الأطفال إعطاء موافقة مستنيرة بشأن الزواج وقد يتعرضون للزواج بالإكراه عن طريق الضغط العاطفي والاجتماعي.[101] وقال المشاركون إن آراء الفتيات الصغيرات حول الزواج المبكر اختلفت. قالت النساء في تعز إن بعض الفتيات الصغيرات شعرن أنهن مجبرات للقبول بالزواج للتخفيف من العبء المالي على أسرهن. وفي عدن، قال المشاركون إن بعض الفتيات أصبحن أكثر ميلًا بشكلٍ متزايد نحو القبول بالزواج المبكر لأن الصراع قيد قدرتهن على الذهاب إلى المدرسة والجامعة. وفي الشمايتين، في محافظة تعز، أفادت شابات أن العائلات رتبن زيجات بناتهن من دون إعلامهن. وقالت شابة في الشمايتين: "بعض الأهل يقولون لابنتهم 'اليوم عرسك' ويجبرونها على الزواج". وقال مشاركون من فئة المهمشين إنه جرى تزويج الفتيات من مجتمعهم في بعض الأحيان دون موافقتهن. وقال المشاركون من المهمشين إنه قبل الصراع، كان الزواج يتم في المحاكم بعد التأكد من موافقة الفتاة ومن عمرها، وأضاف: "ولكن الآن، نأتي بشهود ونزوجها من دون حضورها."

وقالت النساء في تعز إن معدل حفلات الزفاف ازداد خلال الحرب، وإن الأهالي، بسبب البؤس المادي، وضعوا شروطًا أقل وقلصوا طلباتهم عند التفاوض لإتمام عقود زواج بناتهم. وفي الشمايتين، بمحافظة تعز، تم إنشاء أربع قاعات لحفلات الزفاف خلال الحرب، وقال المشاركون إن هذا القطاع واحد من القطاعات القليلة التي ازدهرت خلال النزاع.

وقال مشاركون في تعز وصنعاء وعدن إنه على الرغم من أن السبب الرئيسي وراء الزواج المبكر كان ماديًا إلا أن بعض الأهالي زوجوا بناتهم لحمايتهن من الفوضى الأمنية الناتجة عن الصراع. حيث تحدث أحد الآباء في عدن قائلًا: "حتى لو كنت رجلًا متعلمًا، سأظل أعتقد أنه ينبغي تزويج الفتاة بدلًا من تعليمها لأن الوضع ليس آمنًا... وليس باستطاعتي حمايتها من المجتمع من حولها وبالتالي مقاتل

يجب أن تتزوج وبعد ذلك يتولى زوجها مسؤولية تعليمها." وقالت بعض النساء في بني الحارث، في العاصمة صنعاء، إنهن قبلن تزويج بنات صغيرات يبلغن من العمر 10 سنوات لأن الفتيات أصبحن "أكثر تحررًا" نتيجة مشاهدتهن للمسلسلات التركية واستخدامهن وسائل التواصل الاجتماعي.

[99] المرجع نفسه.

[100] مقابلة مع ناشط مجتمعي، هوية المجيب مسجلة، المكلا، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[101] "الزواج في سن مبكر للغاية: وضع نهاية لزواج الأطفال"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012، https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf / MarryingTooYoung.pdf

يمشي مع تلاميذ مدرسة (الخوخة، الحديدة، 2016) تصوير مجد فؤاد

عندما يصبح الأطفال مقاتلين وتصبح جبهات القتال المستقبل الوحيد الذي يلوح في الأفق

في حين اعتُبر الزواج المبكر السبب الرئيسي لترك الفتيات للتعليم، كان التجنيد في صفوف قوات الأمن والميليشيات سببًا رئيسيًا في ترك الفتيان والشباب للمدارس والجامعات. من الصعب توثيق الأعداد الفعلية للمجندين الأطفال نظرًا لصعوبة الوصول، إضافة إلى عوائق أخرى. رغم ذلك تحققت الأمم المتحدة من تجنيد 3,018 فتى و16 فتاة تتراوح أعمار معظمهم بين 15 و17 عامًا[102] في اليمن خلال الفترة من 2013 إلى 2018. تُعزى معظم الحالات التي تم التحقق منها إلى جماعة الحوثيين المسلحة (1,940 مجندًا) وتليها اللجان الشعبية (317 مجندًا)، حيث أُفيد أن جماعة الحوثيين واللجان الشعبية جندتا فتية لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات.

وبحسب الأمم المتحدة، جنّد الجيش اليمني وقوات الحزام الأمني وتنظيم القاعدة الأطفال أيضًا. واستُخدمت لحراسة نقاط التفتيش والمباني الحكومية والقيام بدوريات وجلب المياه ونقل الطعام والمعدات إلى المواقع العسكرية والمشاركة في المعارك الدائرة. تحققت الأمم المتحدة، التي تحدثت عن وجود عمليات تجنيد واسعة النطاق في المدارس ودور الأيتام والمجتمعات المحلية من 370 حالة تجنيد لأطفال عام 2018، وهو ما مثل انخفاضًا من عدد حالات تجنيد الأطفال في عام 2017 والبالغ 842 حالة، وبحسب الأمم المتحدة،لا يرجع هذا الانخفاض إلى توقف تلك الجماعات عن تجنيد الأطفال بل لصعوبات الوصول والقيود الأمنية والخوف من الإبلاغ عن التجنيد في المجتمعات المحلية.[103]

[102] "الأطفال والنزاع المسلح في اليمن: تقرير الأمين العام"، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، 3 يونيو/ حزيران 2019، https://childrenandarmedconflict.un.org/document/report-of-the-secretary-general-on-children-and-armed-conflict-in-yemen-2/.

[103] "الأطفال والنزاع المسلح في اليمن: تقرير الأمين العام"، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، 3 يونيو/ حزيران 2019، https://childrenandarmedconflict.un.org/document/report-of-the-secretary-general-on-children-and-armed-conflict-in-yemen-2/ "الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام رقم S / 2019/509 - A / 73/907، مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، 20 يونيو/ حزيران 2019، https://childrenandarmedconflict.un.org/document/2018-secretary-generalannual-report-on-children-and-armed-conflict/

كما أفادت منظمة مواطنة لحقوق الانسان أنها تمكنت من التحقق من استخدام 1,117 طفلًا لأغراض عسكرية عام 2018 وثلاث أرباع هؤلاء المجندين تقريبًا منخرطون في صفوف قوات الحوثيين.[104]

ذكر المشاركون في نقاشات إحدى المجموعات البؤرية أن لبعض الفتيان دوافع أيديولوجية للقتال لكن معظمهم قد جُذبوا إلى الخطوط الأمامية بسبب حاجتهم للمال. في بني الحارث، في ضواحي مدينة صنعاء، قال المشاركون إن بعض الفتيان انضموا إلى القتال سعيًا للحصول على أجر يومي أو قات أو سجائر بينما كان آخرون مدفوعين بزوامل وقصائد الحرب. أما في الشمايتين، في محافظة تعز، قال المشاركون إن العديد من الفتيان انضموا إلى القتال قبل وصولهم للصف التاسع وإن البعض ذهب إلى الحدود اليمنية مع السعودية والبعض الآخر إلى الساحل الغربي، مضيفين أن بعضهم عاد بأطراف مفقودة وبعضهم لم يعد سوى جثة هامدة. أما في مدينة تعز فقد قال المشاركون إن العوز والفقر الناجم عن النزاع قد منح أطراف النزاع مساحة لاستغلال احتياجات الفتيان والشباب وجذبهم إلى ساحات القتال. "يذهبون للقتال حتى لو كانوا معارضين لفكرة القتال وذلك لمجرد الحصول على 2,000 ريال في اليوم. وقال أحد المشاركين: "إنهم يضحون بأنفسهم للقتال في صفوف الجماعات والأحزاب المتطرفة".

قال المشاركون في نقاشات المجموعات البؤرية في جميع أنحاء اليمن إن خيار القتال فُضل على الدراسة. لاحظ الطلاب في عدن مثلًا أن الوظائف في القطاعين العام والخاص نادرة وغير مستقرة حتى بالنسبة لخريجي الجامعات، وقال أحد المشاركين في عدن: "لماذا أمضي أربع أو خمس سنوات من حياتي في الذهاب إلى الجامعة، عندما يكون قدري هو الانضمام إلى المعسكرات؟ فهناك من حاملي درجات البكالوريوس في الدراسات الهندسية والمحاسبة والنفط الذين انضموا أيضًا إلى جبهات القتال." وقال شبان إنهم رأوا أن الانضمام إلى الميليشيات وقوات الأمن هو أسهل طريقة لتوفير دخل لأنفسهم وعائلاتهم. وقال ناشط سياسي في مدينة تعز إن الالتحاق بالقوات العسكرية أمر جديد في المدينة التي كانت معروفة سابقًا بالمهن والحرف، ولجأ الشباب إلى القتال بسبب الانهيار الاقتصادي وانضموا إلى الميليشيات وقوات الأمن بدلًا من الذهاب إلى الجامعة.[105] وقال ناشط في مجال حقوق الإنسان عمل مع شباب في مدينة تعز إن الفتيان فقدوا اهتمامهم بالمدرسة مفضلين القتال عليها.[106] وأضاف: "عندما تذهب إلى مدرسة للبنين ترى بعضهم يرتدي الزي العسكري". أما في المكلا، قال المشاركون إن الفتيان تسربوا من المدارس للانضمام إلى القوات التي تمولها دول التحالف، إضافة إلى وحدات الجيش اليمني لأنهم رأوا أن التجنيد هو السبيل الوحيد للحصول على مستقبل أفضل.

تباينت مواقف الأسر تجاه أبنائها وإخوانها الذين ينضمون إلى الميليشيات وقوات الأمن ويبدو أن ذلك يعتمد على الديناميات الفردية لكل أسرة. وبالتالي لم تكن هناك اتجاهات قائمة على المناطق أو الاختلافات الديموغرافية، ففي جميع أنحاء اليمن قال المشاركون إن بعض العائلات دفعت أبناءها للقتال بينما عارضت عائلات أخرى ذلك. فمثلًا قال المشاركون في بني الحارث التي تقع على مشارف صنعاء إن هناك العديد من الحالات التي تبرأ فيها الآباء من أبنائهم علنًا بسبب ذهابهم إلى الجبهات

[104] "الحياة المتلاشية" (القسم 4: تجنيد واستخدام الأطفال كجنود)، مواطنة لحقوق الإنسان، يوليو/ تموز 2019، https://mwatana.org/en/withering-life/part-two/section4/

[105] مقابلة مع عيبان السامعي، ناشط سياسي وعضو لجنة التنمية المستدامة في مؤتمر الحوار الوطني، تعز، 12 يناير/ كانون الثاني 2019.

[106] مقابلة مع أكرم الشوافي، رئيس منظمة مراقبة حقوق الإنسان، تعز، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

ومعارضتهم لهم ورفضهم العودة. أما في حالات أخرى فقد شجعت العائلات أبناءها على القتال. قال أحد المشاركين في الشمايتين بمحافظة تعز: "تقول الأم ألا فائدة تُرجى من الدراسة وأنه من الأفضل الانضمام للجبهات." وفي صنعاء وصف المشاركون الحالات التي أجبر فيها الآباء أبناءهم على القتال وكيف أدى ذلك إلى نشوب نزاعات عائلية وتحدثوا أيضًا عن الحالات التي ذهب فيها الأولاد إلى الجبهات دون علم أو إذن أسرهم. وصف أحد المشاركين في بني الحارث شابًا ذهب إلى الجبهة معارضًا إرادة أسرته وقال: "بحثت عنه أسرته لمدة ثلاثة أشهر، لكنهم لم يعثروا عليه بعد". وفي المكلا، قالت إحدى قيادات المجتمع إن أسرة أحد الشبان لم تعلم أنه ذهب للقتال إلا عندما قُتل إذ، أخبر أفراد أسرته أنه ذاهب للبحث عن عمل لكي يساعدهم.[107]

قال المشاركون إن بعض الشباب ينظرون إلى القتال على أنه طريق للزواج، فالدعم المالي السعودي والإماراتي للقوات التي تقاتل الحوثيين يضمن دفع رواتبهم. وقال المشاركون إن الشباب في عدن الذين لم ينخرطوا في القتال لم يتمكنوا من تحمل تكلفة الزواج وبالتالي يتزوجون أحيانًا من نساء مطلقات كون مهورهن أقل من غيرهن. وقال أحد المشاركين في الشيخ عثمان بعدن: "إن الرجال الذين يستطيعون تحمل تكاليف الزواج هذه الأيام هم [مقاتلون] يحصلون على الرواتب بالريال السعودي، في حين أن الشاب العادي يعمل حتى الموت وما يزال يتعذر عليه الزواج أو تكوين أسرة". في تعز والمكلا، قال المشاركون إن سن الزواج ارتفع بين الرجال باستثناء أولئك الذين انضموا إلى الميليشيات أو قوات الأمن ويستطيعون تحمل كلفة الزواج.

وفي عدن، تحدث المشاركون عما وصفوه تجنيدًا نشطًا للفتيان وخاصة ضمن قوات الحزام الأمني التي تدعمها الإمارات التي قال المشاركون إنها تدفع 1,000 ريال سعودي شهريًا للمجندين. وأرسل الفتيان من عدن للقتال على ساحل البحر الأحمر على حد قول المشاركين. في بعض المدارس في الشيخ عثمان كان هناك عدد قليل من الطلاب الأكبر سنًا لأن أعدادًا كبيرة من الصبية المراهقين غادروا للقتال، حسبما ذكر المشاركون. "ذهب عدد كبير من الأطفال للقتال في معسكر المخا. وقال أحد المشاركين: "عندما يغادر الطلاب المدرسة، لا يرى المرء سوى الأولاد الصغار".

وصل تجنيد الشباب في القوات المسلحة بالشيخ عثمان إلى مستوى عالٍ لدرجة أن العديد من المشاركين فسروا هذا على أنه مؤامرة لتدمير شباب عدن، حيث قدر المشاركون أن 80 في المائة من شباب بعض الأحياء غادروا للقتال. وقال المشاركون إن المجندين و"السماسرة" كانوا نشطين في العديد من الأحياء لتجنيد الشباب للانضمام إلى الجبهات إلى جانب الجهود المبذولة لتدمير جميع الأندية الرياضية والثقافية المحلية، واعتبر المشاركون أن هذا محاولة لتشجيع القتال باعتباره الخيار الوحيد للشباب. أوضح أحد المشاركين في الشيخ عثمان الأمر قائلًا: "لقد أسسنا ناديًا في الحي الذي نعيش فيه لجذب الشباب إلى الألعاب الرياضية وإبعادهم عن السلاح والسطو، لكن الأشخاص المدعومين من المجلس المحلي حاولوا الاستيلاء على الملعب وما زالت الحرب ضدنا مستمرة لإفشال النادي". وقال المشاركون إن الرواتب المرتفعة التي تدفع للمقاتلين في عدن أحدثت تفاوتات جديدة في الثروة بالمدينة خاصة أن بعض العائلات ينضم أكثر من واحد من أفرادها إلى القوات المدعومة من التحالف.

[107] مقابلة مع عطيات عبود باضاوي، رئيسة لجنة المجتمع النسائي في المكلا، المكلا، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

كانت المعتقدات الأيديولوجية عاملًا ثانويًا في التجنيد، ولكن لم يكن لها أي علاقة بالتجنيد في حالات كثيرة، طبقًا لما قاله المشاركون. وأضاف المشاركون أن الانخراط في ساحات القتال أحدث تغييرات أيديولوجية لدى بعض المقاتلين الشباب. ففي صنعاء مثلًا، التحق بعض الفتيان بقوات الحوثيين للحصول على المال ونبتة القات على حد قول المشاركين، لكنهم عادوا من الجبهات مؤمنين بأيديولوجية الحوثيين. أما في عدن، قال المشاركون إن المجندين اشتركوا في القتال لأن الانضمام إلى القوات والميليشيات الممولة من التحالف كان مربحًا، ومع ذلك فهم أيضًا عادوا من الجبهات بقناعات أيديولوجية مختلفة إضافة إلى ميلهم للعنف. قالت إحدى خبراء المجتمع المدني في عدن معلقة على التأثير النفسي على المقاتلين الشباب والمجتمع:"[108] هناك مقاتلين لا يصلّون أو يصومون أبدًا ولكنهم ينعتون الآخرين بالكفر. وهم يقاتلون بضراوة وخبث. من أين يأتي كل هذا؟ كانت هناك حادثة ذبح فيها شباب عدن المثقفين [مقاتلين حوثيين]، من الصادم أن يرتكب هؤلاء الشباب المتعلمون مثل هذا العنف والقتل والأفعال البشعة، الأمر الذي يشير إلى حدوث تغير سلبي في معتقدات أولئك المنضمين لجبهات القتال وفي معتقدات المجتمع بشكل عام".

[108] مقابلة مع أشجان شريح، رئيسة مجموعة المجتمع المدني اليمنية ألف باء للتعايش السلمي، عدن، 5 يناير/ كانون الثاني 2019 .

نساء يحملن الماء في مخيم للنازحين. (الخوخة، الحديدة، 2018) تصوير: أفنان يحيى

III.

القليل من المساحات الآمنة: العنف القائم على النوع الاجتماعي في المنزل والمجتمع

قد تضخم الحرب من قدر اللامساواة في السلطة والمساواة بين الجنسين التي تشكل جذور العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يشمل، كما تعرّفه مجموعة الحماية العالمية، "أي فعل مؤذ يُرتكب ضد إرادة الشخص ويعتمد على الفروق المحددة اجتماعيًا بين الذكور والإناث (النوع الاجتماعي)."[109] يشمل ذلك العنف البدني والجنسي والأفعال التي تسبب ضررًا نفسيًا. يتناول هذا الفصل العنف الجسدي والجنسي أما الزواج المبكر الذي يُعد أيضًا شكلًا من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي فقد جرى تناوله في الفصل الثاني.

من النادر أن توجد إحصاءات خط أساس موثوقة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن، وغالبًا ما تكون الأرقام المنشورة غير دقيقة وتستند إلى الحوادث المبلّغ عنها، فعلى سبيل المثال عندما تحدث منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن عام 2017 واطلعه عن ارتفاع حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي "بشكل مثير للصدمة،" قال إن مثل هذه الحالات "ازدادت" بنسبة تزيد عن 63 في المائة منذ ما قبل الحرب واستشهد برقم شهري للحالات المبلغ عنها.[110] بالمثل كانت أرقام عام 2018 من صندوق الأمم المتحدة للسكان صادمة وغير دقيقة في الوقت ذاته فالأرقام تقول إن ما يقدر بنحو 3 ملايين من النساء والفتيات في اليمن يعتبرن عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وأن 65 ألف منهن معرضات لخطر العنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب.[111] إن عدم الدقة في المعلومات ليس مفاجئًا نظرًا لحساسية الموضوع والمحرمات حول مناقشته خاصة عند لوم الرجال، هذا فضلًا عن الافتقار العام إلى الإبلاغ، وكما لاحظ المشاركون في نقاشات المجموعات البؤرية ومقدمو المعلومات الرئيسيون فإن خيارات العدالة محدودة عندما تكون مؤسسات الدولة في حالة فوضى، وما يزيد من تعقيد عملية جمع المعلومات الصعوبات المتأصلة في جمع البيانات في الريف اليمني وخاصة خلال فترة الحرب.

ومع ذلك فإن القضايا التي رأى المشاركون ومقدمو المعلومات الرئيسيون أنها تزداد سوءًا بما في ذلك العنف الأسري واغتصاب الفتيات والفتيان وزواج الأطفال والتحرش بالنساء والفتيات تتماشى بشكل عام مع أنواع العنف التي أبلغ عنها عمال الإغاثة. وعلى الرغم من أن المشاركين في المجموعات البؤرية في جميع المناطق تحدثوا عن العنف الجنسي ضد الفتيان وأنهم يرون أن الوضع أسوأ بكثير منذ بدء الحرب إلا أنهم لم يتطرقوا مثلًا لقضية اغتصاب الذكور البالغين والاعتداء الجنسي عليهم. وجد صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه من بين جميع حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها في عام 2018 كان ما يقرب من نصفها اعتداء جسديًا وحوالي ربعها إساءة نفسية و17 في المائة منها حرمان من الموارد و11 في المائة منها زواج الأطفال و3 في المائة استغلال جنسي و1 في المائة اغتصاب.[112]

[109] "كتيب لتنسيق تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ"، مجموعة الحماية العالمية، يونيو/ حزيران 2019 https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2019/06/report/handbook-forcoordinating-gender-based-violence-interventions-in-emergencies/Handbook_forCoordinating_GBVin_Emergencies_fin.01.pdf

[110] "بيان منسق الاستجابة للطوارئ أوبراين إلى مجلس الأمن بشأن اليمن"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، 26 يناير/ كانون الثاني 2017 https://www.unocha.org/es/story/yemen-child-under-age-fivedies-every-10-minutes-preventable-causes-un-humanitarian-chief

[111] "خطة الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2018"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، فبراير/ شباط 2018 https://yemen.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/UNFPA%20Yemen%202018%20Respone%20brochure%20-%20English%20-%20printed%20final.compressed.pdf

[112] "صندوق الأمم المتحدة للسكان كما ورد في "أن تكون فتاة في اليمن: قصة جيهان وحمامة"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 9 مايو/ أيار 2019 https://www.unocha.org/story/being-girl-yemen-jehan-andhamamah%E2%80%99s-story

وعلى الرغم من التوافق الواسع على وجود صلة بين النزاع وزيادة خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن أقل من 1 في المائة من جميع الأموال الموجهة للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم مخصصة للحماية من هذا النوع من العنف.[113]

من الصعب تقييم انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن قبل النزاع بسبب نقص البيانات الشاملة، كما أن عدم وجود بيانات خط الأساس يجعل من الصعب تقييم أهمية الزيادات التي تحدث. لا يوجد في اليمن تشريع محدد ضد العنف الأسري والاغتصاب في إطار الزواج، وترتبط القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم "الأخلاق" ووضع المرأة والرجل في المجتمع اليمني.[114] بعد توحيد اليمن عام 1990 تقلصت الحقوق القانونية للمرأة في بعض المجالات وقام النظام القانوني في البلاد بشرعنة عدم المساواة بين الجنسين.[115] فقانون الأحوال الشخصية اليمني لعام 1992 يمنح الرجال حقوق الوصاية على أقاربهم الإناث ويكرس مسؤوليات تقديم الرعاية للمرأة اليمنية ولا يحدد الحد الأدنى لسن الزواج.[116] أما القانون الجنائي فيعتبر شهادة المرأة أقل قيمة من شهادة الرجل ويعاقب جرائم قتل النساء التي تعتبر "جرائم شرف" بعقوبات مخففة.[117]

تُعزى الزيادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الحرب جزئيًا إلى العوامل الاقتصادية ومنها فقدان سبل العيش وارتفاع الأسعار وتغير أدوار الجنسين مع دخول المزيد من النساء إلى سوق العمل والنزوح وانهيار النظام والقانون وإزالة آليات الحماية الرسمية وغير الرسمية ضد العنف.[118]

العنف ضد النساء والفتيات

العنف الجسدي والاستغلال الجنسي في المنزل والمجتمع

تعرضت النساء لأشكال متعددة من العنف طوال فترة الحرب، بشكل يتجاوز بكثير الأحداث المباشرة المرتبطة بالنزاع. لاحظ المشاركون في المجموعات البؤرية زيادة في حوادث الاغتصاب والخطف والتحرش الجنسي والعنف الأسري في مجتمعاتهم خلال الحرب، وكانت الميليشيات وأفراد المجتمع المحلي فضلًا عن الأزواج والآباء والإخوة مسؤولين عن حوادث العنف ضد النساء والفتيات.

قال المشاركون في المجموعات البؤرية إن النساء النازحات والفقيرات والمتسولات والمهمشات هن الأكثر عرضة للاستغلال الجنسي، وحددوا الأطفال العاملين والأطفال من الأسر الفقيرة على أنهم معرضون بشكل خاص للتحرش الجنسي. وقال المشاركون بالشيخ عثمان في عدن إن مخيمات النازحين كانت مواقع للعنف القائم على النوع الاجتماعي ويرجع ذلك إلى الاختلاط والحمامات المشتركة بين الجنسين.

[113] "العمل معًا من أجل وضع حد للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 24 مايو/ أيار 2019 https://www.unfpa.org/press/acting-together-end-sexual-and-gender-based-violencehumanitarian-crises

[114] "العدالة بين الجنسين والقانون" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر/ كانون الأول 2018، https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Gender%20Justice/English/Full%20reports/Yemen%20Country%20Assessment%20-%20English.pdf

[115] "التغييرات المقبلة: المرأة اليمنية ترسم خريطة الطريق إلى السلام"، الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، ديسمبر/ كانون الأول 2018، https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2019/04/WILPF-Yemen-Publication2018.pdf

[116] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014 http://documents.worldbank.org/curated/en/640151468334820965/pdf/878200REVISED00Box0385200B00PUBLIC0.pdf

[117] "اليمن: الفشل الجماعي، المسؤولية الجماعية"، تقرير مجموعة الخبراء البارزين حول اليمن، سبتمبر/ أيلول 2019 https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/YemenGEE/Pages/Index.aspx

[118] "الأزمة الإنسانية في اليمن: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز الاستجابة"، خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 2018 صندوق الأمم المتحدة للسكان، أكتوبر/ تشرين الأول 2016 https://yemen.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Final%20-GBV%20Sub-Cluster-%20Yemen%20Crisis-Preventing%20GBV%20and%20Strenthening%20the%20Response.pdf

الإلقاء باللائمة على الضغوط المالية والاستياء في حوادث العنف داخل الأسرة

أفاد اليمنيون في جميع المحافظات المشمولة بهذه الدراسة أن هناك تزايدًا في العنف الأسري خلال النزاع، وسردت النساء قصصًا شخصية عن سوء المعاملة من جانب الأزواج والآباء والإخوة، كما وصف الرجال والنساء العنف الذي تتعرض له جاراتهم من النساء وكذلك النساء في مجتمعاتهم.

في محافظة عدن، وصف المشاركون حوادث قيام الرجال بضرب زوجاتهم وكذلك ضرب الشباب لأخواتهم، مشيرين إلى أن الشباب أصبحوا أكثر سيطرة على أخواتهم خلال النزاع. وعزا البعض ذلك إلى انتشار استخدام المخدرات غير المشروعة، بينما أشار آخرون إلى ارتفاع عدد النساء العاملات وقالوا إن هذا العنف كان بسبب استياء الرجال والفتيان من دخل زوجاتهم وأخواتهم. وحسبما قال المشاركون في الشيخ عثمان إن حالات الاغتصاب تزايدت في العائلات أيضًا ووصفوا حالات متعددة اغتصب فيها الرجال قريباتهم الشابات.

في المكلا بحضرموت، روى المشاركون قصصًا متعددة عن نساء تعرضن للضرب على أيدي أزواجهن، بينما في سيئون بحضرموت وصفت النساء تعرضهن للضرب على أيدي أزواجهن، وفي بعض الحالات عدن إلى بيوت والديهن بسبب الإيذاء الجسدي. قالت امرأة من سيئون "أعيش حياة مرهقة، واعتبر نفسي مرتاحة إذا مر أسبوع دون مشاكل. جئت إلى هنا للتدريب وتركت أطفالي مع والدهم، لكنني ما زلت قلقة بشأن ما قد يفعله. إنه يستخدم كل شيء لضربنا حتى الموقد الصغير أو إبريق الشاي ليلًا أو نهارًا". وتحدثت رئيسة فرع اتحاد نساء اليمن في حضرموت عن الأمر بقولها إن النساء عانين من أنواع متعددة من العنف على أيدي أزواجهن وأضافت: "نقوم بالتعامل مع المشاكل التي تأتي إلينا بشكل يومي"، وقالت إن بعضها يمثل مشاكل بسيطة بينما الآخر منها عنيف للغاية مثل محاولة القتل والطعن والحرق بالماء المغلي.[119]

في الشمايتين بمحافظة تعز، قالت النساء إن ارتفاع معدل العنف الأسري أدى إلى ارتفاع عدد حالات الطلاق وزيادة حالات الانتحار. وكانت مدينة تعز هي المنطقة الوحيدة التي لاحظ فيها بعض المشاركين من الذكور انخفاض العنف ضد المرأة خلال الصراع مشيرين إلى ما وصفوه بتحسن في التفاهم بين الرجال والنساء. وبحسب هؤلاء الرجال إنهم أصبحوا أكثر هدوءًا ولطفًا، غير أن النساء ومقدمي المعلومات الرئيسيين في مدينة تعز لم يتفقوا مع هذا الرأي حيث أبلغوا عن ارتفاع في حوادث العنف الأسري، إضافة إلى زيادة التحرش اللفظي والجنسي. وقالت إحدى قيادات المجتمع المحلي التي تعمل في محكمة بتعز إنها لاحظت ارتفاعًا في قضايا الطلاق المقدمة على أساس العنف الأسري التي، على حد قولها، كانت في أحيان كثيرة تلقي باللائمة على النساء اللواتي يطلبن المال من أزواجهن، ووصفت حالات متعددة للنساء اللواتي طلبن الطلاق لأن أزواجهن ضربوهن عندما طلبن منهم شراء الخضار أو جادلنهم بشأن المال.[120]

[119] مقابلة مع فاطمة النوبي، رئيسة اتحاد نساء اليمن لحضرموت (فرع الوادي)، سيئون، حضرموت، 21 يناير/ كانون الثاني 2019.
[120] مقابلة مع سمية توفيق عثمان، رائدة مجتمعية في حي التحرير السفلي، تعز، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

الارتفاع الملحوظ في العنف القائم على النوع الاجتماعي بالأماكن العامة

قال المشاركون في جميع المحافظات المشمولة في الدراسة إنه على الرغم من تزايد وصول النساء والفتيات في بعض الحالات إلى المجال العام منذ بداية النزاع، أصبحت الأماكن العامة أقل أمانًا بالنسبة لهن. وفي حين تباينت أنماط العنف، قال المشاركون في جميع المناطق إن هناك زيادة في العنف الجنسي والتحرش. في عدة حالات ذكر المشاركون على وجه التحديد مشكلة العنف الجنسي التي ترتكبها القوات المسلحة أو أفراد الميليشيات، وهي قضية تناولها أيضًا فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، مشيرًا إلى أن مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن يمكن محاكمتهم لارتكابهم جرائم حرب.[121]

وقال فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة إن أفرادًا في اللواء 35 مدرع المدعوم من قِبل الإمارات، الذي يُعد رسميًا جزءًا من القوات المسلحة اليمنية، خطفوا النازحين والمهمشين واغتصبوهم جماعيًا في الشمايتين بمحافظة تعز خلال الفترة من عام 2017 حتى 2019، مستخدمين بالتالي العنف الجنسي كوسيلة لإخضاع تلك المجتمعات. كما سجل فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة "حالات واسعة النطاق لاغتصاب النساء والفتيات والفتيان المهاجرين" على أيدي قوات الحزام الأمني عام 2018 في عدن. وأفاد الفريق أن العنف القائم على النوع الاجتماعي في المناطق الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيون شمل خطف النساء والفتيات واحتجازهن للحصول على فدية ووصمهن في المجتمع اليمني الذكوري.[122]

تحدث المشاركون في إحدى المجموعات البؤرية عن مدى العنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثيره على أسرهم ومجتمعاتهم. ففي الشمايتين في محافظة تعز، ذكرت النساء أنهن يعشن في "خوف عميق" بسبب انعدام الأمن وانتشار الأسلحة والمسلحين. وتحدثت النساء عن سماعهن قصصًا متعددة عن أطفال يتعرضون للاغتصاب، وسردن حالتين من الاعتداءات الجنسية وقتل الأطفال الصغار في الشهرين التي سبقت نقاشات المجموعة البؤرية. وفي القرى، أفادت الفتيات اللواتي يقمن بالأعمال المنزلية، مثل جلب الماء، أنهن بحاجة إلى السير لمسافات أبعد من قبل وأنهن يقمن بالسير في مجموعات بسبب خطر التحرش. وأوضحن أنهن لم يعدن يشعرن بالأمان عند السير بمفردهن بسبب تصاعد العنف وانتشار الأسلحة والمضايقات المتزايدة منذ بدء الحرب. جرى تدمير جزء كبير من البنية التحتية للمياه في اليمن أو تدهورت حالتها أثناء الحرب مما أدى إلى تفاقم ندرة المياه الحالية في البلاد؛ الأمر الذي يستلزم السير لمسافات أطول للوصول إلى الآبار التي تتوفر فيها المياه.[123]

في مدينة تعز، سلط المشاركون الضوء على اغتصاب النساء على أيدي رجال مسلحين وظاهرة سرقة النساء من قِبل رجال على دراجات نارية وهي ظاهرة ذُكرت كذلك أثناء النقاشات التي جرت في عدن. بينما قال بعض المشاركين إن "النظرة الاجتماعية" لمدينة تعز، التي تتمتع بسمعة طيبة كمدينة يمنية أكثر ليبرالية، تعني أن الفتيات يشعرن بالأمان، فيما قال مشاركون وخبراء آخرون إن فتيات تعز

[121] "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر/ أيلول 2014"، من تقرير مجموعة الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين على النحو المقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 9 أغسطس/ آب 2019، صفحة 13-14 https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/240/87/PDF/G1924087.pdf?OpenElement

[122] المرجع نفسه.

[123] "يموتون بسبب القنابل، نموت بسبب الحاجة" -تأثير انهيار أنظمة الصحة العامة في اليمن، لجنة الإنقاذ الدولية، 26 مارس/ آذار 2018 https://www.rescue.org/sites/default/files/document/2604/theydieofbombswedieofneedfinal.pdf

واجهن مضايقات من قِبل رجال مسلحين وأن التحرش الجنسي بما في ذلك التلمس قد أصبح واسع الانتشار. كما ذكرت النساء المشاركات أنهن تعرضن لسوء المعاملة والتهديد، وقالت إحدى قيادات المجتمع المحلي إن سيدة تعمل في منظمة غير حكومية تعرضت للهجوم في الشارع أثناء تسجيلها أشخاصًا للمساعدة الإنسانية من قِبل بعض الأشخاص الذين لم يُدرجوا كمستفيدين. وأوضحت: "أخذوا القوائم التي سجلت فيها الأسماء وهاجموها بأسلحة قائلين "لماذا لا تسجلوننا؟ سجلونا جميعًا أو لن تسجلوا أي شخص"، لقد وضعوها في وضع سيء".[124]

في مديرية السبعين بمدينة صنعاء، قال بعض الرجال إن الروابط الاجتماعية القوية منعت التحرش الجنسي في منطقتهم، لكن النساء أبلغن -عمومًا -عن زيادة في العنف الجنسي والتحرش خلال الحرب، بما في ذلك اللمس في الشارع ووسائل النقل العام. قال المشاركون ومقدمو المعلومات الرئيسيون إن حالات اغتصاب الأطفال ارتفعت وكذلك الإساءة اللفظية والنفسية والجنسية والجسدية للنساء. قال المشاركون إن عمليات اغتصاب الفتيات واختطافهن يتم تغطيتها بشكل روتيني، وأن الأطفال يتعرضون للتحرش الجنسي في المدارس. ذكر المشاركون من بني الحارث الواقعة على مشارف مدينة صنعاء روايات متعددة عن تعرض الفتيات للاغتصاب. وروى المشاركون حالة فتاة تبلغ من العمر 6 سنوات كانت في طريقها إلى منزل جدتها في يوليو/ تموز 2018 عندما اقترب منها رجل واقتادها إلى مزرعة واغتصبها. قال المشاركون إنها لم تفهم ما حدث لها، لكن معلمها لاحظ أنها كانت تعاني من نزيف في اليوم التالي وتوفت الفتاة بعد ذلك بسبب النزيف.

في الشيخ عثمان بعدن وصف المشاركون في المجموعة البؤرية العديد من حوادث اغتصاب الفتيات الصغيرات أثناء النزاع. وفي حادثة شديدة الخطورة في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، روى المشاركون قصة طالبة تم جرها بواسطة 10 أولاد إلى غرفة حفار القبور في مقبرة واغتصبوها جماعيًا حين كانت في طريقها من الجامعة إلى المنزل. قال المشاركون إن أسرة الطالبة انتقمت بقتل جميع المغتصبين باستثناء شخص واحد تمكن من الهرب. كانت حادثة الانتقام الشخصي هذه رواية نادرة لأي شكل من أشكال الانتقام المبلّغ عنها خلال هذا البحث، إذ أفادت النساء في جميع أنحاء اليمن أن مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي عادة ما يفلتون من العقاب كما سنناقش أدناه. وقال المشاركون إن المضايقات الجنسية أصبحت متفشية في الشارع ووسائل النقل العام في عدن ويرتكبها كل من الشباب وكبار السن. وأفاد المشاركون بحدوث عمليات الاغتصاب في المدارس دون أي استجابة من المسؤولين.

في صيرة بعدن، أشار مقدمو المعلومات الرئيسيون والمشاركون إلى حدوث زيادة في معدلات الاغتصاب والخطف، وقالوا إن بعض العائلات أبقت الفتيات في البيوت بسبب مخاوف من الاختطاف. وقال المشاركون إن التحرش الجنسي أصبح منتشرًا في المدارس. وأضافوا أن النساء العاملات يتعرضن للمضايقات من قِبل الجماعات الدينية المسلحة، وخاصة النساء اللواتي يعملن في الليل وأن النساء والفتيات، وخاصة اللواتي يقمن بأعمال منزلية يتعرضن للمضايقة في العمل من قِبل أرباب العمل.

في المكلا بحضرموت، قال بعض المشاركين إن معدلات الاغتصاب زادت إلى حد أن بعض الآباء حلقوا شعر بناتهم في محاولة لحمايتهن عن طريق جعلهن يبدون أقل أنوثة. تحدثت شابة تعمل في مستشفى عن العديد من ضحايا الاغتصاب اللواتي عولجن هناك. وقال المشاركون إن أفراد الأمن

[124] مقابلة مع سمية توفيق عثمان، رائدة مجتمعية في حي التحرير السفلي، تعز، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

ومهربي المخدرات يستغلون الشباب جنسيًا، مضيفين أن الأطفال الذين يعيشون في فقر هم الأكثر عرضة لهذه الانتهاكات. روى أحد المشاركين حالة فتاة تبلغ من العمر 12 عامًا من عائلة محتاجة ماليًا وظفها أحد الجيران واغتصبها بعد ذلك وأجبرتهم عائلاتهم على الزواج "لحماية سمعتها"، ومن ثم تطلقوا إلا أن المجتمع تجنب التعامل مع المغتصب. قال شباب في المكلا إن المضايقات الجنسية أصبحت تحدث في الشوارع وأماكن العمل وهو رأي يشاركهم فيه أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين الذي يعمل في المجتمع المدني، حيث قال:[125] "ازداد [التحرش الجنسي] في المباني الحكومية ومقرات العمل والمستشفيات والمكاتب وفي أي مكان مزدحم". في سيئون بحضرموت قال المشاركون في المجموعة البؤرية إن اختطاف واغتصاب الفتيات والنساء زاد خلال النزاع. وفي إحدى الروايات، اختُطفت طالبة في مدرسة ثانوية خارج منزلها أمام والدها، واغتصبها رجل قال المشاركون إنه مغتصب متسلسل.

قالت منسقة تمكين الشباب، تعمل لدى منظمة غير حكومية دولية في اليمن، إن التماسك الاجتماعي تضاءل منذ بداية الحرب وأن مفهوم النوع الاجتماعي تغير في وقت أدى الصراع إلى نزوح العديد من الأسر، وتسبب كل ذلك -إضافة إلى غياب سيادة القانون -بخلق مساحة للعنف القائم على النوع الاجتماعي،[126] وأضافت "لا يوجد رادع أخلاقي أو اجتماعي وهذا يخلق أشكالًا مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي." لكنها لاحظت أن هذه المساحة تنطوي كذلك على قبول الأدوار الجديدة للمرأة، وقالت: "أعتقد أن هناك صدعًا في الفهم الثقافي لديناميكيات النوع الاجتماعي، إذ كانت النساء في الماضي محميات بمعايير المجتمع لكن هذه المبادئ المجتمعية اهتزت الآن"

الدوافع المتصورة للعنف ضد النساء والفتيات

في جميع أنحاء اليمن، ينظر الرجال والنساء إلى البطالة وانعدام الأمن المالي كمحرك رئيسي للعنف الأسري، ففي تعز وصنعاء وعدن قال المشاركون إن الفقر وعدم القدرة على توفير الرعاية للعائلات تسبب مشاكل نفسية لدى الرجال، التي قال المشاركون إنها أدت إلى العنف الأسري. في بني الحارث الواقعة على مشارف مدينة صنعاء قال المشاركون إن البطالة قلصت من إحساس الرجال بالذكورة ومن هدف وجودهم قائلين إن هذا أدى إلى سوء المعاملة الأسرية، وهي ظاهرة لاحظتها أيضًا أكاديمية متخصصة في الجندر بصنعاء.[127] أدت المخاوف المالية إلى نشوب شجار بين الأزواج. وأوضحت امرأة في تعز ذلك بقولها إنه في الماضي تشاجر الأزواج حول إنفاق الكثير من المال أو إعداد عدد قليل جدًا من الحلويات. "الآن نتشاجر لأنهم لم يتركوا لنا أي شيء لنأكله"، على حد قولها.

قال المشاركون في العديد من المناطق إن عدم القدرة على شراء القات بسبب السعر أدت إلى عنف أسري، وفي بني الحارث قال المشاركون إن رجلًا كسر أنف زوجته بسبب الإحباط لأنه لا يستطيع الحصول على النقود لشراء القات. وفي تعز، قتل رجل جدته بسبب المال اللازم لشراء القات. وأشارت نساء في عدن إلى أن إدمان أزواجهن على القات سبب للعنف الأسري. وأضفن أنه في بعض الحالات يزوج الرجال بناتهم من بائعي القات لتسوية ديونهم.

[125] مقابلة مع صالح بامخشاب، مدير مشروع "تحالف الخير للإغاثة الإنسانية"، الذي ينسق وينفّذ مشاريع لصالح مركز الملك سلمان للإغاثة، المكلا، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[126] مقابلة مع لينا الصافي، منسقة تمكين الشباب في منظمة كير، صنعاء، 18 فبراير/ شباط 2019.

[127] مقابلة مع الدكتورة حسنية القادري، عضوة هيئة التدريس في مركز البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء ومنسقة برنامج النوع الاجتماعي في المكتب الوطني لأوكسفام، صنعاء، 12 مارس/ آذار 2019.

يُنظر إلى البطالة كسبب في ازدياد حالات التحرش الجنسي في تعز وعدن، وشرح المشاركون هذه العلاقة بالقول إن الرجال لديهم وقت فراغ أكثر لمضايقة النساء، وقال أحد المشاركين في تعز: "لم يعد هناك عمل ومعظمهم يتسكعون في الشوارع وأصبحوا منشغلين بالنظر إلى الفتيات". أصبح الرجال أقل قدرة على تحمل التكاليف المرتبطة بالزواج وهو سبب جرى الاستشهاد به عند الحديث عن أسباب المضايقات الجنسية والاغتصاب في صنعاء وعدن.

ألقى بعض المشاركين من جميع الفئات الجنسانية والعمرية وفي جميع المناطق باللوم على النساء مشيرين إلى أنهن من تسببن في العنف الذي وقعن ضحايا له. قالت بعض الشابات في مديرية السبعين في مدينة صنعاء، إن "الأخلاق المتدهورة" للمرأة أدت إلى التحرش الجنسي بها، وإن النساء بدأن في إعطاء أرقام هواتفهن بحرية. وقالت النساء أيضًا إن لباس المرأة يجلب لها التحرش الجنسي. وألقى المشاركون في مديرية السبعين باللوم على وجود المرأة المتزايد خارج المنزل في تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، بينما كان تصور المشاركين في بني الحارث الواقعة في ضواحي مدينة صنعاء والشمايتين في محافظة تعز هو أن عدم التزام النساء بالتعاليم الدينية هو السبب وراء التحرش. وفي عدن قالت المشاركات إن ظهور النساء بالمكياج في الأماكن العامة يعد سببًا في زيادة المضايقات. وكانت هناك مواقف مماثلة قبل الصراع، ففي استطلاع للرأي أجراه اتحاد نساء اليمن في يناير/ كانون الثاني 2011 ربط 35 في المائة من المستجيبين العنف الأسري بارتكاب الزوجة لخطأ ما، بينما قال 37 في المائة إن العنف مبرر ضد النساء "العاصيات".[128]

أشار بعض المشاركين من الذكور والإناث في جميع المناطق إلى المشاركة المتزايدة للمرأة في سوق العمل، وقالوا إن ذلك يمثل عاملًا في حدوث العنف ضد المرأة في المجال العام والمنزل، في حين أن قاعدة الأدلة محدودة، إذ وجدت الدراسات السابقة أن النساء قد يتعرضن لخطر أقل للعنف بمجرد أن يثبتن قوتهن الاقتصادية إلا أن زيادة قصيرة الأجل في عنف الذكور ضد النساء تحدث أحيانًا خلال الفترات الانتقالية مع اكتساب النساء للقوة الاقتصادية.[129] وتشير بعض الأبحاث أيضًا إلى أن خطر العنف ضد المرأة يتعاظم عندما تحصل النساء على سلطة اتخاذ القرار وحدها إلى جانب تمكينهن اقتصاديًا، مما يشير إلى أن العنف قد يكون استجابة لمشاعر الرجال بالعجز. أما في حالات مشاركة السلطة الأسرية مع المرأة فإن خطر حدوث عنف أسري يصبح أقل.[130] وعلى عكس آراء معظم المشاركين، قالت ناشطة في مجال حقوق المرأة في صنعاء إنه على الرغم من أن العنف الأسري زاد خلال الحرب فقد يكون تضاءل في الأسر التي تعمل فيها النساء لأن رواتبهن خففت من عبء أزواجهن.[131] وقالت إن النساء يتعرضن للتحرش الجنسي في أماكن عملهن وليس لديهن خيار سوى التغلب عليه. كما أشارت إحدى الأكاديميات المتخصصات في مجال الجندر في صنعاء إلى أن الزيادة في حراك النساء كانت تطورًا إيجابيًا خلال الحرب، وأضافت: "في الوقت نفسه نخشى أن يكون هناك تمرد يتسبب في حدوث نزاعات أسرية".[132]

[128] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014 http://documents.worldbank.org/curated/en/640151468334820965/pdf/878200REVISED00Box0385200B00PUBLIC0.pdf

[129] إريكا مكسلان فريزر، "تقرير أبحاث مكتب المساعدة: التمكين الاقتصادي والعنف ضد النساء والفتيات"، 3 فبراير/ شباط 2012، مركز موارد الحكم والتنمية الاجتماعية: http://gsdrc.org/docs/open/hdq790.pdf

[130] المرجع نفسه.

[131] مقابلة مع نسمة السامعي، مؤسسة مبادرة "دعونا نعيش" التي تناصر حقوق المرأة وتوثق معاناة المرأة ونجاحاتها من خلال سرد القصص والفن، صنعاء، 14 يناير/ كانون الثاني 2019.

[132] مقابلة مع الدكتورة حسنية القادري، عضوة هيئة التدريس في مركز البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء ومنسقة برنامج النوع الاجتماعي في المكتب الوطني لأوكسفام، صنعاء، 12 مارس/ آذار 2019.

قال ناشط سياسي في تعز إن العنف في الصراع وفد شيئًا فشيئًا إلى الأسرة، شارحًا ذلك بقوله: "الأقوياء يستخدمون العنف ضد أي شخص أضعف منهم، وبالتالي فإن الرجال الذين يتمتعون بالسلطة في الحكومة مثلًا يستخدمون العنف ضد الموالين لهم وأنصارهم المسلحون يستخدمون العنف ضد المدنيين العزل، وهذا يؤدي بالمدنيين إلى العودة إلى بيوتهم واستخدام العنف ضد أسرهم، فالأم تستخدم العنف ضد أطفالها وهلم جرا"،[133] ويستمر الأمر في حلقة مفرغة. وصفت إحدى المشاركات في السبعين في مدينة صنعاء نمطًا مشابهًا من سوء المعاملة وقالت: "بسبب الحرب أصبح الجميع معرضين لخطر الوقوع ضحايا للعنف، فأنا عنيفة مع الأطفال وقد ضربتهم. ويعود الزوج إلى المنزل وبسبب الظروف يضرب زوجته. وسيكون الأطفال أيضًا عنيفين وإذا لم يكن بمقدورهم أن يكونوا عنيفين مع أشقائهم، فسيكونون عنيفين مع الحيوانات مثل القطط والكلاب في الشارع. وهذا العنف غير طبيعي وهي حلقة تزداد سوءًا".

تُعزى الزيادة الملحوظة في نسبة الفتيان الذين يسيئون إلى أخواتهم في مدينة تعز إلى واقع الفتيان والشبان الذين يقلدون سلوك آبائهم الذين أصبحوا أكثر عنفًا. في مديرية السبعين في مدينة صنعاء، قال المشاركون إن الإخوة يضربون أخواتهم لأنهم لا يوافقون على اختيارهن للملابس. وفي مدينة عدن، قال المشاركون إن ارتفاع عدد النساء العاملات والحاصلات على الأجور أدى إلى إهمال النساء لأسرهن وأدى إلى زيادة العنف من قبل الأولاد ضد أخواتهم، كما قالوا إن الأولاد يضربون أخواتهم لأنهم مستاؤون من كسبهن للمال.

في الشيخ عثمان في عدن، ألقى المشاركون باللوم على تعاطي المخدرات حيث يرون أن معدلات استخدام المخدرات قد تزايدت خلال الحرب واعتبروا ذلك سببًا في أشكال متعددة من العنف ضد النساء بما في ذلك إساءة الشباب لأخواتهم. كما لوحظ أن الاكتظاظ بسبب النزوح الناتج عن الحرب عامل خطر في العنف الأسري. في نهاية عام 2018 كان عدد النازحين نحو 2.3 مليون في جميع أنحاء اليمن، حيث شردتهم من ديارهم الغارات الجوية والمعارك فضلًا عن نقص الوظائف أو الخدمات الأساسية.[134] وغالبًا ما تنضم الأسر إلى الأقارب، وقال المشاركون في المجموعات البؤرية في عدن وتعز إنه في بعض الحالات تقيم ثلاث أو أربع عائلات في منزل واحد بسبب النزوح.

العنف الجنسي ضد الفتيان

الاستغلال الجنسي يشمل الاغتصاب والعمل في الدعارة

على الرغم من أن نقاشات المجموعات البؤرية ركزت على العنف ضد النساء والفتيات، إلا أن المشاركين في جميع المحافظات نقلوا قصصًا عن عنف جنسي واسع النطاق ضد الفتيان. كان المشاركون الشباب أكثر صراحة عند حديثهم عن هذه القضية إذ أُثيرت من قِبل جميع الفئات. وفي بعض الأحيان قدم المشاركون في المجموعات البؤرية، سواء ذكوراً أو إناثاً، مبررات أو أعذارًا للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، ولكن لم يحدث هذا كثيرًا، وكانت التبريرات تأتي بشكل عام من الرجال فقط عند مناقشة الحوادث التي كان ضحاياها من الفتيان.

[133] مقابلة مع عيبان السامعي، ناشط سياسي وعضو لجنة التنمية المستدامة في مؤتمر الحوار الوطني، تعز، 12 يناير/ كانون الثاني 2019.
[134] "اليمن - النزوح الحضري في مجتمع ريفي"، مركز رصد النزوح الداخلي، أكتوبر/ تشرين الأول 2019 http://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/201910-urban-yemen_0.pdf

وفي حين كان المشاركون على استعداد لمناقشة العنف الجنسي ضد الفتيان إلا أنهم لم يتطرقوا بالحديث عن قضية اغتصاب الذكور البالغين في اليمن وهي مسألة ذُكرت في البحوث والتحقيقات الأخرى.[135]

تحدث أحد المشاركين في تعز عن معلمة "ماتت من الحزن" بعد مشاهدة رجل يغتصب ابنها، وفي حالات أخرى قال المشاركون في تعز إن الفتيان قتلوا رجالًا حاولوا التحرش بهم. وفي بني الحارث الواقعة على مشارف مدينة صنعاء، قال المشاركون إن صبيًا توفي بعد أن اغتصبه نجل عائلة ذات نفوذ وهي القضية التي وصلت إلى المحاكم. وقال المشاركون إن الفتيان الذين يعملون في الحمامات التقليدية تعرضوا للإيذاء الجنسي عدة مرات. وبعد تدخل السكان المحليين جرى استبدال العمال الصغار برجال فوق سن العشرين. وقالت امرأة في منطقة السبعين بمدينة صنعاء إن ابنها قد اغتُصب في دورات المياه بمدرسته، وأضافت الأم أنها اقتربت من معلمه الذي سألها: "ماذا تريد مني أن أفعل؟ أذهب إلى الحمام معه؟" وفي الوقت نفسه، قال بعض الرجال إن معدلات العنف الجنسي ضد الفتيان قد ارتفعت لأن الرجال لا يستطيعون تحمل تكاليف الزواج.

في المكلا، قال المشاركون إنه يجري تشغيل الفتيان في الدعارة وتجارة المخدرات، وبحسب مسؤول محلي في المكلا يجري استغلال فقر الصبية الصغار وتُعرض عليهم أشياء مثل الهواتف المحمولة مقابل ممارسة الجنس معهم،[136] وقالت مقدمة معلومات رئيسية أخرى عملت مع الشباب في المكلا إنه جرى توثيق الاغتصاب الجماعي للصبية من قِبل طلاب آخرين في المدارس، وقالت إن المغتصبين يفلتون من العقاب لأن أسرهم تعمد إلى التهديد بقتل الضحايا إذا تكلموا عن الأمر.[137] وروى المشاركون حوادث متعددة للفتيان الذين تعرضوا للاغتصاب ومن ثم قُتلوا في بعض الحالات. في سيئون وصف المشاركون الاستغلال الجنسي للفتيان واغتصابهم بأنه "متفشٍ" مضيفين أن المغتصبين في بعض الأحيان يستغلون الاحتياجات المالية للفتيان. قال المشاركون في سيئون إن الفتيان تعرضوا للعنف الأسري من قِبل آبائهم بما في ذلك الإساءة اللفظية والجسدية.

وقال المشاركون إن معدلات العنف الجنسي ضد الفتيان زادت أيضًا في عدن، حيث ترى إحدى النساء أن اغتصاب الأولاد أصبح أكثر شيوعًا من اغتصاب الفتيات. وأعطى المشاركون مثالًا على عصابة صورت اغتصاب صبي يبلغ من العمر 10 أعوام ثم قاموا بابتزازه باستخدام الفيديو لإجباره على السرقة من عائلته.

[135] "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر/ أيلول 2014، تقرير بالنتائج المفصلة لفريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين حول اليمن، (A / HRC / 42 / CRP1 *)، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 3 سبتمبر/ أيلول 2019، وأُعيد إصداره في 9 سبتمبر/ أيلول 2019، صفحة 155 https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP1.PDF ماجي مايكل، "الاعتداءات الجنسية المتفشية في السجون التي تسيطر عليها الإمارات في اليمن"، الأسوشيتد برس، 21 يونيو/ حزيران 2018 https://apnews.com/df23b77019d34564ae3ee2dddb222279

[136] مقابلة مع أحمد برهمان، قائد وحدة ضمن لجنة مجتمع تعمل مثل المجلس المحلي في حضرموت، المكلا، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[137] مقابلة مع سلاف عبود الحنشي، رئيسة مؤسسة إنقاذ للتنمية، المكلا، حضرموت، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

الإفلات من العقوبة

لا دولة ولا أمن: من النادر تحقيق العدالة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي

أشار المشاركون في جميع أنحاء اليمن إلى إفلات مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي خاصة ضد النساء من العقاب بشكل متزايد، وقالوا إن الحماية الاجتماعية من العنف قد تضاءلت خلال النزاع. قال المشاركون في مدينة تعز إنه من الصعب على النساء الحصول على العدالة في حين أفادت النساء عن شعورهن بالعجز.

في محافظة تعز، قال اليمنيون إن التزايد العام في العنف وانتشار الأسلحة خلال الحرب جعل المارة أقل استعدادًا للتدخل عندما تتعرض النساء للمضايقات أو السرقة في الشارع، أما قبل الحرب فإذا صرخت امرأة كان الناس يهبون للمساعدة، ولكن كنتيجة للصراع أصبح الناس يخشون الرد على حد قول المشاركين. قالت رائدة مجتمعية في تعز إن رجالًا مسلحين ضايقوا النساء والفتيات وأفلتوا من العقاب في الشوارع، وأوضحت الأمر: "إذا قلت لهم أي شيء سيطلقون النار عليك أو يعتدون عليك أو يخطفوك، فلا يوجد أمن ولا استقرار. أصبحت الأمور مختلفة الآن. في الماضي إذا حدث شيء من هذا القبيل كان من الممكن تقديم شكوى والحصول على الإنصاف، أما الآن فلن يفعل أحد أي شيء من أجلك".[138]

وقال أحد المعلمين في تعز إن عمليات الخطف والمضايقات في الشوارع بما في ذلك التحرش الجسدي غدت أمورًا اعتيادية في تعز بسبب غياب المساءلة. "أين الدولة؟ أين هي الأجهزة الأمنية؟ لن يأتي أحد هنا للتحقيق فيما حدث، ولن يأتي أحد لإخبار الجناة بأنهم متهمون بارتكاب جريمة".[139]

وتكرر ذكر مصدر القلق ذاته في عدن حيث قال المشاركون إن السكان المحليين كانوا مترددين في التدخل لحماية النساء، وقال أحد المشاركين في عدن: "يحدث اغتصاب الأطفال ولا يرفع أحد إصبعه للمساعدة". بينما تحدث آخرون عن القبول الاجتماعي بدلًا من نبذ المغتصبين المعروفين، وأدانت النساء في عدن ما أسموه بلامبالاة المجتمع تجاه العنف ضد المرأة. وقالت امرأة في عدن "قلوب الناس أصبحت ميتة ولم يعد لديهم رحمة".

تحدثت خبيرتان في صنعاء، ناشطة في مجال حقوق المرأة ومستشارة في القضايا الجنسانية، عن ثقافة الصمت حول العنف الجنسي في المدينة التي ثنت الناس عن التبليغ. وقالت الناشطة في مجال حقوق المرأة: "نحن مجتمع محافظ، والناس لا يتحدثون عن هذه القضايا هنا".[140] وقارنت ذلك بأجواء أكثر تقدمية في تعز، وقالت إن الاغتصاب بدا أكثر شيوعًا هناك فقط لأن الناس كانوا أكثر صراحة حول الانتهاكات وسعوا لمعاقبة المعتدين لمنعهم من ارتكاب مزيد من العنف. وضربت الناشطة مثالًا عن إحدى الأمهات في تعز، قائلة إن ضابطًا عسكريًا اغتصب ابنها ورفضت المرأة إخفاء الجريمة، وأصرت بدلًا عن ذلك على تحقيق العدالة لابنها. وقالت: " النساء في تعز أكثر وعيًا، ويعرفن المزيد عن تسجيل وتوثيق هذه الحوادث"، مضيفة أنه من المرجح أن تقبل النساء الأمر في صنعاء حين يُطلب إليهن

[138] مقابلة مع سمية توفيق عثمان، رائدة مجتمعية في حي التحرير الأسفل، تعز، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
[139] مقابلة سرية مع موظف في القطاع التعليمي، هوية المجيب مسجلة، تعز، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2018.
[140] مقابلة مع نسمة السامعي، مؤسِسة مبادرة "دعونا نعيش" التي تناصر حقوق المرأة وتوثق معاناة المرأة ونجاحاتها من خلال سرد القصص والفن، صنعاء، 14 يناير/ كانون الثاني 2019.

"التستر على ما حدث والاستمرار في العيش". وأوضحت الخبيرة في مجال الجندر في صنعاء التي تدرس موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في المحافظات الشمالية الأمر بقولها أن عمليات اغتصاب المحارم غالبًا ما يتم تغطيتها، حتى عندما تنقل الضحية إلى المستشفى.[141] وقالت الخبيرة من واجب الأطباء الذين يعالجون الضحايا الذين تعرضوا للاغتصاب قانونًا إبلاغ قوات الأمن، لكن في كثير من الحالات يكون المغتصب هو والد الضحية ويهدد الطبيب لمنع تقديم أي تقرير. وعلى الرغم من سمعة تعز كمدينة أكثر تقدمية، أشار ناشط في تعز إلى إن العنف الجنسي والتحرش ما يزالان موضوعين محرمين: "لا يتعامل المجتمع مع هذه القضايا لأنها حساسة للغاية، وتتم تغطيتها ولا يتحدث الناس عنها على الإطلاق".[142]

في سيئون، قال المشاركون إن الآباء يبقون على بناتهم في منازلهم بسبب انعدام الأمن، ووصف المشاركون هذا الأمر بحد ذاته بأنه شكل من أشكال الإساءة. وأبرز أحد المشاركين أنه عندما يقع العنف في المنزل فإن الفتيات لديهن طرق قليلة للهرب. وقال المشاركون الشباب إن العنف المنزلي أصعب أعمال العنف النفسية، موضحين أن العنف خارج المنزل أمر مقبول بدعم من الأسرة، لكن العنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة يجرد الضحايا من أي شعور بالأمان. وقال المشاركون إن الفتيان الموجودين في الأسر التي تستغلهم هم أكثر قدرة على الدفاع عن أنفسهم أو الفرار أو الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو البحث عن عمل أما بالنسبة للفتيات فيختلف الأمر إذ أن الخيارات المتاحة لهن أقل. قال بعض المشاركين إن بعض الفتيات تزوجن من رجال مسنين أو أصبحن الزوجة الثانية من أجل الهروب من منازلهن والبقاء على قيد الحياة. وأضافوا قائلين إن أي فتاة فرت قد تتعرض لخطر القتل عند عودتها. قال بعض المشاركين إن بعض الفتيات في سيئون أضرمن النار في أنفسهن بسبب العيش في ظل الاستغلال الجنسي. أوضحت امرأة شابة الأمر قائلة: "لا يوجد مكان لتهرب إليه الفتاة إلا الموت أو الانتحار، ففي كل مكان تذهب إليه ستتعرض للإساءة والاستغلال".

[141] مقابلة مع نبراس أنعم، أخصائي في النوع الاجتماعي وبناء السلام والمدير التنفيذي للتحالف المدني من أجل السلام، صنعاء، 22 يناير/ كانون الثاني 2019.
[142] مقابلة مع عيبان السامعي، ناشط سياسي وعضو لجنة التنمية المستدامة في مؤتمر الحوار الوطني، تعز، 12 يناير/ كانون الثاني 2019.

الخاتمة

روى اليمنيون خلال هذا التقرير تأثيرات الحرب المتعلقة بالنوع الاجتماعي، حيث دخلت العديد من النساء إلى القوى العاملة من خلال الحصول على وظائف حققن من خلالها الإنجازات أو أنشأن أعمالًا تجارية ناجحة، لكنهن غالبًا ما دُفعن إلى العمل في وظائف زهيدة الأجر وغير مستقرة. تشعر النساء بزيادة في معدلات العنف الموجه ضدهن سواء في الأماكن العامة أو المنازل إلى جانب زيادة إفلات الجناة من العقاب وتناقص الحماية الاجتماعية للضحايا. ومع زيادة وصول النساء إلى المجالات العامة، أفادت النساء أنهن وجدن هذه المساحات أكثر عدوانية لهن. خلال الحرب في اليمن ومع تدهور نظام التعليم والانهيار الاقتصادي أصبحت الفتيات أكثر عرضة للزواج المبكر، في حين يتسرب الفتيان من المدارس وينضمون للجبهات. كما يواجه الرجال اليمنيون صعوبات من أجل إعالة أسرهم، إما بسبب البطالة أو التضخم المتفشي أو انقطاع رواتبهم، الأمر الذي جعل بعضهم ينضمون إلى صفوف المقاتلين فقط من أجل الحصول على راتب. وفي بعض الحالات شهد اليمنيون تحولات في الأدوار التقليدية للجنسين.

وثق هذا التقرير أيضًا تصورات اليمنيين حول دوافع هذه التغييرات وكذلك مواقفهم تجاهها، فالعنف ضد المرأة يُعزى في الغالب إلى الفقر المدقع الذي ازداد بسبب الحرب، كما تُلام النساء على الإساءات التي تعرضن لها. وصف التقرير أيضًا تنامي القبول الاجتماعي للنساء اللواتي يتركن بيوتهن من أجل العمل، وهذا أمر مبشر.

من الصعب قياس الاتجاهات في اليمن، البلد الذي مزقته الحرب، وذلك بسبب ندرة البيانات الموثوقة والمتسقة سواء الحالية أو التاريخية منها، وفي حال وُجدت البيانات فإنها لا تصنف دائمًا حسب النوع الاجتماعي. بالتالي فإن قياس العنف الجنسي والعنف الأسري يمثل تحديًا كبيرًا فضلًا عن أن عدم الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل مشكلة عالمية.[143]

يشير هذا التقرير إلى التطورات التي ينبغي استكشافها بشكل أكبر والمجالات التي قد تستفيد من الدعم، حيث كشفت النساء اليمنيات عن عزمهن على عدم خسارة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في تمكينهن اقتصاديًا خلال الحرب. تشير الأبحاث في سياقات أخرى إلى أن الفرصة في فترة ما بعد الصراع للحفاظ على المشاركة الاقتصادية المتزايدة التي حققتها المرأة في زمن الحرب قصيرة، حيث تتسارع الضغوط على النساء للعودة إلى أدوارهن قبل الصراع.[144] إن التمكين الاقتصادي الذي حصلت عليه النساء من الحرب كان غير متكافئ. ففي حين أثر الانهيار الاقتصادي في اليمن على النساء من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية فإن فروق القوة، بينهن مثل الطبقة الاجتماعية والتعليم والوضع الاجتماعي، كانت العوامل التي حددت تجاربهن، واضطرت العديد من النساء على العمل في أعمال غير آمنة ومقابل أجور زهيدة من أجل البقاء على قيد الحياة. إن تحويل الأنشطة التي يلجأ إليها الناس

[143] تيا باليرمو جنيفر بليك وأمبير بيتيرمان، "غيض من فيض: الإبلاغ والعنف القائم على النوع الاجتماعي في البلدان النامية"، المجلة الأمريكية لعلم الأوبئة، مارس/ آذار 2014، https://www.ncbi.nlm.nih.govpmc/articles/PMC3927971/

[144] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014، http:// documents.worldbank.org/curated/en/640151468334820965/pdf/878200REVISED00Box0385200B00PUBLIC0.pdf

للبقاء على قيد الحياة في زمن الحرب إلى وظائف أو أعمال مستدامة في وقت السلم يمثل تحديًا للدول الخارجة من الصراع.[145] أما بالنسبة للأعمال المنزلية الجديدة التي تقودها النساء التي ظهرت خلال الحرب فهي تُعزى جزئيًا إلى افتقار النساء الدائم إلى القدرة على الحركة، وبالتالي فإن قدرتها على الخروج على المدى الطويل ستعتمد على الأسواق، من بين عوامل أخرى. ينبغي تقديم الدعم للمرأة، فممارسة الأعمال الحرة بمفردها لن يؤدي إلى تغيير تحولي في ظل غياب ضمان وصولها المتزايد إلى المشاركة العامة في القوى العاملة.[146]

كما أبرز هذا التقرير تداعيات الحرب التي يمكن أن يستمر أثرها على مدى أجيال، إذ أضاع جيل من الفتيات والفتيان اليمنيين التعليم المدرسي لعدة سنوات أو واجهوا قطاعًا تعليميًا يعاني من أزمة مما قلّل من فرصهم المستقبلية. للعنف القائم على النوع الاجتماعي عواقب طويلة الأجل وليس فقط على ضحاياه المباشرين، وذلك لأن الأولاد الذين يشاهدون آباءهم وهم يسيئون معاملة أمهاتهم أو الذين يتعرضون للعنف في المنزل هم أكثر عرضة للإساءة إلى شركائهم كبالغين.[147] غالبًا ما ترتبط نهاية الحرب بارتفاع العنف الأسري وهو اتجاه يُعزى جزئيًا إلى عودة المقاتلين السابقين المصابين بصدمات نفسية إلى منازلهم: "عندما يعود الرجال الذين يتعرضون لوحشية القتال إلى ديارهم يكونون عرضةً لتحويل المنزل نفسه إلى أرض معركة". وهو ما حذرت منه الباحثة النسوية سينثيا كوكبورن.[148] وهذا يؤكد على الحاجة إلى مشاركة هادفة للمرأة في مفاوضات السلام للعمل من أجل سلام يعالج اهتمامات ووجهات نظر المجتمع اليمني بأسره.

على الرغم من الثمن الذي دفعته النساء في هذه الحرب حسبما جاء في ثنايا هذا التقرير، رفضت الأطراف المتحاربة إدراج النساء في فرق التفاوض الخاصة بهم. عملت الأمم المتحدة على إشراك النساء في عملية السلام: حيث ساعدت منظمة الأمم المتحدة المرأة في إنشاء مجموعة التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام عام 2015 لمراقبة محادثات السلام وللمشاركة كهيئة استشارية للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.[149] واجهت المجموعة جملة من التحديات تمثلت في عدم تعاون الأطراف المتحاربة معها،[150] ووُجهت الانتقادات إلى محاولات عزل النساء بعروض جانبية منفصلة بعيدًا عن طاولة المفاوضات.[151]

[145] سيميل عصام ومنصور أوميغا، "النساء الريفيات المنتجات والتعاونيات في حالات النزاع في الدول العربية"، منظمة العمل الدولية، مارس/ آذار 2009، https://www.academia.edu/1522696/Rural_women_producers_and_cooperatives_in_conflicts_settings_in_the_Arab_States

[146] موجز العدد 3: النساء الريفيات المنتجات والتعاونيات في حالات النزاع في الدول العربية"، منظمة العمل الدولية، أبريل/ نيسان 2010، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_348060.pdf

[147] "فهم الرجولة: نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية للرجال والمساواة بين الجنسين -الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" نساء الأمم المتحدة وبرومندو، 2017، https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2017/images-mena-multi-country-report-en.pdf?la=en&vs=3602

[148] سينثيا كوكبورن، "الحفاظ على الزخم النسوي في البوسنة والهرسك بعد الحرب على الرغم من الصعاب"، المنتدى الدولي لدراسات المرأة، 2013، والذي ذكر التالي: سامانثا برادلي "العنف الأسري والعائلي في مجتمعات ما بعد الصراع: القانون الدولي لحقوق الإنسان والتزام الدولة بحماية النساء والأطفال"، مجلة الصحة وحقوق الإنسان، ديسمبر/ كانون الأول 2018، https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6293353/

[149] "مشاركة المرأة الهادفة في التفاوض على السلام وتنفيذ اتفاقات السلام: تقرير اجتماع فريق الخبراء" الأمم المتحدة للمرأة، مايو/ أيار 2018، https://iknowpolitics.org/sites/default/files/egm-womensmeaningful-participation-in-negotiating-peace-en_0.pdf

[150] المرجع نفسه.

[151] "وقت المقاومة، لقد حان الوقت لاستعادة الأمم المتحدة"، قالت المشاركات في اجتماع كبير جمع منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء من جميع أنحاء العالم، "الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية الدولية، مايو/ أيار 2017, https://www.wilpf.org/it-is-time-to-rebel-it-is-time-to-reframe-it-is-time-to-resist-itis-time-to-reclaim-the-un-said-the-participants-of-a-major-convening-that-gathered-together-women-led-civilsoci/

شاركت امرأة واحدة فقط في محادثات السلام التي قادتها الأمم المتحدة بالسويد في ديسمبر/ كانون الأول 2018 بينما شاركت ثمان نساء في المجموعة الاستشارية الفنية للمرأة وهي مبادرة من مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة.[152]

يجب أن تشارك المرأة أيضًا بشكل هادف على مستويات صنع القرار بالعمليات السياسية في مرحلة ما بعد الصراع، فالهياكل السياسية والاقتصادية تعد وتحافظ على المعايير والأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.[153] ويوفر بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع فرصة لإنشاء هياكل دولة جديدة أكثر مساواة وفرصة لإنفاذ أطر قانونية جديدة.[154]وفي مراحل ما بعد الصراع في دول أخرى، ترافقت نهاية الحرب مع تطورات مهمة في التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.[155] أوصى مؤتمر الحوار الوطني بإصلاحات قانونية جدية، ولعبت المرأة دورًا بارزًا في إعدادها، وشملت هذه الإصلاحات تجريم العنف ضد المرأة وعلى وضع كوتا 30 في المائة لتمثيل المرأة في الهيئات السياسية وتحديد السن الأدنى للزواج بـ 18 سنة للرجال والنساء.[156] إن مشاركة المرأة السياسية فحسب قد لا تضمن تلبية احتياجات النساء ومصالحهن ولكن الاستمرار في إقصائهن يهدد بالشروع ببناء دولة وإطلاق عمليات سلام لا تراعي الاعتبارات الجنسانية.[157] يُعد الإصلاح التشريعي والسياسي الوطني خطوة أولى ضرورية، ومع ذلك في سياقات أخرى لما بعد الصراع لم تترجم هذه الإصلاحات إلى الحد من العنف ضد المرأة على أرض الواقع،[158] وبالتالي يجب أن تكون مصحوبة بمبادرات شعبية لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

[152] أفراح ناصر، "اليمن: المرأة والحرب والتهميش السياسي"، المجلس الأطلسي، يناير/ كانون الثاني 2019 https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/yemen-women-war-political-marginalization/

[153] "أداة تحليل النوع الاجتماعي للصراع"، سيفر وورلد، يونيو/ حزيران 2016 https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/gender-analysis-of-conflict-toolkit.pdf

[154] "تقاطعات العنف ضد النساء والفتيات مع بناء الدولة وبناء السلام: دروس من النيبال وسيراليون وجنوب السودان"، منظمة كير، جامعة جورج واشنطن، لجنة الإنقاذ الدولية، سبتمبر/ أيلول 2018، https://insights.careinternational.org.uk/media/k2/attachments/What-Works_Intersections-of-VAWG-withSBPB-report_2018.pdf

[155] المرجع نفسه.

[156] "الجمهورية اليمنية، وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى الفرص"، البنك الدولي، يونيو/ حزيران 2014، http://documents.worldbank.org/curated/en/640151468334820965/pdf/878200REVISED00Box0385200B00PUBLIC0.pdf

[157] "تقاطعات العنف ضد النساء والفتيات مع بناء الدولة وبناء السلام: دروس من النيبال وسيراليون وجنوب السودان"، منظمة كير، جامعة جورج واشنطن، لجنة الإنقاذ الدولية، سبتمبر/ أيلول 2018 https://insights.careinternational.org.uk/media/k2/attachments/What-Works_Intersections-of-VAWG-withSBPB-report_2018.pdf

[158] المرجع نفسه.

التوصيات

إن وقف الصراع المسلح الدائر يعد أولوية قصوى في اليمن من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية الشاملة. وكما يعكس هذا التقرير، يختلف تأثير الحرب على النساء والفتيات والرجال والفتيان. تُقدم التوصيات التالية كدليل لأصحاب المصالح المحليين والدوليين للمساعدة في تخفيف الآثار المختلفة للحرب وتعزيز تمكين المرأة بعد انتهاء الصراع والاستفادة من المكاسب الاقتصادية التي حققتها المرأة أثناء الحرب.

- **يجب على الأطراف المتحاربة إشراك النساء في وفود محادثات السلام.**
  - إدراج النساء بشكل حقيقي في جميع مستويات مفاوضات السلام بما في ذلك طاولة المفاوضات كخطوة ضرورية في سبيل تحقيق سلام عادل بين الجنسين وتدعيم المكاسب التي حققتها المرأة أثناء الحرب.
  - لا يضمن وجود المرأة فقط إشراكها أو مشاركتها بشكل ملموس لا سيما داخل الهياكل السياسية الأبوية، بل يجب أن يستمر العمل لدعم نفوذ المرأة على طاولة المفاوضات وفي جميع مسارات المفاوضات.
  - على وفود الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية في اليمن وخاصة المشاركة في مفاوضات السلام أن تسعى جاهدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان تمثيل المرأة تمثيلًا جيدًا على جميع المستويات في فرق العمل حتى لا تقوّض الدعوات الموجهة للأحزاب اليمنية لتحذو حذوها.
  - بالمثل يجب تلبية احتياجات وأفكار الشباب اليمني رجالًا ونساءً وتكاملها. وفيما يتعلق بمفاوضات السلام وبناء نظام جديد للحكم يجب إيلاء اهتمام خاص لمطالبة جميع الأطراف بإشراك الشباب.
- **ينبغي على الأطراف المتحاربة تسريح جميع الجنود الأطفال فورًا من الخدمة العسكرية.**
  - ينبغي وضع برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتمويلها وذلك لدعم
  - المقاتلين الأطفال السابقين ومساعدة الفتيان على العودة إلى المدرسة ومساعدة
  - المقاتلين السابقين في سن العمل بالحصول على دخل أثناء تدريبهم على
  - المهارات اللازمة للانضمام إلى القوى العاملة.
- **ينبغي على الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا استئناف عملية دفع الرواتب كاملة**
  - وبشكل منتظم لموظفي القطاع العام في جميع أنحاء اليمن.
  - الحكومة هي أكبر رب عمل في اليمن. سيساعد الاستئناف الكامل لدفع الرواتب
  - على الفور في تخفيف معاناة موظفي القطاع الحكومي من الرجال والنساء والأسر
  - التي يعيلونها. إن تخفيف الضغوط المالية على الأسر من شأنه أن يعالج إحدى
  - العوامل الرئيسية المتفاقمة التي يُعتقد أنها تؤدي إلى زيادة العنف الأسري وزواج
  - الأطفال وتجنيد الأطفال من قِبل الجماعات المسلحة.
  - ينبغي إعطاء الأولوية للعاملين في قطاعي الصحة والتعليم إذ أدى وقف

- صرف رواتبهم إلى تدهور هذه الخدمات العامة الحيوية.
- -ينبغي على دول الخليج إنشاء آلية لتوفير دعم الميزانية للحكومة اليمنية
- للمساعدة في تغطية تكلفة توفير هذه الخدمات الأساسية مع ضمان الشفافية
- والمساءلة في الإنفاق.

- **ينبغي على جميع الفاعلين إعطاء الأولوية لزيادة الالتحاق بالمدارس وتحسين بيئة التعلم.**

- دعم المعلمين الذين تركوا المهنة للعودة إلى أعمالهم وتدريب المعلمين الجدد، يُعد هذا أمرًا بالغ الأهمية للمساعدة في تخفيف التأثير السلبي المستمر
- للنزاع على الأطفال وسيكون ضروريًا لإعادة بناء قطاع التعليم بعد انتهاء
- الصراع وتحسين إمكانية الوصول إلى التعليم.
- ينبغي تأهيل معلمات إناث بشكل خاص وتوظيفهن وتقديم حوافز لهن لملء
- الشواغر التعليمية في المناطق الريفية، إضافة إلى زيادة مشاركة الإناث في
- القوى العاملة، حيث يمكن أن يعزز ذلك التحاق الفتيات بالمدارس الريفية حيث
- تحجم بعض الأسر عن إرسال بناتها إلى المدرسة في ظل غياب المعلمات.
- إعطاء الأولوية لإعادة بناء المدارس المتضررة أو التي تغير استخدامها وهي
- عملية يمكن أن تبدأ على الفور في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.
- تقديم وجبات الإفطار المدرسية والنقل المدرسي مجانًا في جميع أنحاء البلاد
- حتى لا يضطر الآباء لتحديد الأولويات بين الضروريات مثل الاضطرار إلى
- الاختيار بين أجرة الحافلة والطعام.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين والطلاب في المدارس والمجتمع
- كوسيلة لتحسين بيئة التعليم الحالية، والمساعدة في جعل المدارس ملاذات آمنة
- وتقليل أعراض الصدمة التي تظهر في الفصول الدراسية.
- إعادة تفعيل الابتعاث الحكومي لدراسة الطلاب في جامعات الخارج.
- ويجب على المانحين النظر في دعم المنح الدراسية على مستوى الدراسات العليا
- للطلاب اليمنيين لمواصلة دراساتهم في الخارج.

- **ينبغي على الجهات المانحة الاستثمار في مزيد من البحوث لإثراء تدخلات معالجة**

- الصدمات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في اليمن.
- الدعم النفسي الاجتماعي الذي يستهدف الرجال والفتيان ضروري لمساعدتهم
- على التعامل بشكل أفضل مع الأزمة، وعلى نطاق أوسع للمساعدة في إعادة تعريف الذكورة بهدف تحسين ديناميات النوع الاجتماعي داخل المجتمع وتقليل حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- **ينبغي على المجتمع المدني اليمني، بدعم محلي ودولي، إشراك الزعماء القبليين للحد من زواج الأطفال.**
  - في حين من المحتمل أن تقود العوامل الاقتصادية المرتبطة بالحرب إلى
  - زيادة في زواج الأطفال وينبغي معالجتها، تتطلب المشكلة اتخاذ تدابير
  - اجتماعية وقانونية وكذلك اقتصادية لمعالجتها. وينبغي إشراك القادة القبليين في تعزيز فهم
  - الآثار الضارة لزواج الأطفال على كل من سلامة الفتاة الشخصية والمجتمع
  - بشكل عام ودعم إعداد ميثاق شرف للقضاء على زواج الأطفال.
- **ينبغي على جميع أصحاب المصلحة دعم المشاركة الاقتصادية المتزايدة للمرأة.**
  - لا يجب أن يقتصر التدريب المهني للنساء على المهن النسائية التقليدية مثل
  - الخياطة والحرف اليدوية التي تعزز أعراف النوع الاجتماعي وغالبًا ما تكون
  - زهيدة الأجر وليس هناك طلب عليها عمومًا. وبدلًا عن ذلك يمكن أن يوفر
  - تدريب النساء في مهن مثل السباكة والكهرباء والنجارة وما إلى ذلك فرصًا أكثر
  - ربحية، وتروّض أعراف النوع الاجتماعي، وتقدم فرصة للنساء اللواتي يفضلن
  - توظيف نساء أخريات للقيام بالعمل. وبالمثل يمكن أن تستفيد سائقات سيارات الأجرة على
  - وجه التحديد من طلب النساء على سيارات الأجرة. إضافة إلى التدريب ينبغي
  - دعم النساء بتكاليف بدء هذه المهن مثل المعدات ومساحات العمل، وقد جُربت
  - نماذج مماثلة بنجاح في بلدان أخرى منها الأردن حيث تخدم النساء الحرفيات
  - وسائقات سيارات الأجرة قاعدة زبائن كبيرة.
  - ستتطلب التغييرات التحويلية في مشاركة المرأة بالقوى العاملة تدخلات
  - تتجاوز المبادرات الاقتصادية الجزئية مثل تشجيع ريادة الأعمال الفردية
  - والأعمال المنزلية، فهناك حاجة إلى مزيد من الدراسة لاستكشاف القيود التي
  - تحول دون وصول المرأة إلى العمل وفهم مشاركتها الحالية في القوى العاملة لا
  - سيما في الاقتصاد غير الرسمي وخاصة بالنسبة للنساء في المناطق الريفية.
- **ينبغي على أي حكومة في مرحلة ما بعد الصراع إجراء استطلاعات على مستوى البلاد لتحديد أنجح الشركات** المملوكة للنساء.
  - يجب دراسة الأعمال التي ظهرت خلال الحرب والتي نجت من النزاع
  - لتقييم إمكاناتها في النمو وتوفير فرص عمل عامة والتكيف مع أي سيناريو لما
  - بعد الصراع.
  - يجب أن تركز الجهود المحلية والدولية على توفير التمويل والتدريب والموارد

- لمساعدة هذه الأعمال على الارتقاء، ويجب أن يكون الدعم الدولي مستجيبًا
- لاحتياجات الأعمال المحلية وظروف السوق بدلًا عن معايير المانحين المحددة
- مسبقًا لتقديم هذا الدعم.
- أبلغت النساء عن مشاركتهن في التجارة الإلكترونية في أجزاء مختلفة من
- اليمن ويجب إجراء مزيد من الدراسات حول كيفية دعم هذا القطاع الناشئ.
- الاستثمار في إجراء مزيد من البحوث حول أفضل الممارسات على الصعيد
- الدولي لدعم النساء العاملات حديثًا في المجتمعات المحافظة من أجل البناء
- لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وتتمثل المجالات المحتملة للمساهمة في
- مساعدة المجتمعات المحلية على إنشاء منظمات مهنية أو نقابات أو خطط
- مدخرات نسائية للنساء العاملات.

- **ينبغي أن تستجيب الجهات المانحة والمنظمات الدولية للتنوع المحلي والواقع المحلي.**

- لقد تباينت تجارب اليمنيين خلال النزاع الدائر على المستوى الوطني فاليمن يحفل بتاريخ وتقاليد ثقافية واجتماعية وسياسية. ينبغي أن تدرك التدخلات الإنسانية والتنموية هذا التنوع وأن تكون مرنة ومستجيبة للحقائق المحلية الديناميكية: ما قد يكون مناسباً في تعز قد لا يكون مناسبًا في حضرموت.

- **ينبغي على حكومة ما بعد الصراع ضمان تمثيل المرأة على جميع المستويات السياسية بما في ذلك منحها حقائب وزارية.**

- توفر الفترات الانتقالية بعد انتهاء الصراع نافذة لسن التشريعات وإعادة بناء
- هياكل الدولة التي تعزز المساواة بين الجنسين. من الأهمية بمكان إشراك النساء
- في العمليات السياسية بعد انتهاء الصراع على جميع المستويات بما في ذلك في
- مواقع صنع القرار.
- يجب على حكومة ما بعد الصراع تحديد حصة نسبتها 30 في المائة لتمثيل
- المرأة في الهيئات السياسية تماشيًا مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

- **ينبغي على حكومة ما بعد الصراع مواءمة التشريعات اليمنية مع التزاماتها الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.**

- ينبغي على حكومة ما بعد الصراع صياغة مشروع قانون يمكّن اليمن من الوفاء بالتزاماتها على النحو المحدد في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها وبما يتماشى مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني.
- يجب التركيز بشكل خاص على صياغة القوانين الوطنية التي تتوافق مع الاتفاقيات المتعلقة بالأسرة وقضايا المرأة وحقوق الطفل، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج.

- **ينبغي على حكومة ما بعد الصراع تنفيذ توصية مؤتمر الحوار الوطني الخاصة بتحديد الحد الأدنى لسن الزواج عند 18 سنة.**
  - في فترة ما بعد الحرب ينبغي إنشاء نظام وطني لتحديد الهوية يتيح
  - لجميع المواطنين الحصول على أوراق رسمية تحوي على تواريخ ميلادهم
  - وهو ما سيوفر -من بين أشياء أخرى -طريقة تتطلب التحقق من السن قبل
  - الزواج. وينبغي أن تُرصد شهادات الزواج المقدمة إلى مكاتب الأحوال
  - الشخصية والمدنية المحلية لضمان الامتثال مع هذه القوانين.

الملحق 1 - دراسات حالة إضافية

دراسة حالة: حنان*، امرأة نازحة من تعز

كان وضعنا جيدًا قبل الحرب، الحمد لله، وكان أخي يعمل، وكنا مرتاحين. لدي أخت مريضة، وكان بمقدورنا شراء الدواء الذي تحتاجه كل شهر، وحالتها بدأت في التحسن، والحمد لله، كنا على قيد الحياة، ثم بدأت الحرب، وكل شيء تغير.

نزحنا إلى التربة (مدينة ساحلية تبعد 75 كيلومترًا عن مدينة تعز)؛ تركنا منزلنا وأثاثنا وكل ممتلكاتنا. خسر أخي وظيفته [كمحاسب حكومي]، ومرض أيضًا وعند إجراء فحوص طبية، تبيّن أنه مصاب بتضخم الكلى وبحصى في الكلى. أصبح نحيفًا جدًا بسبب ظروف معيشتنا، وبسبب الحرب والهموم. كما ساءت حالة أختي لأننا لم نعد قادرين على الحصول على الدواء الذي تحتاجه. الآن، لا يمكننا الحصول على دوائها إلا لمدة شهر واحد، ثم نعجز عن الحصول عليه لمدة شهرين أو ثلاثة أو أربعة.

اتصلت بقريبي هنا [في التربة]، وطلبت منه أن يجد منزلًا لي. عارض أخي هذه الفكرة، أي أن نغادر منزل عائلتنا ونبحث عن منزل نستأجره ولكنني قلت له إن هذا أفضل لأننا لا نريد أن نكون عبئًا على أقاربنا. الناس في وضع (صعب) حيث لا يستطيعون حتى إعالة أنفسهم وأفراد أسرتهم المقربين. ولذلك، طلبنا منهم أن يبحثوا عن منزل (لنستأجره). لم أكن أريد العيش في الشارع، لم نكن نريد العيش في منازل الآخرين أو في المدارس.

استأجرنا (منزلًا). كان أخي ما يزال يتقاضى راتبه قبل تفاقم الحرب، واستخدمنا هذا المال لدفع الإيجار. فجأة -ولمدة ثلاث سنوات ونصف -انقطع راتبه، وبالتالي تراكمت مستحقات الإيجار غير المدفوعة. نحن الآن مدينون بـ 300 ألف ريال. أما بالنسبة للدواء، فالحصول عليه صعب أيضًا لأنه بكل بساطة غير متوفر.

أبي، رحمه الله، مرض ومات هنا في التربة. أخبرتهم [في المستشفى] أن والدي مريض ويحتاج إلى دواء. خرجت وكنت خائفة ولم يعطوني دواء. انزعج أحد الأطباء وبدأ يصرخ. شعرت بالضيق بعد هذا الموقف إذ أني اكتشفت أنه حتى المستشفيات لا تساعد الأشخاص النازحين. غادرت المستشفى وذهبت لاقترض المال من شخص أعرفه، وهو صاحب صيدلية. تمكنت من إحضار الدواء، ولكن بعد فوات الأوان، توفي والدي.

أنا الآن مسؤولة (عن أسرتي)، رغم أنني الأصغر سنًا. أنا التي أذهب إلى منظمات [المساعدات الإنسانية] وأحاول التسجيل في هذه وتلك. حتى عملية التسجيل صعبة فهي مرهقة وتعتمد على حظك. وبصراحة، نحن نعيش (بفضل) المنظمات. إذا سجلنا في منظمة ما وحصلنا على القليل، فيمكننا العيش لفترة أطول، وهكذا، مثل أناس آخرين. وإذا لم يكن هناك أي (مساعدات)، نعيش على الدين الذي يتراكم، (نستدين) من هنا 5 آلاف ومن هناك 10 آلاف ومن هنا 15 ألف ومن هناك 10 آلاف، وهكذا دواليك، إلى أن نحصل في النهاية على المساعدات من المنظمات -وبعد ذلك نحتار ماذا نفعل

بها: فهل نشتري الدواء أم نستخدمها لسداد ديوننا، أم نشتري الأشياء التي تنقصنا في المنزل مثل الزيت أو السكر؟

ذهبت إلى مدينة تعز منذ فترة لأبيع أثاثنا لنسدد ديوننا. المنزل مقفل الآن وهو خالٍ إذ لا يوجد أي شيء فيه. سددنا ربع ديوننا وما يزال هناك الكثير من الديون التي علينا سدادها. لقد أثرت [الحرب] على ظروفنا الاقتصادية والعقلية والجسدية. لقد دمرتنا حتى الصميم، ولا يوجد فينا شيء لم يُمس.

- حنان، 30 عامًا، من النازحين من تعز

دراسة حالة: علي*، سجين في سيئون وأب لأربعة

بدأت في إنتاج الكحول بعد شهر رمضان [عام 2018] بسبب ارتفاع الأسعار وتقلّب سعر الصرف؛ إذ بلغ سعر كيس الأرز حوالي 10 آلاف ريال، ولم أتمكن من إعالة عائلتي، وفي بعض الأحيان، لم يكن لدينا طعام ما اضطرني إلى أخذ بقايا الطعام من أحد المطاعم، وكانت [عائلتي] تعتقد أنه طعام طازج. خلال العيد بعد رمضان، لم أتمكن من شراء ملابس جديدة لأولادي، وكان الأطفال الآخرون يسخرون منهم لأن ملابسهم قديمة. دفعني هذا لإنتاج الكحول في منزلي.

بحثت عن وظائف أخرى (قبل قيامي بهذا العمل). في بعض الأحيان حصلت على عمل مع عمال آخرين لتنظيف الشوارع. طلبت المساعدة من الجميع، من الجمعيات والمنظمات وغيرها، ولكن لم يساعدني أحد. (إضافة إلى كل هذا) ابني مريض ويحتاج إلى عملية جراحية، فطلبت المساعدة ولكن لم يساعدني أحد. وبالتالي، بدأت في إنتاج الكحول في المنزل.

تغيّر الوضع كثيرًا؛ فبدلًا عن شراء أكياس صغيرة من الأرز والسكر كان بإمكاني شراء كيس أو اثنين من الحجم الكبير. أصبح بمقدوري أن أنفق على عائلتي وتحسّن وضعنا المالي إذ كنت أبيع خمسة لترات مقابل مبلغ يتراوح بين 20 ألف و30 ألف ريال. اعترضت زوجتي على (عملي هذا) فهجرتني وذهبت إلى منزل أهلها. رفضت أخذ الأطفال معها، وبقوا معي حتى ألقي القبض علي.

داهمت قوات الأمن المنزل بينما كنت ذاهبًا لأداء صلاة العصر في المسجد. رأيتهم من الدرج. ضربني أحد الجنود على ظهري واقتادوني إلى مديرية أمن سيئون بعد مصادرة المعدات المستخدمة لإنتاج الخمر والتقاط صور لها. حُكم علي بالسجن لمدة عام، ولم أستأنف الحكم. شرحت للقاضي ظروفي والسبب الذي دفعني لإنتاج الخمر، وهو الفقر.

- علي ، 41 عامًا، تحوّل من صناعة العطور إلى صناعة وبيع الخمر ليعيل أسرته في الوقت الذي أدى فيه الصراع إلى زيادة في الأسعار وانخفاض قيمة العملة. حين أُجريت هذه المقابلة، كان عليقد قضى أربعة شهور من مدة عقوبته.

*تم تغيير الأسماء

د. فوزية العمار هي كبير باحثين في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية حيث تقود حاليًا دراسات المركز المتعلقة بالتأثير النفسي للحرب على الأفراد والأسر والمجتمع في اليمن. العمار أستاذ مساعد في علم النفس بجامعة عمران، وقد رأست سابقًا قسم علم النفس، كما تحاضر في مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية في جامعة صنعاء. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في علم النفس التربوي من معهد التربية في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، بتخصص التقييم التعليمي والنفسي، وعلى ماجستير في القياس التعليمي من جامعة صنعاء.

هانا باتشيت هي محررة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. حازت باتشيت على عدة جوائز صحافية، وعملت كمراسلة ومنتجة ومحررة لعشر سنوات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط لصالح عدة وسائل إعلام، بما في ذلك بي بي سي العربية والغارديان ووكالة معن الإخبارية، مع التركيز على الصحافة الاستقصائية والسياسية والإنسانية باتشت مؤسس مشارك أيضًا في مؤسسة "جستس كلينيك"، وهي منظمة قانونية مقرها العاصمة الأردنية عمّان، وتعمل على تحسين فرص الحصول على العدالة لجميع الأشخاص. حازت باتشيت على درجة الماجستير في دراسات التنمية من جامعة سيدني، وعلى البكالوريوس في الموسيقى من جامعة كامبردج.

شمس شمسان هي منسقة مشاريع ومساعدة باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. شمسان حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية الأميركية في لبنان. وعملت سابقا في جرانت ثورنتون - اليمن حيث شاركت في مشاريع استشارية مختلفة ولديها خبرة مباشرة في العمل مع المنظمات الدولية والمحلية.

WWW.SANAACENTER.ORG